الجمهـوريــة الجـزائــريــة الديمقـراطيــة الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

جامعة 08 ماي 1945 – قالمة-
كلّية الآداب واللّغات
قسم اللّغة والأدب العربي

Université 08 Mai 1945 – Guelma
Faculté : des lettres et des langues
Département Lettre et Langue Arabe

الرقم: .....

مُذَكِّرَةٌ مُقَدَّمَةٌ لِنَيْـلِ شَهَـادَةِ المَاسْتَر

تَخَصُّصُ: لِسَانِيَات تَطْبِيقِيَّة

قِرَاءَةٌ فِي كِتَابِ "اللِّسَانِيَّاتُ وَاللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ نَمَاذِجُ تَرْكِيبِيَّةٌ وَدَلَالِيَّةٌ"

"لَعَبْدِ القَادِرِ الفَاسِي الفِهْرِي"

مقدّمة من قبل:
الطّالبة: بوالنّاية ملاك

تاريخ المناقشة: 2025/06/25

أمامّ لجنة المناقشة:

الاسم واللّقب	الرّتبة	مؤسّسة الانتماء	الصّفة
صبيحة جلايلية	أستاذ محاضر – ب–	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
ريمة لعبادلية	أستاذ مساعد – أ–	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقرّرا
فريدة معلم	أستاذ محاضر – ب–	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السّنة الجامعية: 2024 - 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إنّ الحمد والشّكر لله أوّلا، صاحب المنّة والنّعمة الذّي وفّقني لإنجاز هذا العمل راجية أنْ يتقبّله

منّي قبولًا حسنًا وينفعني وغيري به.

وبأسمى عبارات الشّكر والثّناء أتقدّم إلى أستاذتي الفاضلة

"لعبادلية ريمة"

بوافر الشّكر على كلّ ما يسّر من توجيه في سبيل إخراج هذا العمل إلى الصّورة التّي هو عليها

كما أتقدّم إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة بوافر الشّكر والامتنان لقبولهم عضوية

لجنة المناقشة، فكان شرفا لي

ملاك بوالنّاية

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

إلى من رافقتني دوما إلى الأمام، ومنحتني القوّة على المواصلة

إلى أمّي الحبيبة

أسأل الله أنْ يُطيل عمرك ويرزقني برّكِ، ويجعلني سببا في سعادتك، كما كنتِ دوما سببا في نجاحي

إلى سندي وفخري، ورفيق دربي

أبي العزيز

أطال الله في عمرك وأسعد بالك

إلى من شاركني درب العلم، وكان لي نعم الرّفيق

زوجي الكريم

إلى جميع أخواتي، كلّ واحدة باسمها

أشكركم جزيل الشّكر

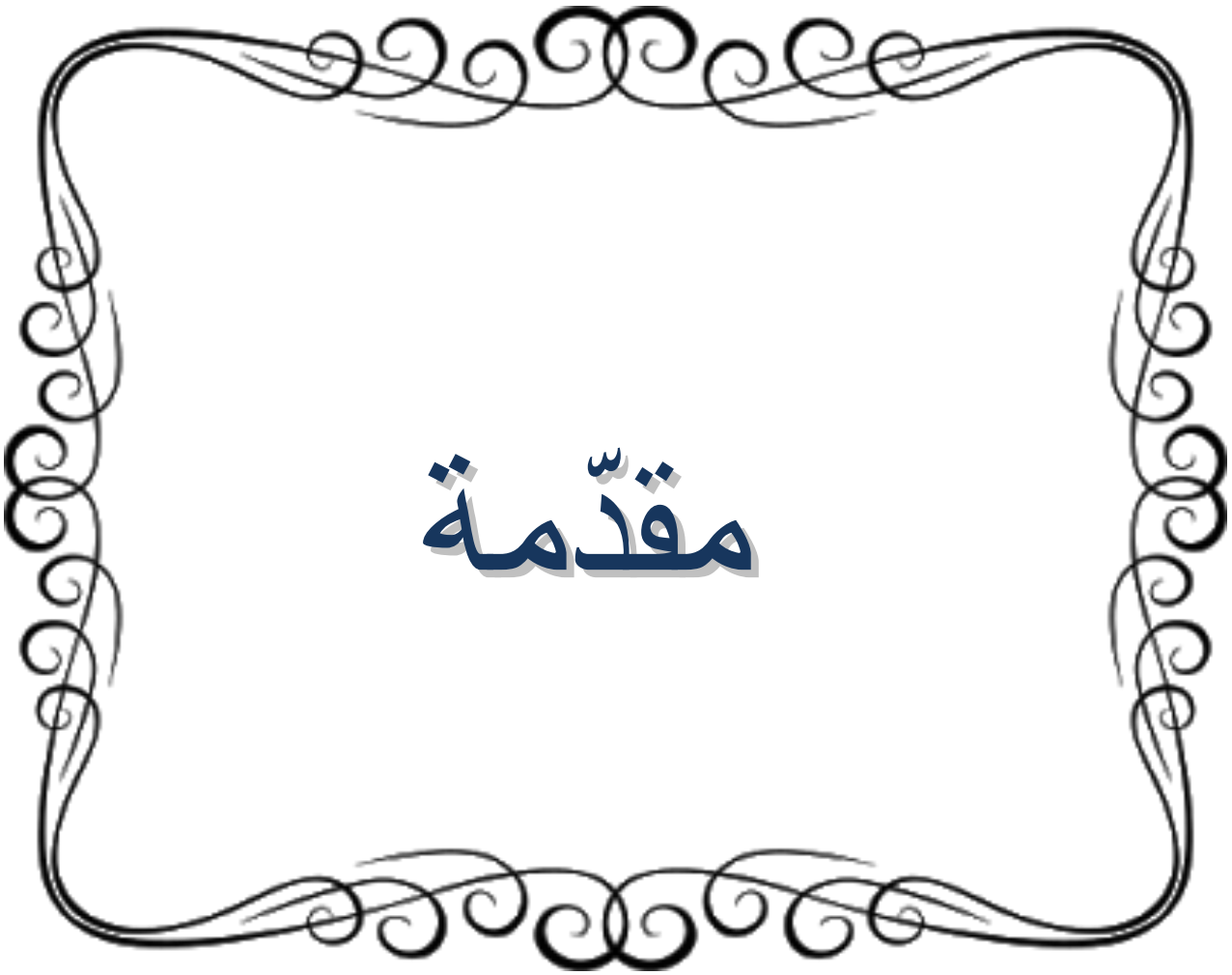
مقدّمة

مقدّمة:

تعدّ اللّسانيات دراسة علميّة وموضوعيّة للّسان البشري من خلال تحليل مختلف الألسنة الّتي تستعملها المجتمعات البشريّة، فهي لا تقتصر على لغة بعينها، بل تهدف إلى الكشف عن القوانين العامّة الّتي تتحكّم في بنية اللّغة ووظائفها، وتتميّز بالعلميّة والموضوعيّة. وقد ارتبطتْ نشأة اللّسانيات الحديثة بجهود العالم السّويسري "فرديناند دي سوسير" الّذي كان له الفضل في إرساء الأسس النّظريّة لهذا العلم، وقد مهّدت أفكاره لظهور مدارس لسانيّة متعدّدة في الغرب من بينها: المدرسة البنيويّة والمدرسة التّوليديّة التّحوليليّة مع "نعوم تشومسكي" الّتي أحدثت تحوّلا عميقا في فهم البنيّة اللّغوية العربيّة، وقد كان لهذه النّظريات أثرٌ بالغٌ في بلورة الوعي اللّساني العربي، وقد تفاعل اللّسانيون العرب مع هذا الوافد حيث سعوا إلى استيعابه لكنْ دون الوقوع في التّبعية والنّقل الحرفي، بلْ عملوا على تكييف مفاهيمه ومناهجه بما ينسجم مع خصوصيّات اللّغة العربيّة من أبرزهم: "**عبد القادر الفاسي الفهري**"، الّذي حاول تجديد الدّرس اللّساني العربي من خلال استثمار النّظريات الغربيّة الحديثة خصوصا النّظرية التّوليديّة التّحويليّة ومحاولة تكييفها مع بنية اللّغة العربيّة، لذلك سنسعى في هذه الدّراسة إلى الكشف عن جهود الباحث اللّساني المغربي من خلال القراءة في كتابه "**اللّسانيات واللّغة العربيّة نماذج تركيبيّة و دلاليّة**".

ومن الأسباب والدّوافع الّتي قادتني لاختيار هذا الموضوع : العمق النّظري والمنهجي الّذي يتميّز به هذا الباحث ومكانة المؤلّف في حقل اللّسانيات العربية المعاصرة والرّغبة في الاطّلاع على أعماله الّتي تُثير الفضول لدى الباحث ،كذلك أهميّة الموضوع العملية والمعرفية.

وتكمن أهميّة هذا الموضوع في:

كونه يعالج قضايا لغوية عميقة تتعلّق ببنية اللّغة العربية ووظائفها في ضوء النّظريات اللّسانية المعاصرة.

كذلك تقديم صورة إجماليّة عن موقف "عبد القادر الفاسي الفهري" من اللّسانيات واللّغة العربيّة بشيء من التّلخيص مع الوصف والتّحليل.

وتسعى هذه الدّراسة للإجابة عن إشكاليّة كبرى مفادها:

❖ **إلى أيّ مدًى تمكَّن عبدُ القادرِ الفاسي الفهري من توظيفِ النَّظريّاتِ اللِّسانيّةِ الحديثة، خصوصًا النَّظريةَ التَّوليديّةَ التَّحويليّةَ والوُظيفيّةَ، في تحليلِ بِنْيةِ اللُّغةِ العربيّة وتأويلِها دلاليًّا؟ وهل أسهم نموذجُه في تطويرِ الدَّرسِ اللِّسانيِّ العربي، أم أنّ هذه المفاهيمَ اللِّسانيّةَ الحديثة لا تتماشى مع خصوصيّاتِ اللُّغةِ العربيّة؟**

- **و تتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات عدة من بينها :**
  - **ما الأسس النظرية التي انطلق منها الفاسي الفهري في بناء نموذجه اللّساني؟**
  - **ما الإضافات التي قدمها ؟**
  - **ما أبرز القضايا التي طرحها؟**
  - **الى أي مدى نجح من تجاوز النماذج التقليدية في وصف اللّغة العربية؟ و ما موقفه من التراث اللغوي العربي و اللّغة العربية؟**

وللإجابة عن هذه الإشكاليّة وضعت خطة محكمة مكوّنة من: مقدّمة، وفصلين، وخاتمة.

تناولت في المقدّمة أسباب اختيار الموضوع، وأهميّته وإشكالية البحث التّي سأسعى للإجابة عنها وتوضيح خطّة البحث المعتمدة.

أمّا الفصل الأوّل فجاء موسوما ب"وصف وتلخيص محتوى كتاب اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية "لعبد القادر الفاسي الفهري"،حيث ابتدأت بتمهيد للإحاطة والدّخول في موضوع البحث، ثمّ تطرّقت إلى تقديم السّيرة الذاتيّة ل"عبد القادر الفاسي الفهري"، ووصف الكتاب من

النّاحية الشّكليّة بالحديث عن الغلاف الأمامي والخلفي، ثم وصف مضمون الكتاب والحديث عن أبرز ما تتضمنّه مقدّمة كتابه بالإضافة إلى تلخيص موجز لفصول الكتاب

أمّا الفصل الثّاني من هذا البحث عنون ب"وصف وتحليل منهجي لكتاب اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية"، حيث عملت على تحليل أبرز القضايا والمحاور الّتي تطرّق إليها الكاتب، وكيفيّة بلورة النّحو العربي في ضوء النّظريات اللّسانية المعاصرة خاصّة التّوليديّة التحويليّة والوظيفيّة، ودعمت هذه الدّراسة التّحليليّة ببعض الآراء النّقديّة لبعض الباحثين الّتي تهدف إلى تقييم هذا المشروع اللّساني، من خلال إبراز نقاط قوّته ومكامن تجديده إلى جانب الإشارة إلى بعض الجوانب الّتي قد تحتاج إلى مزيد من التّوضيح والمناقشة. وفي ختام البحث تناولت النّتائج المتوّصل إليها بعد الدّراسة النّظريّة والتّطبيقيّة.

واعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التّحليلي، حيث قمت بوصف محتوى الكتاب بتحليل مضمونه وأهمّ القضايا النّظريّة التي يطرحها، من أجل الكشف عن طبيعة المشروع الّذي يقترحه ومدى إسهامه في تطوير الدّرس اللّساني العربي المعاصر.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك بعض الدّراسات السّابقة الّتي تناولت جهود "عبد القادر الفاسي الفهري" نذكر منها:

مقال بعنوان:"قراءة في موقف "عبد القادر الفاسي الفهري" من "التّراث" و "اللّغة العربيّة" في كتابه "اللّسانيات واللّغة العربيّة" " حميدي بن يوسف، منشور بمجلة المجمع الجزائري للّغة العربيّة مج9، ع5، 2019، يسعى من خلال هذه الدّراسة إلى تقديم قراءة نقدية لبعض القضايا اللّسانية الجريئة الّتي طرحها في كتابه الشّهير "اللّسانيات واللّغة العربيّة" حيث حاول هذا اللّساني نفي إمكانية الاعتماد على هذا التّراث في بناء نظريّة لسانيّة بالاستناد على بعض الحجج.

أمّا الدّراسة الثّانية فهي بعنوان "التّنظيم اللّساني في النّحو العربي قراءة تحليليّة في نموذج عبد القادر الفاسي الفهري" مقال الباحثة: "بوهلال زينب"، منشور بمجلة أبحاث مج 4، ع2، 2019، حاولت الباحثة في هذه الدّراسة معالجة مبادئ المنهج التّحويلي التّوليدي وكيف طبقه عبد القادر الفاسي الفهري في دراسة الجملة العربيّة خاصّة في محاولته إثبات نمطيّة الجملة العربيّة (ف + ف+ مف) بتحليل جوانب من موضوعات الاشتغال والابتداء والاستفهام والرّبط الإحالي.

وقد استندت في هذه الدّراسة لجملة من المصادر والمراجع نذكر منها:

- اللّسانيات واللّغة العربيّة لعبد القادر الفاسي الفهري.
- اللّسانيات "النّشأة والتّطور" لأحمد مومن.
- اللّسانيات في الثّقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التّلقي وإشكالاته لحافظ إسماعيلي علوي.

ويهدف هذا البحث إلى معرفة أبرز القضايا التي طرحها الكاتب والإضافات التي قدّمها في مجال اللّسانيات العربية المعاصرة مع التّركيز على مدى نجاحه في تجاوز النّماذج التّقليدية في دراسة اللّغة العربية، وتحليل موقفه من التّراث اللّغوي العربي.

أمّا الصّعوبات التّي اعترضت سبيلي أثناء إعداد هذا البحث:

- قلة المصادر والمراجع المتخصصة في هذا الموضوع .
- تعذّر عليّ فهم بعض المفاهيم اللّسانية الّتي يطرحها الكاتب خاصّة المتعلّقة بالنّظريّة التّوليديّة و الوظيفية الّتي تتطلّب دراسة سابقة للنّماذج الغربية.
- صعوبة التّحكم في المادة العلميّة نظرا لغنى الكتاب بالنّظريّات الّتي تناولها ممّا تطلّب جهدا كبيرا في اختيار المحاور الأساسية.

وفي الأخير أتقدّم بجزيل الشّكر والعرفان إلى أستاذتي المشرّفة الدّكتورة "**ريمة لعبادلية**" على توجيهاتها وملاحظاتها طوال مراحل انجاز هذه المذكّرة.

كما لا يفوتني أنْ أعبّر عن بالغ امتناني لعائلتي الكريمة الّتي ساندتني معنويا ووفرت لي الجو الملائم للعمل والبحث، كما لا أنسى شكر أعضاء لجنة المناقشة الّذين سيتحملون عناء قراءة وتحليل العمل وتقويمه بتوجيهاتهم وآراءهم السّديدة، وختاما نحمد الله على توفيقه من قبل ومن بعد؛ فما كان من الصّواب فمنه وحده وما كان من زلل أو خطأ فمن أنفسنا "والحمد لله رب العالمين."

فصل أوّل

وصف وتلخيص محتوى كتاب

"اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية"

تمهيد:

تعدّ اللّغة أداة اتّصال ونقل لمشاعرنا وأفكارنا للطّرف الآخر، وهي تختصّ بالكائن البشريّ دون سواه "**فاللّغة عبارة عن نظام صوتي في مجتمع ما و كثيرا ما يستعمل النّاس كلمة لغة؛ بمعنى لغة الورود، لغة الموسيقى ولغة الجسد، لكنّ جمهور اللّغويّين يستعملونه للدّلالة على نظام الرّموز الصّوتية الخّاصة بالإنسان**"[1]، يرى المراقب للمسار التّطوري أنّ هناك إنجازات قد أحدثت نقطة تحوّل ثقافيّة ملحوظة فاللّسانيات تميّزت باستحداثها علمًا متقدّمًا يعجّ بالإبداع والاكتشاف إذْ يعرِض تطوّر اللّغة الإنسانيّة ودورها وآلياتها وقوانينها المنظّمة.

يُجمع الدّارسون أنّ اللّسانيّات ظهرت بِعَدِّها علماً قائماً بذاته على يد العالم السّويسري "**فردناند ديسوسير**"[2]، يُعنى هذا العلم بدراسة الألسنة البشريّة بجميع مستوياتها المختلفة، بما في ذلك المستوى الصّوتي، والمستوى النّحوي، والمستوى الدّلالي فهو يملك كلّ الخصائص المعرفيّة الّتي تبرزه عن العلوم الإنسانيّة الأخرى من أسسه ومفاهيمه ومصطلحاته.

يَصعُب على الباحث تحديد بداية الدّراسة اللّسانيّة الحديثة، وكيفية انتقال الفكر اللّساني الغربي إلى التّفكير اللّغوي في الوطن العربيّ، وممّا لا شكّ فيه أنّه كان نتيجة احتكاك الدّارسين العرب بالحضارة الغربية، الذّين حاولوا عرض ما توصّل إليه علماء الغرب في دراسة اللّغة، وكانوا يعتمدون على التّرجمة من كتب المستشرقين، لتستمرّ الدّراسات العربيّة في فوضى المنهج بين البحث الفيلولوجي، والنّظريّة اللّغوية العربيّة القديمة، والمناهج العربيّة الحديثة، فالبحث اللّغوي وإنْ اتّجه إلى دراسة التّراث اللّغوي العربي

---

[1] أحمد مومن، **اللّسانيات "النّشأة والتّطور"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص03,

[2] **فردنارد ديسوسير**، ولد في 26 نوفمبر 1857، توفي 22 فبراير 1913، عالم لغوي سويسري شهير، مؤسّس علم اللّغة الحديث، من أشهر مؤلّفاته، "محاضرات في اللّسانيات العامة".

لأهداف قومية فرضت الاهتمام ببعض القضايا دون غيرها، فإنْ لم يكن بعيدا عن مستجدّات الدّراسات اللّغوية عند الغرب التّي برزت مظاهرها عند مجموعة من المفكّرين، الذّين حاولوا تحديث الفكر العربي من خلال وصله بالحضارة الحديثة وإخراجه عن عزلته.[1]

تحظى اللّسانيات بمكانة بارزة في تحليل بنيّة اللّغة العربيّة نظرا لخصوصيات هذه اللّغة الغنيّة والمتنوّعة، فهي ذات بنية تركيبيّة ودلاليّة معقّدة ما يجعلها تحتاج إلى دراسة دقيقة لفهم كيفيّة تفاعل المكوّنات اللّغوية المختلفة كما تُسهم في فهم أعمق للتّركيب اللّغوي العربي.[2]

كما أنّ اللّسانيات لا تقتصر على دراسة العناصر الصّرفيّة والنّحويّة في اللّغة العربيّة فقط، بلْ تتجاوز ذلك إلى فهم كيف يتمّ إنتاج المعنى في سياقات مختلفة، وماهي الآليات التّي تنظّم استخدام هذه اللّغة في حياتنا اليوميّة.

وفي هذا السّياق سنتناول عملا مهمًا في مجال اللّسانيات العربيّة وهو كتاب "**اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبة ودلاليّة**"-الجزء الأول- للدّكتور "**عبد القادر الفاسي الفهري**"، حيث يقدّم هذا الكتاب تحليلا دقيقاً للّغة العربيّة من منظور لساني معاصر، ويدرس نماذج تركيبيّة ودلاليّة تشكّل جوهر اللّغة العربيّة؛ ويعرض كيفيّة فهم بنيتها المعقّدة وآلياتها المختلفة، مُشيرا إلى التّحولات التّي طرأت على الدّراسات النّحويّة بفضل المناهج اللّسانيّة، كما يستعرض الكتاب الأساليب الحديثة لتحليل التّراكيب اللّغويّة، بدأ من الجمل البسيطة إلى الجمل المعقّدة، معتمدا على المنهج اللّساني التّوليدي في تفسير الظّواهر التّركيبيّة.

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي: **اللّسانيات في الثّقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التّلقي وإشكالاته**، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص20.

[2] أحمد الأزهر: **اللّسانيات والنّحو العربي**، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط1، 2002، ص31.

أوّلا: السّيرة الذّاتية

1- السّيرة الذّاتية:

"**عبد القادر الفاسي الفهري**" مواليد 20 أبريل 1947، خبير لساني دولي مغربي، وأستاذ باحث في اللّسانيات بالمغرب، كرّس أعماله لخدمة الفكر اللّساني الحديث، وتطبيقاته على العربيّة، والسّعي إلى بناء سياسات لغويّة وتخطيطيّة عربيّة فاعلة وعادلة، له عدّة مقالات ودراسات ومؤلّفات بالإنجليزية والفرنسيّة والعربيّة في اللّسانيات المقارِنة و التّوليديّة، و السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغوي والمعجم.[1]

1.1 مولده وتعليمة:

وُلِد "عبد القادر الفاسي الفهري" 20 أفريل 1947 في فاس بالمغرب الأقصى، وعاصر في طفولته العقد الأخير من الاحتلال الفرنسي.

تلقّى تعليمه الأوّلي في "فاس" وأظهر تفوّقا في الفرنسيّة والحساب، ثمّ نال الإجازة في اللّغة العربيّة، وقد أراد التّخصّص في الفلسفة غير أنّ الدّروس كانت عقيمة –كما يقول- فاتّجه إلى الاقتصاد، لكنّ

[1] وكيبيديا الموسوعة الحرّة، **عبد القادر الفاسي الفهري**، 04 مارس 2016، تاريخ الاطّلاع عليها 2025/01/31م،عبد_القادر_الفاسي_الفهري/https://ar.wikipedia.org/wiki/

فقه اللّغة كان قَدَرَهُ، ثمّ أتمّ دراساته العليا في "جامعة السّوربون" بباريس حصل على دكتوراه السّلك الثّالث سنة 1981.[1]

2.1 مناصبه:

شغل منصب أستاذ الدّراسات العليا للّسانيات العربيّة والمقارِنة في كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة ب"الرّباط"، ومدير معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب في "جامعة محمّد الخامس" بالمغرب 1994 إلى 2005.[2]وهو الرّئيس المؤسّس لـ "جمعية اللّسانيات في المغرب"، وكان مديرا لمجلة "أبحاث لسانيّة"، أُختِير عضوا في اللّجنة الوطنيّة لإصلاح نظام التّربية والتّكوين بالمغرب بين 1999 و2003.

شغل منصب أستاذ لفرليوم (LEVERLHUME) في الجامعات البريطانية (2007-2008) كما يشتغل كعضو عامل بالمجتمع العربّي الليبي وهو عضو بمجلس أمناء"مركز عبد الله بن عبد العزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة بالرّياض"، وهو المشرف العلميّ على مجلة "اللّسانيات العربيّة " التّي تصدر من الرّياض، كما يشغل عضوا بالمجلس العلميّ لمعجم الدّوحة التّاريخي للّغة العربيّة. [3]

3.1 مؤلّفاته:

- العدالة اللّغويّة والنّظامة والتّخطيط، دار كنوز المعرفة، عمّان، 2019.
- البناء الموازي الموسّع، نظرية توليدية جديدة، دار كنوز المعرفة، عمّان ، 2017، 3 طبعات.
- السّياسة اللّغوية في البلاد العربيّة، بحثا عن بيئة طبيعية عادلة ديمقراطية وناجعة، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2013.

---

[1] وكيبيديا الموسوعة الحرّة، **عبد القادر الفاسي الفهري**، المصدر السّابق.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

- معجم المصطلحات اللّسانية –انجليزي–فرنسي– عربي (بالاشتراك مع نادية العمري) ، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2009.
- المعجمة والتّوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللّغة العربية،المركز الثّقافي العربي، بيروت، 1997.
- المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال، الدّار البيضاء ، 1986، 3 طبعات.
- اللّسانيّات واللّغة العربيّة ، في جزئين، دار توبقال، الدّار البيضاء، 1985، ستّ طبعات.[1]

ثانيا: وصف الكتاب:

إنّ الدّراسة الشّاملة لأيّ كتاب؛ تستوجب علينا قراءته بعناية، وتقديم صورة واضحة عن مضمونه وإشكالياته وموضوعه المحوري، إضافة إلى منهجية المؤلِّف وأسلوبه الكتابي، والهدف من تأليفه، كما تجدر الإشارة إلى المصادر التي اعتمدها المؤلّف وفهارسه وقراءة فصوله وأفكاره وهذا ما ستتناوله في هذا الفصل.

1- لمحة عامّة عن الكتاب:

كتاب "**اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**"[2] من تأليف "**عبد القادر الفاسي الفهري**"؛ يتناولموضوع اللّسانيّات و اللّغة العربيّة وعلاقتها باللّغة العربيّة، نُشر هذا الكتاب من قِبَل دار النّشر "توبقال للنّشر" في الدّار البيضاء بالمغرب، تمّت طباعة الكتاب لأوّل مرّة في عام 1985، ثم تمّ إصدار الطّبعة الثّانيّة في 1988 والطّبعة الثّالثة عام 1993 ، كُتب الكتاب باللّغة العربيّة، أمّا بالنّسبة لتصميم الغلاف، فقد قام بتصميمه الفنّان عبد الله الحريري.

---

[1] وكيبيديا الموسوعة الحرّة، **عبد القادر الفاسي الفهري**، المصدر السّابق.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبة ودلالية**، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء –المغرب–، 1988، ج1.

2- من النّاحية الشّكلية:

يتعيّن علينا التّركيز في البداية على الغلاف، حيث يعمل على جذب الانتباه فهو يعدّ مدخلا عامّاً للكتاب، يتألّف غلاف هذا الكتاب من عتبات متعدّدة تحمل العديد من المعاني مثل: اللّون الذّي يتميّز به الغلاف، ونوع الخّط، اسم المؤلّف والعنوان الذّي يشكّل وحدة يمكن التّعرف عليها بذاتها.

1.2 الغلاف الأمامي:

يتكوّن غلاف كتاب "**اللّسانيات واللّغة العّربية:** نماذج تركيبّية ودلاليّة" من تصميم بصري متناسق.

يتّخذ الغلاف لونا ورديّا هادئا يُغطّي مُعظم مساحته، ما يُضفي عليه طابعا بصريا جذّابا، في أعلى الغلاف؛ نجد اسم المؤلِّف مكتوبا بخّط صغير أبيض، يليه العنوان الرّئيسي "**اللّسانيات واللّغة العربيّة**" بخطّ كبير وبارز يمنحه وضوحا وقوّة دلاليّة، ثمّ العنوان الفرعي "نماذج تركيبيّة ودلالية" بخّط أصغر يحدّد طبيعة المحتوى العلمّي للكتاب، تتوسّط الغلاف زخرفة بصريّة تعتمد على تداخل الحروف العربيّة والأرقام، بنمط زخرفيّ باللّون البنفسجّي، فوق خلفيّة بيضاء في أسفل الغلاف، يبرز شريط ورديّ يحمل سلسلة "المعرفة اللّسانية –أبحاث ونماذج"، وفي وسطه شعار دار النّشر "دار توبقال للنّشر".

2.2 الغلاف الخلفي:

يتّسم الغلاف الخلفيّ لكتاب "**اللّسانيات و اللّغة العربيّة:** نماذج تركيبيّة ودلاليّة" بلون وردي موحّد يغطّي الخلفيّة بالكامل، يحمل تعريفا بسلسلة "المعرفة اللّسانيّة" التّي ينتمي إليها، موضّحا أنّها تهدف إلى إصدار كُتُبٍ علميّة باللّغة العربيّة، في الأسفل توجد معلومات عن دار النّشر ومصمّم الغلاف.

3.2 معطيات الكتاب:

- استهلّ "عبد القادر الفاسي الفهري" كتابه بإهداء إلى الشّعب الفلسطيني البطل.
- ثمّ تصدير يُناقش فيه تحدّيات تعلّم اللّغة العربيّة ، ويوضّح أنّ كلّ متكلّم يمتلك مخزونا غير واع يحتوي على معجم ذهنيّ وقواعد لغويّة تتيح له استخدام اللّغة بشكل سليم، كما يشير أنّ الأدوات المستخدمة حالياً لم تشهد تجديدا منذ قرون.
- كمّا يسلّط الضّوء على أهميّة تحديث القواميس وقواعد اللّغة لتتناسب مع المتعلّمين والمستعملين في العصر الحديث، بهدف تحسين كفاءة اللّغة العربيّة في الاستخدام اليومي.
- ثمّ مقدّمة الطّبعة الثّانية يُشير فيها إلى نجاح الطّبعة الأولى من الكتاب والإقبال الكبير عليه، ممّا يعكس تطوّرا في وعي القارئ العربي واهتمامه بالقضايا اللّسانية العميقة، كما يُبرِز أثرَ الكتاب في تحفيز أبحاثٍ لاحقة ضمن نفس التّوجه ، ويُحلّل إصدار الطّبعة الثّانية بتصحيح الأخطاء المطبعيّة وتداركها.
- ثمّ مدخلٌ عام تحدّث فيه عن اللّسانيات والبحوث اللّسانيّة.

قَسَّمَ المؤلّف كتابه "اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة" إلى قسمين:

القسم الأوّل عُنونِ ب"**مقدّمات وأوّليّات** " شمل هذا القسم فصلين هما كالآتي:

الفصل الأوّل: عُنونِ ب "ملاحظات حول الكتابة اللّسانيّة" عالجه في إحدى عشر عنصرا.

- المقاربة النّفسيّة للظّاهرة اللّغويّة.
- الملكة اللّغويّة والتّجربة
- الوصف والتّفسير
- من المعرفة اللّغويّة إلى المعرفة النّحوية
- الواقعيّة النّفسيّة وأشكال التّمثيل.

- القولية والتّمثيل.
- اللّغة الموصوفة وأزمة المنهج.
- تصوّر خاطئ للّغة العربيّة
- التّجريبويّة السّاذجة
- إدّعاء العلميّة والمنهجيّة
- تصوّر خاطئ للتّرّاث

أمّا الفصل الثّاني: عُنْوِن ب "في الموقف المعجمي" عالجه في أربعة عناصر:

1 طروحات توليديّة أولى

2 أصول النّظريّة المعجميّة والتّأويليّة

3 المعجميّة القويّة، الوظيفيّة والإنحاء واللاّتحويليّة

4 النّظريّة المعجميّة الوظيفيّة

أمّا القسم الثّاني عنون ب " في البنية المركبيّة" شمل هذا القسم فصلين:

الفصل الثّالث: عُنْوِن ب "أشكال الرّتبة والبنية الأساسيّة للجملة" وعالجه في عنصرين:

1- الرّتبة في اللّغة العربيّة

2- الاشتغّال: تفكيك أم تبئير

الفصل الرّابع: عُنْوِن ب "البنية الدّاخليّة المركّب الاسمي" تضمّن أربعة عناصر:

1- اعتبارات أولى

2- المركّب الإضافي

3- الفضلات الحرفيّة، التّمييز، والمسائل المتّصلة بها

4- التّراكيب العدديّة

وأنهى المؤلّف كتابه بخاتمة تحدّث فيها عن ماتوصّل إليه من خلال دراسة هذه الفصول.

ثالثا: الوصف الدّاخلي:

1- مدخل الكتاب:

سنحاول في هذا العنصر وصف مضمون الكتاب انطلاقا من المدخل والأقسام والخاتمة.

مهّد "**عبد القادر الفاسي الفهري**" مدخله بمجموعة من الأسئلة :ماهي اللّسانيّات؟ كيف نستطيع تمثّلها؟ ما علاقتها بالثّقافة؟ ما علاقتها بالعلوم الأخرى؟ وما النّشاط الإنساني بالمقارنة مع أنشطة علميّة أخرى؟ ولماذا تنغلق المادّة على المبتدأ والمتقدّم في ذات الآن؟ [1]

هذه الأسئلة تفتح أمام القارئ أفُقا لاستكشاف كيف ترتبط اللّسانيّات بالعلوم الأخرى، وكيف تُسهم في تفسير الأنشطة الإنسانيّة، كما أنّها تسلّط الضّوء على كيفيّة تصّور أعمق للّغة في علاقاتها المتشابكة مع العلوم الأخرى.

ويرجع جوهر الانغلاق إلى "أنّ كثيرا من عناصر هذه الأجهزة ليست صريحة بلْ هي ضمنيّة لا يهتديإليها إلاّ المختّص الممعّن للنّظر" [2]

كما تناول النّظريّة اللّسانية بشكل عام حيث عرّفها على أنّها :"**بناء فعلي يتوق على ربط أكبر عدد من الظّواهر الملاحظة بقوانين خاصّة تكوّن مجموعة متسقّة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التّفسير**"[3]

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبة ودلالية**، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء –المغرب–، 1988، ج1، ص11.

[2] المصدر نفسه، ص12.

[3] المصدر نفسه، ص 13.

وهكذ، فالنّظرية اللّسانية تتعامل مع اللّغة باعتبارها نظاما منتظما وقابلا للفهم والتّفسير من خلال ربط الظّواهر اللّغوية الملاحظة بقواعد ومبادئ تفسّر طريقة اشتغالها.

كما يرى أنّ الخطاب العلميّ ليس مجرّد مزيج من الملاحظات والتّجارب أو التّحليل المنطقّي، بلْ هو نتاج تفاعل بين عدّة أبعاد تتكامل لتشكيل الفهم العلميّ.[1]

كما تطرّق إلى محورين يُستخدمان كأداة تحليليّة لفهم عناصر الخطاب العلمّي، يركّز المحور الأوّل على البُعد التّجريبي (السّيني) الذّي يتعامل مع الملاحظات والظّواهر الملموسة، ثمّ ينتقل إلى البُعد التّحليلي (المادي) الذّي يرتبط بالمنطق والرّياضيات واختيار الأنماط المناسبة لتّحليل هذه الظّواهر.[2] بالإضافة إلى ذلك، يتطرّق إلى البُعد المحوري (البائي) الذّي يتضمّن التّصورات ومفهومات الأساسة التّي توجّه التّفكير العمليّ [3]، وبذلك يوضّح أنّ العلم يعتمد على مكونات متعدّدة، تتجاوز الملاحظة والرّياضيّات وتشمل تصوّرات وأسس إيديولوجيّة تؤثّر في كيفية تطوير النّظريّة العلميّة.

ويُشير إلى موقف "**تشومسكي**" الذّي يدعو إلى تبنّي أسلوب "**كاليلي**" في البحث العلميّ سواء في علم اللّغة أو في علم النّفس الذّي يركّز على العمق التّفسيري بدلا من محاولة تغطيّة كافّة الظّواهر، هذا الأسلوب يتضّمن بناء نماذج مجرّدة رياضيّة تُتيح فهم الظّواهر بشكل أعمق، ويستند إلى ثلاث آليات أساسيّة، التّجريد، الطّبيعة الرّياضيّة ،والمرونة الإبستيمولوجيّة.[4]

فيما يتعلّق باللّغة العربيّة؛ يفترض "**الفاسي الفهري**" أنْ يكون النّحو "ذا واقع نفسي" و "ذا كفاية معرفيّة" بحيث يكون قابلا للاستعمال في تطبيقات مثال : التّرجمة الآلية وتحليل النّصوص، ومن هنا يشدّد

---

[1] ينظر: **عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص16.

[2] ينظر: المصدر نفسه،ص16.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص19.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص24.

على ضرورة التّرابط بين النّحو والمعجم واعتبار القواعد النّحوية إسقاطا لبنية معجميّة أعمق[1]، ويدعو إلى الاعتماد على برنامج بحثيّ متكامل للّغة العربيّة يجمع بين الأبعاد المقارنة والتّاريخيّة والنّفسيّة والتّطبيقيّة، بهدف تجاوز سطحيّة الخطاب اللّساني العربي السّائد.[2]

2- دراسة مضمون أقسام الكتاب:

قسّم "**عبد القادر الفاسي الفهري**" كتابه إلى قسمين، الأوّل منها عنونه ب"مقدّمات وأوّليّات" ويتضمّن فصلين، أمّا القسم الثّاني عنونه ب " في البنية التركيبيّة" ويتألّف كذلك من فصلين:

1.2 محتوى القسم الأوّل: "مقدّمات وأوّليّات"

يرى "عبد القادر الفاسي الفهري" أنّ واقعنا اليوم يواجه شكلين من الاستلاب الفكري والحضاري يتمثّل الإشكال الأوّل في الفهم الخاطئ للتّراث وتقوقع في معطيات الماضي القريب أو البعيد والبقاء في حدودها، واستمرار الأحلام والخيالات التّي تُوحِي بها، والإشكال الثّاني الارتماء في أحضان الثّقافة الأجنبيّة.

ويقترح "الفاسي الفهري" تجاوز هذا الإشكال الزّائف من خلال استيعاب التّراث استيعابا عقلانيا وعدم الارتماء في أحضان الثّقافة الغربية والتّحكم في ناصية العلم والتّكنولوجيا.[3]

الفصل الأوّل:ملاحظات حول الكتابة اللّسانية

قدّم "عبد القادر الفاسي الفهري" ملاحظات حول مفهوم الكتابة في مجال اللّسانيات، حيث يرى أنّ اللّغة ليست مجرّد أداة للتّواصل، بلْ وسيلة للتّعبير عن الأفكار بقول "**وزعم الوظيفيّين أنّ**

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق ، ص33.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص35.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص37.

اللّغة قبل كل شيء أداة للتّواصل لا يستند إلى مبرّر، سوى أنّه يردّد ما يسلّم به من الحسّ المشترك Common sense"[1] ، إذن اعتبار اللّغة أداة تواصليّة فقط يعكس تصوّرا ضيّقا لأنّها متعدّدة الوظائف.

الملكة اللّغوية والتّجربة:

يقول "الفاسي الفهري" أنّ "تشومسكي"يرى "أنّ البنية المعرفة اللّغويةتمرّ عند الإنسان بحالات (states) متعدّدة: حالة أولى فطريّة (المرحلة الأولى في الدّماغ)، فحالة وسيطة (توجد عند الطّفل مثلا) ، فحالة قارّة نسبيا (توجد عند الإنسان البالغ)، ولا تأخذ التّغيرات بَعْدَهَا البُعْدَ نفسه في الانتقال من الحالة الأولى إلى الحالة القارة[2]؛ إذن البنية اللّغوية عند الإنسان تمرّ بمراحل مختلفة، تكون اللّغة في المراحل الأولى غير مكتملة، ثمّ في مرحلة البلوغ يصل إلى لغة ثابتة لاتتغيّر.

كما يرى "تشومسكي" أنّ الطّفل يُولَد فطريا مزوّدا بمبادئ عامّة لذلك فهو لا يحتاج إلى تجربة لغوية كاملة بلْ إنّ دور التّجربة يكمّل في تثبيت الباراميترات، ومن طريق التّفاعل بين الفطرة والتّجربة ينشأ "نحو النّواة" وهو أساس اللّغة عند الإنسان.[3]

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص41.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص43.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص44.

من المعرفة اللّغوية إلى المعرفية النّحويّة:

يلاحظ "تشومسكي" تحوّل اهتمام البحث اللّغوي من اللّغة نفسّها إلى التّركيز على النّحو، هذا النّحو يركّز على دراسة الأنماط الموجودة في الدّماغ ، ويُسْهِمُ في تفسير الظّواهر الملاحظَة، لأنّ اللّغة عبارة عن مزيج بين الأصوات والمعاني اللّامتناهية يمكن تمثيلها عن طريق نسق من القواعد.[1]وسبب هذا التّحول أنّ النّحو يقوم على قواعد بواسطتها تحدّد خصائص هذا العدد اللاّمحدود من الجمل.[2] كما تطرّق "الفاسي الفهري" إلى مفهوم الواقعيّة النّفسية عند "تشومسكي" التّي يقصد بها أنّ النّماذج النّحويّة يجب أنْ تُفسّر الظّواهر اللّغوية الممثّلة في ذهن المتكلّم حيث أصبح التّوافق بين النّماذج اللّسانيّة والتّفسيرات النّفسيّة أمرا أساسا في البحث اللّساني الحديث[3] ،كذلك يُشير أنّه لتفسير الظّواهر اللّغويّة، يتطلّب الأمر استخدام مجموعة أنظمة قاعديّة، تتّبع مبادئ بسيطة تعمل بشكل متكامل يُسمى بالقولية (Modularity) تُستخدم في تقسيم النّظريّة اللّغويّة إلى أجزاء مختلفة تعمل بشكل منفصل.

ويبرز كذلك أهميّة بناء نظريّة صوريّة للتّمثيل النّحوي، لأنّها توفّر الإطار اللاّزم لفهم الخصائص العامّة التّي تنطبق على جميع اللّغات. [4]

اللّغة الموصوفة وأزمة المنهج:

يُشير "عبد القادر الفاسي الفهري" إلى نقص الاهتمام باللّغة العربيّة الفصيحة والاعتماد على معطيات قديمة دون أيّ محاولة للتّجديد، يقول في هذا الصّدد "**مع كامل الاستغراب لا نجد أحدا**

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص45.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص46.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص48.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص50.

يطرح هذا المشكل في عمقه، بلْ لا نجد أحدا يصرّح بوجود هذا المشكل "[1]، كما يرى أنّ اللّغة مستقلّة عن النّحو الذّي يستخدمه اللّساني لأنّ الأنحاء التّي وضعها القدماء لا يمكنها وصف اللّغة لأنّها تتطوّر بشكل مستمر فاللّغة عند "سيبويه" ليست هي اللّغة الموجودة حاليّا.[2]

التّصور الخاطئ للّغة العربية:

يرى "عبد القادر الفاسي الفهري" أنّ اللّغويين الذّين يرون أنّ اللّغة العربيّة، لغة فريدة تتميّز بخصائص لا توجد في اللّغات الأخرى، هو تصوّر خاطئ بلْ هي لغة كسائر اللّغات الأخرى، تشترك مع غيرها في العديد من الخصائص يقول "**وكونها "عربية" لا تعني أنها تنفرد بخصائص لا توجد في أيّة لغة من اللّغات، بلْ لا نكاد نجد ظاهرة في اللّغة العربيّة إلاّ ونجدلها مثيلا في لغة أو لغات أخرى، هند أوروبية كانت أو غير هند أوروبية**"[3]، ويُطلق مصطلح "**التّجربوية السّاذجة** "على التّصور القائل أنّ النّماذج اللّسانيّة الغربيّة وُضِعتْ فقط للّغات الهندأوروبية، وهي ليست صالحة للّغات الأخرى كاللّغة الإفريقيّة أو الهنديّة أو العربيّة هذا التّصور يجهل (أو يتجاهل) واقع دراسة اللّغات غير الأوروبيّة في الغرب.[4]

كما يتطرّق إلى قضية مركزيّة في أزمة البحث اللّساني العربي، وهي **إدّعاء العلميّة والمنهجيّة** ، فهو ينتقد بعض اللّسانيين العرب، مثل "**تمام حسّان**" و"**أنيس فريحة**"، بسبب إدّعائهم الالتزام بالعلميّة والمنهجيّة، في حين أنّهم يقدّمون تصوّرات، خاطئة للعلم فَهُمْ يرفضون التّفسير والافتراض

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق،ص52.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص56.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص56.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص57.

والتّجريد ويكتفون بالملاحظة والوصف، ممّا يُعدّ تبسيطا غير دقيق للمنهج العلميّ كما يفتقر خطابهم للإسناد العلميّ الدّقيق، ويوظّفون مفهوما للعلم لا ينسجم مع ما هو متعارف عليه في العلوم الحديثة.[1]

كما يرى "الفاسي الفهري" أنّ التّصور الّذي يفترض أنّ التّراث اللّغوي النّحوي القديم يُعتبَر أساسا ضرّوريا تَصَوُّرٌ خاطئ؛ لأنّ التّراث اللّغوي القديم تَطَوَّرَ في سياق معرفي يختلف تماما عن السّياق الحاضر، و يُشير إلى أنّ إمكانية الاستفادة من التّراث لا يتمّ إلّا في حدود دراسة المعطيات أو تاريخ الفكر .[2]

الفصل الثّاني: في الموقف المعجمي الوظيفي:

يركّز "عبد القادر الفاسي الفهري"في الفصل الثّانيعلى "الموقف المعجميّ"؛ حيث يعرض التّحولات التّي مسّت النّظريّة اللّغويّة خصوصا بعد نشر كتاب "البنى التّركيبية" لـ"معوم تشومسكي" عام 1957.[3]

1- طروحات توليدية أولى:

يعرض "الفاسي الفهري" التّحول الذّي أحدثه ت"شومسكي" في اللّسانيّات مع صدور كتابه "البنى التركيبيّة"؛ حيث رفض المناهج البنيويّة التّي تركّز على التّصنيف الآلي للنّصوص واقترح نظريّة استنباطية تقوم على المعرفة الفطرية للمتكلمين وآلة التّحويل اللّغوي عند "تشومسكي" تَرِدُ في المكون التّركيبي[4]؛ أي أنّ هذا النّموذج لمْ يُقدّم أهمية كافية للمكوّن الدّلالي والمعجمي، ومع أعمال "كاتز" و"فودور"، أدخل البعد الدّلالي في التّحليل ما أدّى إلى تطوير النّموذج المعياري (1965) الذّي فرّق بين

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق ، ص59.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص60.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص63.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص65.

البنية العميقة (الدّلالة) والبنية السّطحية (التّركيب) ممّا فتح الباب لنقاشات ونظريات جديدة في اللّسانيات.[1]

2- أصول النّظرية المعجميّة والتّأويليّة:

1.2 البنية العميقة والتّأويل الدّلالي:

في البداية كانت البنية العميقة تُعَدُّ المصدر الوحيد والأساسّي للمعنى؛ حيث تولّد عبر القواعد القاعديّة وتحمّل بكل المعلومات الدّلاليّة الضّروريّة في حين لا يكون للبنية السّطحية أو التّحويلات أيّ دور في التّأويل، ويتبنّى هذا الموقف في البداية كلٌّ من "تشومسكي" و"كاتز" و"بوسطل"[2]، لكن هذا التّصور تغيّر تدريجيا مع تطوّر النّظريات اللّسانية وخاصّة في إطار النّظرية المعيار الموّسّعة، كما يتجلّى في أعمال باحثين مثل "دجاكندوف"(Jackendoff) و"بريزنن"(Bresnan) حيث أُعيد النّظر في هذه الفرضية وتمّ التّأكيد أنّ التّأويل الدّلالي لا يستند فقط إلى بنية عميقة بلْ تُشارك فيه أيضا البنية السّطحية.[3]

2.2 استقلال التّركيب عن الدّلالة:

يرى كثير من اللّغويين منهم "ليكوف"(Lakoff)و"روس" (Ross) و"بوسطل" أنّ التّمثيل الدّلالي والتّركيب مستوى واحد.أمّا "تشومسكي" فكانت له وجهة نظر أخرى وهي استقلال التّركيب عن الدّلالة.[4]

---

[11] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق ، ص67.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص69.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص70.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص71.

3.2 المعجم في مقابل التحويلات: قواعد الحشو

يُشير "الفاسي الفهري" إلى تحوّل طبيعة فهم العلاقة بين الكلمات في النّحو التّوليدي لأنّه في البداية كانت الكلمات تُشْتَقُّ عبر قواعد نحويّة تسمّى التّحويلات لكن مع تطور اللّسانيات أصبح من الممكن تخزين هذه العلاقات داخل المعجم وهكذا ظهرت قواعد الحشو ومنذ إدماج المعجم في النّحو لمْ يَعُدْ الموقف التّحويلي ضروريا للرّبط بين الوحدات المعجميّة، ذلك أنّ الموقف المعجمّي أتاح التّعبير عن الاطّرادات المعنية في المعجم.[1]

4.2 صعوبات أخرى في وجه التّحويلات:

شهد النّحو التّوليدي التّحويليّ تحوّلات أدّت إلى تقييد استخدام التّحويلات؛ يرى "هيني"(1979) (Heny) أنّ التّحليل التّحويلي للزّحلقة والبناء للمفعول والعطف قد أسهم في زيادة التّعقيد بدل تبسيّط القواعد؛ مُشيرا إلى أنّه يؤدّي إلى تعقيد غير ضروري في النّحو، يقول "هيني" في هذا الصّدد: **"رغم أنّ الأمر لم يحظ أبدا بقبول الجميع فإنّ التّأويلين قدّموا دلائل جادة للتّخلي عن التّحليل التّحويلي للزّحلقة والبناء للمفعول والعطف والبناء والمصدريات عموما والضّمائر وضمائر النّفس والصّفات المسندة والملكيّة وأبنية الفصّل وشبه الفصل وبعض المركّبات الفعليّة غير المتصرّفة وأبنية التّفضيل وإدخال there والأبنية ذات مفعولين"** [2]، إذن وفقا لقول "هيني" التّحليل اللّغوي يزيد من تعقيد القواعد.

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص72.

[2] المصدر نفسه،ص 73.

5.2 نظرية الآثار والدّلالة السّطحية:

تعدّ "نظرية الآثار" تكملة لـ "نظرية المعيار الموسّعة" هذه النّظريّة تُقلّل من التّحويلات المعقّدة في نظريّة المعيار ؛حيث كانت المعلومات الدّلالية مستخلصة من البنية العميقة، أمّا في نظرية الآثار فإنّ الأثر الذّي يترك في البنية السّطحيّة هو الذّي يحمل المعلومات الدّلالية، بما أنّ الأثر أصبح يسجّل هذه المعلومات في البنية السّطحيّة فإنّ من الممكن أنْ تُعرَف كلّ العلاقات المحوريّة انطلاقا من السّطح. إذن يمكن أنْ نقول أنّ البنية السّطحيّة وحدها هي الواردة بالنّسبة للتّأويل الدّلالي.[1]

6.2 الملأ المعجمي في السّطح:

وفقا لـ "أطيرو" فإن اللّغة لا تتأثّر بالخصائص النّطقيّة للكلمة في عملية التّحويل وفي حالة عدم إجراء الملأ المعجمي في السّطح، يصبح من الصّعب التّنبؤ بكثير من الملاحظات النّطقية. إلّا أنّه في عام (1980) عاد "تشومسكي" إلى فكرة الملأ المعجمي العميق، في حالة التّعبيرات المسكوكة (و تعني التعامل مع وحدات لغوية مركبة ذات معنى اطلاحي ثابت) حيث يرى أنّ هذه التّعبيرات تحتاج إلى وجود بنية عميقة، هذا يعني أنّ الملأ المعجمي لا يزال ضروريا.

إجمالا شهدت النّظريّة التّحويليّة تطوّرا مستّمرا من البنية العميقة، نحو مقاربة أكثر مرونة تُعْرَفُ بنموذج القابليّة؛ حيث تتداخل فيه قواعد متعدّدة تسمح بالمرور من البنية العميقة إلى السّطحية.[2]

إذن النّظرية التّحويلية تطوّرت من التّركيز على البنية العميقة والتّحويلات إلى نهج أكثر مرونة هو نموذج القابلية، تتفاعل فيه قواعد مستقلة بدلا من الاعتماد على التّحويلات المعقّدة.

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري،**اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص74.

[2] ينظر : المصدر نفسه، ص76.

3- المعجمية القويّة والأنحاء اللّاتحويلية:

1.3 نماذج معجمية:

يعرض "الفاسي الفهري" موقف كلّ من "بريزنن" و"بريم"؛ حيث تقترح "بريزنن" تصنيف التّحويلات النّحوية إلى تحويلات تابعة وظيفيّا، يمكن معالجتها في المعجم (مثل المبني للمجهول)، وتحويلات تابعة بنويّا يصعب معالجتها معجميّا، بسبب مبدأ المحليّة، كما هو الحال في ظواهر التّبعيات البعيدة، هذا يعني أنّ"بريزنن" في البداية دافعت عن أهمّية الاحتفاظ ببعض التّحويلات البنيوية، أمّا "بريم" فيرفض كلّيا وجود مستوى تركيبي، ويقترح نظريّة معجميّة خالصة؛ حيث يتمّ الرّبط بين الكلمات تأويليّا من خلال أليّة "ربط العامل" دون الحاجة إلى تحويلات نحويّة.

2.3 العودة إلى الأنحاء غير السّياقية:

يرى "كازدر" (Gazdar)(1979) أنّ الأنحاء مستقلّة عن السّياق تُسهم في معالجة الظّواهر اللّغوية المعقّدة وربط الجمل باستخدام الصّلة وغيرها من الظّواهر التّي تُعنى بالمسافة البعيدة بين أجزاء الجملة.[1]

3.3 الوظيفيّة في مقابل البنية: النّحو العلاقي:

يرى "الفاسي الفهري" أنّ الوظائف النّحوية تلعب دورا أساسيا فيتركيب الجمل في اللّغات الطّبيعية، هذا ما تؤكّده "نظرية النّحو العلاقي" التّي تتعامل مع الوظائف النّحوية كعلاقات أساسية مستقلة وليست مجرّد نتائج لترتيب الكلمات، بينما النّحو التّحويلي (تشومسكي) يميّز بين نوعين من المبني للمفعول: نوع تحويلي يوجد في لغات مثل: الإنجليزية، ونوع صرفي يوجد في لغات مثل: العربيّة.[2]

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص77.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص79.

لكن "بريزنن" تشكّك في صحّة هذه النّمطية وترى أنّ الدّلائل التّي تقدّم لإثبات الطّبيعة التّركيبية للمبني للمفعول ليست إلا وهمية ، وتقترح بدلا من ذلك تحليلا من خلال قاعدة معجمية واحدة تشمل تغيير وظيفي وتغيير صرفي.[1]

4- النّظرية المعجمية الوظيفية:

كما يوضّح "عبد القادر الفارسي الفهري" أنّ أحد الإشكالات الأساسّية بالنّسبة لكلّ نظريّة تتعلّق بعلاقة البنية النّحويّة للجملة ومعناها،ويتمّ التّوافق بين البنيتين بواسطة الوظائف النّحويّة.

تعتبر الوظائف النّحويّة مفاتيح النّظريّة التّي تربط بين المكونات التّركيبيّة للجملة ومعانيها وتستند الوظائف النّحويّة إلى المكوّنات، ولائحة هذه الوظائف محدودة تتضمّن الفاعل (فا) المفعول (مف) المفعول غير مباشر (مف .غ .ب) والمالك (possessor = ما) و الفضلة (= فض) و الملحق (adjunct=لح).[2]

1.4 القواعد المركّبة:

1.1.4 البنية المكوّنية:

البنية المكوّنية مفهوم يعبّر على البنية الشجرية للجملة، يتمّ التّمثيل لهذه البنية بواسطة شجرة مركّبة، أو بواسطة تكوين معنون يبيّن تنظيم مختلف المكوّنات، كما يتمّ أيضا استخدام النّحو غير السّياقي، باستخدام قواعد إعادة الكتابة التّي تحمل على بناء الجمل وتحليلها بواسطة القواعد النّحويّة.[3]

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص80.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص81.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص82.

2.1.4 المعلومات الوظيفية:

تسمح القواعد المركّبة في بناء البنية المكوّنيّة للجملة بالإضافة إلى دورها في تحديد الوصف الوظيفيّ والقواعد المركّبة تسجّل المعلومات الوظيفيّة عن طريق تحشيات وظيفيّة والتّي هي معادلات تربط بين مكوّنات الجملة وتحدّد وظيفة كلّ مكون بناء على موقعه داخل الجملة.

ومنه فالقاعدة التّي تمثّل المعلومات الوظيفية الموجودة في التّركيب تكون كالآتي: [1]

جف ← م.س م.س

= (فا) = ↑ ↓ (مك)= ↓ ↑ ↓

والمعلومات الوظيفيّة المسجّلة في هذه القاعدة هي أنّ المركب الاسمي الأوّل فاعل، في حين الثاني مفعول أمّا الرمز ↑↓ و فهما ميتا متغيران للإشراف المباشر قد يمكن أنْ يُقرأ الأوّل "أنا" وهو يُشير إلى الوحدة داخل التّركيب التّي تلحق بها الوظيفة، أمّا الثّاني فيمكن أنْ يُقرأ "أم" كما ذكر "الفهري".

وقد أشار إلى أنّ المعادلة البسيطة ↑↓ لا تتضمّن أيّة وظيفة نحويّة، تلعب فقط دور تمرير المعلومة إلى الوحدة العليا.[2]

2.4 المعجم:

تؤدّي المداخل المعجميّة دورا مهمّا في تحديد المعاني الدّلالية والتّركيبيّة للوحدات اللّغوية، ممّا يُسهم في بناء الوصف الوظيفي للوحدات اللّغوية، كما تؤدّي التّحسينات المعجميّة دورا قريبا من التّحشيات التّركيبيّة (وحدة لغوية تدرج داخل الجملة لكنها لا تؤثر على البنية النحوية الأساسية للجملة و يمكن

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص83.

[2] المصدر نفسه ص 84.

حذها دون أن يتغير معنى الجملة) ، لكنّها تتميّز بعدم تضمّن متغيّر للأنا، ممّا يجعلها عنصرا أساسيا في بناء الوصف الوظيفي.[1]

3.4 البنية الوظيفية:

الوصف الوظيفي لجملة ما يتمّ انطلاقا من النّحو والمعجم مع أخذ المعلومات المضمّنة في التّحشيات الوظيفية بعين الاعتبار.[2]

ويعدّ**الوصف الوظيفي** للتّركيب وسيطا بين المستوى الصوّتي ووظيفة هذا التّركيب، وليس كلّ وصف وظيفي قادر على إنتاج تركيب معيّن، وذلك أنّ بعض الأوصاف الوظيفيّة لا حل لها بسبب قيود سلامة البناء.[3]

أما فيما يخص **إجراء التّمثيل** للتّراكيب فتكون مرحلته الأولى عن طريق "ربط كلّ وحدة مقوليّة بمتغيّر (في الشّجرة) يمثّل وظيفتها المجهولة".[4]

أمّا **البنية الوظيفيّة** تساعد في تمثيل العلاقات النّحويّة ويتّم توضيح هذه البنية باستخدام مجموعة أزواج، العنصر الأوّل مسند، والثّاني قيمة للوظيفيّة والمعادلات التّي تّم التّحدث عنها إذا كانت قابلة للحّل فإنّها تساعد على بناء البنية الوظيفيّة وقد مثّل "الفاسي الفهري" لذلك عن طريق وضع البنية الوظيفيّة بين حاضنتين في حين تكون السّابقة متغيّرا يُشير إلى العجرة التّي ترتبط بها البنية الوظيفيّة والجملة "ضرب زيد الولد" يكون تمثيلها الوظيفي كالآتي:[5] س1 [.....]

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السابق، ، ص85.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص85.

[3] المصدر نفسه، ص86.

[4] ينظر: المصدر نفسه، 86.

[5] المصدر نفسه، ص88-89.

س1: تتمثّل في مسند ومسند إليه ويمكن تغيير صورتهما الصّوتيّة، في حين لا تتغير كلّ منهما داخل التّركيب.

4.4 قيود سلامة البناء:

1.4.4 قيد الانسجام:

هو قيد يفرض إلحاق قيمة واحدة بالمسند وإلّا نتجت بنية وظيفية غير منسجمة، أي أنّه لا يمكن لمسند معيّن في بنية وظيفيّة معيّنة أنْ تأخذ إلّا قيمة واحدة على الأكثر[1]، ويعمل أيضا قيد الانسجام "كمصفاة" بالنّسبة لتراكيب أخرى، إذْ يمكنه أنْ يرصد التّوزيع التّكاملي لعلامة الفاعل الضّميريّة التّي تظهر على الفعل والمركّب الاسمي الذي يشغّل أيضا وظيفة الفاعل. [2]

2.4.4 قيد التّمام

يَنُصُّ هذا القيد على إعطاء التّراكيب الصّيغة الكاملة لها، من خلال ربط كلّ وظيفة نحوّية بقيمة دلاليّة تطابقها في البنية المعجميّة، وبناء على ذلك فإنّ أيّ تركيب نحويّ لا تسند فيه كلّ وظيفة نحويّة إلى قيمة دلاليّة مقابلة، يتمّ رفضه في إطار الوصف الوظيفيّ، لأنّه يخالف قيد التّمام.[3]

3.4.4القيد الأحادي:

يحدّد "القيد الأحادي"العلاقة بين المعاني والوظائف، ويقرّ هذا القيد الذّي صاغته "بريزنن" بأنّ كلّ موضوع دلاليّ يلحق بوظيفة نحويّة واحدة فقط، لكنْ ليس بالضّرورة أنْ تسند كلّ وظيفة إلى موضوع

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص91.

[2] المصدر نفسه،ص92.

[3] المصدر نفسه،ص95.

واحد، إذْ يمكن أنْ تكون بعض الوظائف خالية من التّمات، ولهذا القيد أهمّية كبيرة لأنّه يُعدّ من القيود الأساسية التّي تضمن سلامة البناء لأنّه يحدّد موضوع اللّحن في بعض التّراكيب.[1]

محتوى القسم الثّاني: في البنية المركّبة

استهلّ "عبد القادر الفاسي الفهري" القسم الثّاني من كتابه "**اللّسانيات واللّغة العربيّة**" بأفكار "تشومسكي" ودوره في تطوير النّظريّة اللّسانيّة وخاصّة في مجال الصيّاغة الصّوريّة للنّماذج اللّغويّة، ليؤكّد أنّ الصّياغة الصّورية ليست غاية شكلية، بلْ أداة تُسهم في سيرورة الدّراسات اللّسانية.

الفصل الثّالث: إشكال الرّتبة والبنية الأساسية للجملة:

1- الرّتبة في اللّغة العربيّة:

1.1 أصل الرّتبة:

يفترض "الفاسي الفهري" أنّ أصل الرّتبة في اللّغة العربية من نمط ف. فا (مف 1 مف2)، ويعتبر هذا تركيبا أصلياً وليس ناتجاً عن تحويلٍ نحويٍ، ويدعم هذا الافتراض بعدّة مؤشّرات منها:

. استقرار هذا التّرتيب في الجمل المتعدّية، وصعوبة قبوله عند تغييره في بعض اللّهجات كالدّارجة المغربية.[2]

. إلى جانب قواعد الإضمار التّي تقتضي تقدّم مفسّر الضّمير إمّا لفظا أو رتبة، وظاهرة التّطابق بين الفعل والفاعل التّي يتغيّر فيها شكل الفعل جنسا وعددا تبعا لموقع الفاعل.[3]

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق،ص95-96

[2] المصدر نفسه، ص106.

[3] المصدر نفسه، ص107.

وهذه الرّتبة في العربيّة تنسجم مع نظريّة البنية الدّاخلية للمركّبات، حيث يكون الرّأس في الصّدر، كما يتصدّر الاسم المركّب الاسميّ، والفعل رأس المركّب الفعلي.[1]رغم ذلك يُقرّ أنّ المؤشّرات المقدّمة غير كافية، لأنّ تحليل الرّتبة يتطلّب إعداد نحوٍ شامل للّغة يتماشى وهذه الرّتبة.

2.1 تغييرات الرّتبة ومستويات التّحليل:

1.2.1 البنى الاستخبارية:

يوضّح "الفاسي" أنّ أدوات الاستفهام في اللّغة العربيّة سواء كانت أسماء أو حروفاً، لاتحتلّ بالضّرورة موقع الصّدارة في الجملة كما يفترض النّحو التّقليدي.[2] إذْ يُشير "الفاسي الفهري" إلى أنّ هذه الأدوات قد تولّد داخل البنية العميقة للجملة ثمّ تنتقل إلى موضع خارجّي يسمّى "مص" (مصدري).

يدّعم هذا الطّرح ببعض الأمثلة، مثل: "فإذا عرفنا **منْ** يرجعُ له الفضلُ في **ماذا** أمكن أن نحكم بتبصّر" [3] حيث تظهر أدوات الاستفهام في مواقع داخلية، دون أنْ تتصدّر الجملة.

2.2.1 الابتداء الخبري:

يُشير "الفاسي" أنّ المبتدأ في الجملة الخبريّة يمكن أنْ يأتي في الجهة اليُمنى أو اليُسرى من الجملة، وليس دائما في بداية الجملة.

وفي الجمل البسيطة مثل: "في الدّار رجل" يأتي المبتدأ داخل الجملة أمّا في الجمل المعقّدة مثل:"زيد ضربته" فيكون المبتدأ في مكان أعلى داخل الجملة.[4]

---

[1]ي ينظر:عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص108.

[2]نظر:المصدر نفسه، 108.

[3]ينظر:المصدر نفسه، ص110-111.

[4]ينظر:المصدر نفسه، ص111.

كما يتوسّع أيضا في فكرة "الربضية" التي تتعلق بتوزيع الجمل في الأماكن المختلفة ويشير إلى أنّها ليست مقتصرة على الجمل الاستفهاميّة بل تشمل التّقديم والاشتقاق.

3.2.1 التّبئير:

التّبئير (focalisation) هو عمليّة تحويليّة يتمّ فيها نقل عنصر نحويّ من موقع داخلي داخل الإسقاط الأقصى إلى موقع خارجّي يسمّى البؤرة [1]. هذا النّقل لا يتمّ بشكل حرّ، بلْ يخضع لعدد من القيود، ومنها قيود الجزيريّة الّتي تمنع التّبئير في بعض المواقع النّحويّة، كقيد الجزيرة الميميّة وقيد المركّب الاسمي.[2]كما يشترط أنْ يكون الموقع الهدف في الرّبط الأيمن للإسقاط وفق مبدأ محلي يعرف "بمبدأ التّحتيّة" إضافة إلى "مبدأ التّتابع السّلكي" الذي يفرض مرور العنصر المنقول عبر عجر نحويّة متعدّدة بشكل متدرّج[3]، ولايسمح بهذا التّنقيل إلاّ بوجود ما يُعرف بالأفعال الجُسُور مثل (ظنّ وحسب وعلم) التّي تُتيح الإفلات من المواقع الأصليّة، الذّي يمنح النّقل إذا لم يكن هناك ارتباط تأويليّ مُحكم بين الموقع الأصلي والجديد [4] وقيد توارث الإعراب الذي يفرض على العنصر المنقول أن يحتفظ بإعراب موقعه الأصلي[5] إذن التّبئير عمليّة معقّدة، تخضع لمبادئ نحويّة دقيقة، وتفهم بشكل أفضل في إطار النّحو "القالبيّ" حيث تتكامل المكوّنات التركّيبية والدّلاليّة والصّوتيّة في تفسير الظّاهرة.

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص114.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص115.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص117.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص119.

[5] ينظر:المصدر نفسه، ص122.

4.2.1 بعض نتائج الخفق والتّبئير:

التّبئير والخفق يمثّلان تغيّرات الرّتبة في الجمل، فالتّبئير يحدث قبل الفعل، والخفق بعده.

قاعدة الخفق تسمح بتغيير ترتيب الكلمات التّي تنتمي إلى مجال نحوي واحد مثل لفظة البارحة في "جاء البارحة كثير من الرّجال" و"جاء كثير من الرّجال البارحة" لكنّها لا تسمح بنقل عنصر نحوّي يتجاوز هذا النّطاق، كما في "جاء كثير البارحة من الرّجال" حيث أصبح تحريك غير مقبول.[1]

5.2.1 حيز التّسوير والتّبئير والخفق:

يشير "الفاسي الفهري" أنّ التّسوير يظهر في عدد من البني: كالنّفي والحصر والاستفهام ويركّز خاصّة على الكلمات التّي تسمّى " ألفاظا خاصّة" مثل (أحد، شيء، قطّ) وعلى تراكيب مثل "مِنْ رجل"، لا تستخدم بشكل حرّ، بلْ تحتاج أنْ تكون داخل جملة منفيّة حتّى يكون معناها صحيحا، وإذا حاولنا استخدام هذه الكلمات في جمل فيها تقديم وتأخير تُصبح الجملة غير مفهومة مثل: "ما أنا رأيت مِنْ رجلٍ" لأنّ النّفي لم يصل إلى "مِنْ رجل" وهذا النّوع من الجمل يسمّى تبئيرا.[2]

لكن في المقابل، عندما نقدّم بعض أجزاء الجملة كما في "ما ضرب زيدا إلا عمرٌ" فإنّ ذلك لا يؤثّر على المعنى، لأنّ النّفي لا يزال يشمل الجملة كلّها، إذن البؤرة في التّبئير تُشكّل عائقا أمام امتداد التّسوير.[3] ويُبين أيضا أنّ الخفق، أي تقديم بعض العناصر لأغراض أسلوبية فقط، لايؤثّر على المعنى

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق،ص124.

[2] ينظر:المصدر نفسه، ص125-126.

[3] ينظر: المصدر نفسه،ص127.

المنطقي للجملة،بلْ يظّل مجرّد تغيير في النّطق أو الأسلوب، لذلك تبقى الجمل التّي فيها خفق من الجمل البسيطة وليست جملا معقّدة.[1]

6.2.1 التّفكيك:

هو تحريك عنصر من موقعهداخل الجملة إلى موقع خارجي ويميّز بين نوعين: التّفكيك إلى اليمين والتّفكيك إلى اليسار[2]، يتنقد "الفاسي الفهري" المقاربة التّحويليّة التّقليديّة التّي ترى في التّفكيك نتيجة لتحويل نحوي يترك أثراً ضميرّياً، ويقترح بدلا منها مقاربة قاعديّة تولّد فيها البنية المفكّكة مباشرة في البنية العميقة دون تحويل، بالاعتماد على قاعدة الحمل ذات الطّابع الخطابّي والذّرائعي، ويوضّح أنّ التّفكيك لا يخضع للقيود التّركيبيّة كمّا أنّ العنصر المفكّك لا يشترط أنْ يكون معرّفا أو إحاليّا بلْ يمكن أن يؤدّي وظائف ذرائعية[3] متعدّدة حسب السّياق، ممّا يجعل الظّاهرة أكثر ارتباطا بنحو الخطاب.

7.2.1 الافتراض الرّابطي:

يقصد "الفاسي الفهري" بالافتراض الرّابطي أنّ هناك عنصرا غير منطوق في بعض الجمل الاسمية في العربيّة [4] يقوم بالرّبط بين المبتدأ والخبر، وهذا الرّابط يُفترض أنّه موجود في البنية العميقة للجملة ويُساعد على تحليل وتفسير الجمل.

يقترح "الفاسي الفهري" إمكانيّة توحيد القاعدتين المقوليتيّن للجمل الاسمية والفعليّة في قاعدة واحدة بدل الاعتماد على قاعدتين منفصلتين، اعتمادا على ما يسميه بالافتراض الرّابطي، ويقصد بذلك أنّ الجمل الاسمية التّي لا يظهر فيها الفعل في بنيتها السّطحية، تحتوي على رابط مقدّر يشبه "كان" هذا

---

[1] ينظر:عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ، ص128.

[2] ينظر:المصدر نفسه، ص128.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص131.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص133.

الافتراض يسمح بتحليل الجمل الاسمية بوصفها جملا فعلية تحتوي على فعل رابط مزوّد بعلامات الزّمن والجهة.[1]

ويوضح "الفاسي الفهري" أنّ ترتيب عناصر الجملة يؤثّر على معناها خاصّة من حيث الإحالة، في الجمل القاعديّة يكون الفاعل غالبا اسما يدلّ على شيء معيّن وله وظيفة نحويّة واضحة، أمّا في الجمل المزحلقة فالاسم يقدّم إلى بداية الجملة ليفيد وجود شيء غير معيّن، ولا يكون دائما معروفا أو إحاليا، لذلك لا تُقبل تراكيب مثل "في الدّار الرّجل"[2] لأنّها تحتوي على اسم معرّف، كما يُبيّن أنّ الجمل تختلف في تركيبها ودلالتها حسب موقع المركب الاسمي فيها، فالجمل الحملية يكون فيها الفاعل إحاليا وله دور نحوي داخلي بينما في الجمل الاستفهامية يقدّم الاسم دون أنْ يشغل موقع الفاعل.[3]

كذلك يُدرِجُ "الفاسي الفهري" الجمل الموصولة ضمن البنى الرّابطيّة، ويفرّق بين نوعين منها مثل "زيد الذّي دعاني" و"زيد المنطلق"؛ حيث "زيد" فاعل والموصول صفة له، والثّاني مثل " الذّي دعاني زيد" و"المنطلق زيد" يعتبر الموصول هو الحامل و"زيد" فعله، هذا يُظهر أنّ الموصول قد يكون فاعلاً أو حاملاً حسب موقعه.[4]

كما تحدّث عن الاستفهام الضّميري، الذّي يتضمّن أدوات استفهام مع ضمائر مثل: مَنْ مررت به ؟، ويُشير إلى أنّ وجود الموصول بين أداة الاستفهام والجملةكما في "مَنْ الذّي أقنعك بهذا ؟" يشكّل تحدّيا تركيبيّا.[5]

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ،ص134.

[2] ينظر: المصدر نفسه ،ص135.

[3] ينظر: المصدر نفسه،ص136.

[4] المصدر نفسه، ص137.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ص138.

وفي الختام يؤكّد الفاسي الفهريّ أنّ الافتراض الرّابطيّ يوحّد بين البنى الاسميّة والبنى الفعليّة، ويقدّم وصفا موحّدا ومبسّطا للتّراكيب.[1]

2- الاشتغال: تفكيك أم تبئير:

يعالج "الفاسي الفهري" مسألة الاشتغال، من خلال مقارنته بظاهرتي "التّبئير " و"التّفكيك" ويبيّن أنّ التّبئير يخضع للقيود الميدانيّة التّي تحدّد المسافة بين المصدر والهدف بينما لا يلتزم التّفكيك بذلك ولا يشترط فيه تطابق إعرابّي، في هذا السّياق يطرح سؤالاً حول موقع "الاشتغال" بين هاتين المقاربتين، يبدوحسب "الفاسي الفهري" أنّ تخصيص الاشتغال وفق هتين الخاصيتين ليس باليسير[2] لأنه توجد فيه قيود ميدانيّة جزئيّة، وقد يظهر فيه تطابق إعرابّي في حالات ويغيب في أخرى.[3] وصرّح المؤلّف أنّ هدفه هو التّدقيق في خاصّيتي التّبئير والتّفكيك حتّى يصل إلى وصف الاشتغال في إطار النّحو التّوليدي التّحويلي.[4].

1.2 المعطيات:

يُشير "الفاسي الفهري" إلى أنّ الاشتغال لم يعدْ مستعملا في العربيّة المعاصرة، وأنّ ما بين أيدينا من معطيات مستمدٌّ من النّحو القديم، حيث فرّق النّحاة بينه وبين الابتداء والتّقديم بالاعتماد على مفهوم "العامل"، كما يشير إلى أهم خصائص الاشتغال كما فهمها النّحاة؛ من بينها: نصب البؤرة، ووجود فعلين أحدهما ظاهر والآخر مضمر، وعودة الضّمير على البؤرة إمّا مباشرة أو سببّي، كما يشير إلى أنّ الاشتغال لا يكون مقبولا في بعض المواقع في بعض المواقع خصوصا إذا وقع بين "المشغول عنه"

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ،ص139.

[2] ينظر:المصدر نفسه ،ص141.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص141.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص142.

و"المشغول به" فاصل مثل أدوات الشّرط والاستفهام[1] ثم يعرض مجموعة من الأمثلة التي تظهر كيفيّة خروج البؤرة من الصّفة أو الصّلة أو المركّب العطفي، لتوضّح تعقيد الظّاهرة وتداخلها مع أنماط تركيبيّة متعددّة، ممّا يعزّز الفرضيّة بأنّ الاشتغال لا يختزل في نموذج توليدّي واحد بلْ يحتاج إلى معالجة خاصّة.[2]

2.2 افتراض نقل الرّأس:

يحاول "الفاسي الفهري" تفسير البنى الاشتغالية في اللّغة العربيّة، ويرى أنّ الاشتغال يشبه من جهة بنية التّفكيك، ومن جهة أخرى بنية التّبئير، ويفسّر هذا التّشابه من خلال فرضية نقل الرّأس التّي تعني نقل العنصر الأساسيّ في الجملة من موقعه الأصلي داخل التّركيب الاسمي إلى موقع البؤرة تاركا خلفه فضلات، كما يُشير إلى أنّ كثيرا من التّراكيب التّي فُسِّرتْ تقليديا على أنّها من باب البدل، هي في الحقيقة ناتجة عن هذا النّوع من الاشتغال، ويرى أنّ النّحاة قد أخطؤوا في هذا الاعتبار بسبب التزامهم بالتّرتيب السّطحي، وأنّ هذه البنى في نظره تنتمي إلى البنية الاشتغالية.[3]

3.2 معطيات معقّدة:

يعرض"الفاسي الفهري" بعض التّراكيب التّي تبدو معقّدة في اللّغة العربيّة مثل: "زيد مررت به" ويبيّن أنّها لا تتّبع نمط التّراكيب العاديّة التّي يكون فيها الضّمير العائد على البؤرة متوافقا مع الفعل لفظا ومعنى. رغم أنّ النّحاة القدامى اعتبروا أنّ هناك "موافقة معنويّة "؛ لكن "الفاسي" يرى أنّ هذا التّفسير غير دقيق، ويؤكّد أنّ هذه الموافقة غير موجودة فعليا، بلْ هي مجرّد محاولة لتبرير التّراكيب خارج القاعدة[4]،

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ، ص143.

[2] ينظر:المصدر نفسه ، ص143.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص147،146،145،144.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص147.

ويُشير إلى أنّ بعض النّحاة أنفسهم أحسّوا بصعوبّة هذه التّراكيب، فوصفوها من باب "التّوسع اللّغوي" ويقصد بالتّوسع نوعان:

الأوّل: هو التّوسع في تعدية الأفعال دون الحاجة إلى حروف الجّر.

الثّاني: التّوسع في طبيعة العنصر الذّي يعود عليه الضّمير.[1]

4.2 معطيات مُشْكِلَة:

يناقش "الفاسي الفهري" حدود تحليل النّحاة التّقليديين لمسألة الاشتغال، حيث يعتبرون بعض الجُمل لاحنةً بناءً على قواعدهم مثل: "زيداً كنتُ أمرّ به" لكنّ تحليل "الفاسي" المعتمِد على النّحو التّوليدي والتّبئير يرى أنّ هذه الجمل يمكن أنْ تكون نحويّة، إذْ لا يوجد ما يمنع التّبئير والاشتغال فيها، ويَخْلُصُ إلى أنّ التّحليل التّقليديّ لا يمكن نقله بالكامل إلى النّماذج الحديثة بسبب اختلاف الأصول والمنهج.[2]

الخـاتمة:

وفي نهاية الفصل وضع "الفاسي الفهري" خاتمة تناول فيها إشكال الرّتبة في اللّغة العربيّة، موضّحا أنّه إشكالٌ نظريّ تمّتْ معالجته من خلال نظريّة التّمثيل إلى جانب قواعد مثل: التّفكيك ، التّبئير، الزّحلقة والخفق. وأكّد أنّ هذه الافتراضات ليست مجرّد وصف سطحي، بلْ لها قيمة تفسيريّة تعزّز فهم اللّغة العربيّة، كما انتقد النّهج الذّي يقارن بين التّحليلات النّحويّة القديمة والحديثة بطريقة سطحيّة، ودعا إلى تصنيف البّحث اللّساني العربي إلى ثلاثة أقسام: الوصفيّ، التّاريخيّ، الإبستيمي مشدّداً على أهمية الدّقة في دراسة اللّغة العربيّة لتجنّب الإسقاطات غير العلميّة.[3]

---

[1] ينظر:عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص148.

[2] ينظر:المصدر نفسه، ص149.

[3] ينظر:المصدر نفسه، ص150،151.

الفصل الرّابع: البنية الدّاخلية للمركّب الاسمي:

1- اعتبارات أولى:

خصّص "عبد القادر الفاسي الفهري" هذا الفصل لدراسة البنية الدّاخليّة للمركّبات الاسميّة والسّوريّة في العربيّة، وبصفة أهمّ لدراسة المقاييس والرّوائز (المطابقة والإضمار والوصل ... إلخ) التّي يمكن اعتمادها لتحديد توزيع مختلف المكوّنات داخل إسقاطات نفس المركّب.[1]

يُشير "الفاسي الفهري" إلى أنّ سبب تأخّر الدّراسات التّوليديّة في تحليل للمركّب الاسمي يعود لبعض الاعتبارات التّاريخيةوهو غياب تعميمات تركيبيّة ودلالية، ممّا أدّى إلى اعتماد قواعد سطحيّة قائمة على التّوزيع فقط، مع بروز فكرة اشتقاق المركّبات الاسميّة من جمل محوّلة، وتزايد الاهتمام بأوجه التّشابه بين المقولات التّركيبيّة المختلفة[2]، كما يعرض الكاتب تصنيفها داخليّا للمركّب الاسمي، يقوم على التّمييز بين النّواة الوظيفيّة للمركّب من جهة والفضلات من جهة أخرى، مع تصنيف الفضلات إلى مقيّدة وغير مقيّدة بناءً على موقعها.كما يُبرِز أهمية التّمييز بين هذه الفضلات والمخصّصات، مثل أدوات التّعريف وأسماء الإشارة لما تطرحه مِنْ إشكالات في تحديد ما إذا كانت رؤوسا أو توابع تركيبية.[3]

2- المركّب الإضافي:

يبيّن "عبد القادر الفاسي الفهري" طبيعة المركّب الإضافي، ويوضّح أنّه يتكوّن من المضاف (رأس المركّب) والمضاف إليه (الفضلة)، ويتميّز بخصائص نحويّة أهمّها عدم تنوين المضاف وجرّ المضاف إليه، ممّا

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص154،153.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص155.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص156.

تجعله يكتسب سمات تميّزه عن علاقات أخرى مثل: البدليّة والتّمييز، أمّا من النّاحية الدّلاليّة، فإنّ المضاف إليهيؤدّي وظائف متعدّدة.[1]

1.2 افتراض الفضلة:

وفي هذا السّياق، يطرح ما يعرف ب" افتراض الفضلة" ومفاده أنّ وظيفة المضاف إليه، تنتمي إلى النّواة الوظيفيّة للاسم، ويمكن أنْ تفرّع منه كما تفرّع الأفعال فاعلا أو مفعولا، ويدعّم هذا الافتراض من خلال مقارنة بين البنى الاسميّة والفعليّة، مثل "حديثنا عن الحرب" و "تحدّثنا عن الحرب" حيث يتبيّن التّشابه من حيث المحتوى الدّلاليّ رغم اختلاف البنية النّحويّة. [2]

2.2 نظرية المخصّص:

في مقابل نظرية الفضلة يذكر "الفاسي الفهري" نظرية المخصّص التّي تفترض أنّ بعض العناصر في الجملة، لا تشغل موقعها النّهائي مباشرة بلْ تولد أوّلا في موقع يسمّى "المخصّص" ثم تنتقل لاحقا إلى موقع الفضلة الظّاهر في البنيّة السّطحيّة، ويَعتبِر أنصار هذه النّظريّة أنّ التّفاعل بين أدوات التّعريف والصّلات، مؤشّر على وجود تحويلات[3]، غير أنّ "الفاسي الفهري" يرى أنّ الإيجابيّات المنسوبة إلى هذه النّظريّة ليست إلّا وهمية[4]، وسأكتفي في هذا الموضع بعرض عام لهذه النّظريّة، على أنْ أتناولها بتحليلها وما قيل فيها من آراء لاحقا في الجزء التّطبيقي من البحث.

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري،، **اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص158.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 158-159.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص159-160.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص161.

3.2 تراكيب إضافية أخرى:

يناقش "الفاسي الفهري" بنية اشتقاق بعض التّراكيب الإضافية مثل أسماء العدد والموازين والجمع، مع التّركيز على تحديد ما إذا كان العنصر الأوّل فيهذه التّراكيب يُعدّ رأسا للتّركيب أم مجرّد مخصّصا له، ذلك من خلال مقارنة فرضيتين: "فرضية الرّأس وفرضية المخصّص".[1]

1.3.2 المقياس الانتقائي:

يعرض "الفاسي الفهري" فكرتين مختلفتين حول كيفيّة تحديد العلاقة بين المحمول والتّركيب، فهو يقارن بين فرضيّة التّبعيّة الخارجيّة للرّأس التّي ترى أنّ الرّأس وحده يتحكّم في القيود الانتقائيّة، وفرضيّة التّبعية الدّاخليّة للرّأس تَعتبِر أنّ الدّلالة هي التّي تحدّد هذه القيود، ويدعم "الفاسي الفهري" الفرضيّة الثّانية، كونها تتماشى مع مبدأ القيد الأعم؛ قيد"عدم التّسرّب" ممّا يجعلها أكثر انسجاما مع تحليله.[2]

2.3.2 المقياس الإعرابي:

يناقش "الفاسي الفهري" معيارا آخرا يستند إليه في تحديد رأس المركّب الإضافي، وهو المقياس الإعرابي ويفترض في هذا الإطار أنّ الإعراب يستند إلى العنصر الأوّل الذّي يعتبر الرّأس المعجميّ، فيتسرّب إعرابه إلى المركّب الاسميّ ككلّ فيصبح هو الإسقاط الأقصى له، أمّا العنصر الثّاني (المضاف إليه) فيأخذ دائما حالة الجرّ لصلته بوظيفته النّحويّة، تُثير هذه الفرضيّة سؤالا حول ما إذا كان الإعراب وحده كافيا لتحديد الرّأس ؟، وهل نحتاج إلى قواعد أكثر تعقيدا ؟.[3]

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري،، **اللّسانيات واللّغة العربيّة:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص164.

[2] ينظر:المصدر نفسه، ص 165.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص166.

3- الفضلات الحرفية، التّمييز و مسائل متّصلة بهما:

1.3 التّبعيض والفضلات الحرفية:

يميّز عدد من اللّسانيين أنماطا ثلاثة من التّراكيب الاسميّة التّي تظهر فيها فضلة حرفيّة: التّركيب التّبعيضي وشبه التّبعيضي والتّركيب المتضمّن لفضلة حرفيّة، ويرى "الفاسي الفهري" أنّه من الممكن تخصيص هذه التّراكيب صرفيّا ودلاليا في نفس الوقت، فالعنصر الأوّل في التّركيب التّبعيضي اسم من أسماء الموازيين أو العدد أو الجمع، وهو عبارة عن سور، والعنصر الثّاني يأخذ أداة التّعريف في التّبعيض ولا يأخذها في شبه التّبعيض وفي حالة ما إذا كان العنصر الاسمي الأوّل لا تتوفّر فيه الخصائص الدّلاليّة المطلوبّة، فإنّنا نكون بصدد تركيب فضلة حرفيّة.[1]

2.3 تعثّر مقياس الانتقاء:

يُشير "الفاسي الفهري" إلى تعثّر مقياس الانتقاء والذّي يقصد به أنّ التّركيب النّحوي غير كاف، لأنّه يجعل الجملة غير مقبولة دلاليا رغم سلامة قواعدها النّحوية، بهذا لا يمكن لاعتماد على التّبعية الخارجية للرّأس لأنّها لا تُقدِّم تفسيراً كافيا وتُهمل الجانب الدّلالي، والعلاقات القائمة بين عنصري التّركيب.[2]

3.3 التّطابق والإضمار:

يرى "الفاسي الفهري" أنّ التّطابق بين الفعل والفاعل، أو بين الضّمير ومرجعه، يُمكن أنْ يُساعد في تحديد رأس الجملة أو التّركيب، ولكنّه يرى أنّ هذا التّطابق لا يعتمد فقط على البنية النّحويّة، بلْ يتأثّر أيضا بالمعنى، فمثلاً في جمل مثل "جُلُّ اللاّعبين لا يرى رأيك" و" نصف اللاّعبين لا يرى رأيك"

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري،، **اللّسانيات واللّغة العربيّة:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص167.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص169،170.

كِلَا الشّكلين صحيح رغم اختلاف التّطابق[1]؛ لأنّ التّأويل يختلف دلاليّا، ويُضيف مثال "كَأْسَا خَمْرٍ لَمْ يَشْرَبُهمَا" لبيّن أنّ بعض أنواع التّطابق لا يمكن تفسيرها داخل نظريّة "ت خ ر" التّي تفصل بين التّركيب والدّلالة.[2]

4- التّراكيب العددية:

يرى "الفاسي الفهري" أنّ وصف خصائص الأعداد في العربية الحديثة يتطلّب النّظر إلى الخلافات النّحويّة بين البصريين والكوفيين، ويطرح مشكلة معالجة العدد، ما إذا كان العدد يعامَل كرأس اسمي، كما يرى البصريّون أم كمخصّص للتّركيب الاسمي وفقا للكوفيين؟ [3]

1.4 موقع العدد داخل المركّب الاسمي:

1.1.4 الرّتبة بين أداة التّعريف والعدد:

يعرض "الفاسي الفهري" ترتيب العدد وأداة التّعريف وفقا لرؤية البصريّين، حيث حددّوا رتبتين أساسيتين: الأولى أنْ يأتي العدد قبل الاسم المعرّف مثل: "الثّلاثة عشر رجلاً " ولا يتقبّل البصريون أيّ ترتيب آخر[4]، أمّا الكوفيون يُجيزون دخول أداة التّعريف على العدد والمعدود معاً مثل: "الثلاثة آلاف الدّرهم"، ويرون أنّ الأداة يمكن أنْ تلحق العدد والاسم المعدود معاكما في "الأحد العشر درهما"، ويمتد الخلاف المشار إليه إلى التّمييز أيضا فهو ليس نكرة بالضّرورة عند الكوفيين، بلْ يمكن أنْ يكون معرفة كما في "الخمسة العشر الدّرهم".[5]

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربيّة:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص171، 172.

[2] المصدر نفسه، ص172.

[3] ينظر:المصدر نفسه، ص173.

[4] المصدر نفسه، ص174،173.

[5] المصدر نفسه، ص175.

ويظهر "الفاسي" أنّ العربيّة الحديثة تميل إلى تعميم الرّتبة الكوفية [أداة+عدد+اسم] مع تقليص التّمييز بين الأعداد البسيطة والمركّبة، رغم استمرار بعض الاستعمالات القديمة، ممّا يعكس انتقال اللّغة من نظام نحوي مقيّد إلى استعمال أكثر مرونة.[1]

2.1.4 الأعداد والفضلات:

يشرح "الفاسي الفهري" في هذه الفقرة الأعداد والفضلات عن طريق مقارنة بين العربية القديمة والحديثة؛ ففي العربية القديمة يركّب العدد مع الإضافة ومع اسم من أسماء الموازين وتدخل أداة التّعريف على الفضلة الاسمية واسم الميزان[2]، أمّا في العربية الحديثة أصبحت أداة التّعريف تلحق بالعدد والمعدود معا، وتخلّت عن بعض التّراكيب القديمة، كما أصبح العدد يوضع بعد الاسم بدلا من قبله.[3]

3.1.4 موقع اسم الإشارة والعدد:

يوضّح "الفاسي الفهري" موقع اسم الإشارة والعدد داخل المركّب الاسمي في العربية القديمة والحديثة؛ ففي العربية القديمة كان العدد يسبق اسم الإشارة وأداة التّعريف، أمّا في العربية الحديثة فيتلوهما، وأمّا إذا وقع العدد بين اسم الإشارة وأداة التّعريف فيُعَدُّ ذلك من قبيلة اللّحن،كما يؤكّد على أنّ اسم الإشارة لا يأتي بمفرده دون أنْ يكون هناك أداة تعريف.[4]

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص176.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص176.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص177.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص177،178.

4.1.4 الأسوار والعدد:

يوضح أنّ الأسوار لم تتأثّر بالتّطور الحاصل، ونجده يحتّل دائما الموقع الأوّل في المركّب الاسمي، سواءً في العربيّة القديمة أو الحديثة.[1]

2.4 نتائج بالنّسبة للبنية الدّاخلية للمركّب الاسمي:

السّور هو العنصر الأساسي في رأس المركّب الاسمي، ويتّم تقسيم المركّب الاسمي إلى مكونين رئيسيين، المركّب السّوري والمجموعة الاسمية، كما يُشير إلى أنّ السّور لا يرتبط بأداة التّعريف أو اسم الإشارة ولا يُمكن أنْ يأتي منفرداً بلْ يرتبط دائما بمضاف إليه وهذا ما يوضّحه من خلال الأمثلة التّالية:[2]

- كلّ رجال الحيّ.
- هؤلاء رجالُ الحيِ.

1.2.4 اسم أم صفة ؟:

يطرح "الفاسي الفهري" إشكالا حول طبيعة العدد، هلْ هو رأس اسمي له خصائص الاسم العادي أم هو مخصّص للمركّب الاسمي؟

ويُشير إلى أنّ صعوبة تصنيف العدد بين الاسم والصّفة يعود إلى عاملين رئيسيين: الإرث اللّغوي القديم وتعقد النّسق العددي العربي، وتتضاعف هذه الصّعوبة لكون النّاطقين بالعربية لا يستعملون العربية الفصيحة عندما يتكلّمون عن الأعداد.[3]

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللغّة العربيّة:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص178.

[2] المصدر نفسه، ص178.

[3] المصدر نفسه، ص179.

ويميّز "الفاسي الفهري" بين نوعين من السّمات المرتبطة بالعدد داخل المركّب الاسمي، هما السّمات الاسمية والسّمات الوصفية؛ وتُعنَى السّمات الوصفيّة التّي تؤدّيها الأعداد في التّراكيب كالتّصرف تبعا للمعدود وتطابق، أمّا السّمات الاسمية تتعلّق بشكل العنصر وموقعه لا بوظيفته مثل عدم التّصرف، الإعراب، التّثنية، الجمع.[1]

2.2.4 غياب التّحديد:

ويقول "الفاسي الفهري" أنّه وفقا لما درسناه سابقا، رأينا أنّ العدد داخل المركّب الاسمي، يمكن أنْ يكون رأسا للتّركيب الاسمي، كما يمكنه أنْ يكون مخصّصا، كما يُشير إلى اختلاف النّحاة في تحديد طبيعة العدد؛ حيث يعتبره البصريون رأسا في مقابل هذا يعتبر الكوفيون العدد مخصّصا.

ونتيجة هذا الاختلاف، لايوجد تحديد قاطع لطبيعة العدد، حيث يمكن توليده بطرق متعدّدة، مثل الإضافة أو قواعد أخرى.[2]

5- التّراكيب السّورية وتراكيب المقارنة:

1.5 السّور رأس المركّب السّوري في العربية:

يوضح "الفاسي الفهري" أنّ السّور رأسللتّركيب السّوري في العربية، بخلاف اللّغات الأخرى التّي تعتبره مخصّصات للأسماء والصّفات داخل المركبات الاسمية أو الوصفية، ويمكن أنْ يكون هذا السّور استفهاميا أو تعجّبيا أو غير استفهامي، أمّا توزيعاته يمكن أنْ تكون اسمية أو وصفية أو حرفية أو ظرفية، والأسوار يمكن أَنْ تُضَافَ أو تُركّب مع التّمييز أو مع مركبٍ حرفيٍ رأسُه "من".[3]

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص182،181،180.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص183.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص184.

2.5 تراكيب المقارنة:

يبيّن "الفاسي الفهري" أنّ المركّبات المقارنة يمكن أنْ تكون لها توزيعات المركّب الاسمي "قرأت أكثر كُتباً منه"، ويُمكن أنْ تكون وصفيّة كما في "زيدٌ أطولُ من عليٍّ"، كما يُمكن أنْ تكون ظرفية " زيدٌ يدخّن أكثر منكَ" ويميّز بين ثلاثة مكوّنات فرعية في تراكيب المقارنة وهي السّور الذّي يُعتبر رأس التّركيب (أقل، أكثر)، والعنصر المسوّر "كتب" في المثال "قرأت أكثر كُتبا منه" وأخيرا المركّب الحرفي مثل "مَنْ زيدُ" "من" مقرونة بالعنصر المقارن.[1]

3.5 مسألة الرّتبة:

تتميّز التّراكيب المقارنة بنوع من المرونة مقارنة بالتّراكيب العربية الأخرى، ويمكن تمثيل التّغير في الرّتبة بهذين المثالين:[2]

- يشرب زيدٌ أكثر خمراً ممّا يشربُ الماء.
- يشرب زيدٌ خمراً أكثر ممّا يشرب الماء.

في الجملة الأولى يرد السّور "أكثر" قبل الاسم "خمرا" وفي المثال الثّاني ورد العكس.

وتفسّر هذه الظّاهرة من خلال قواعد الخفق بدلا من التّحليل التّحويلي، ومع ذلك لا يكون كلّ تغيير في الرّتبة مقبولا: ولحلّ هذا الإشكال يجب ضبط التّراكيب وفقا للقيود النّحوية.[3]

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص185.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 185.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص 186.

في ختام هذا الفصل يعرض "الفاسي الفهري" تصوّره للتّنظيم الدّاخلي للمركّب الاسمي في العربيّة وقد درس التّراكيب الإضافية والعددية والمقارِنة، دون اللّجوء إلى القواعد التّحويليّة، كما انتقد فرضية التّبعية الخارجية لرأس التّركيب الاسمي، ويضع هذه المعالجة ضمن إطار طروحاته العامّة التّي تبنّاها في عدد من القضايا خاصّة ما تعلّق بالبنية المكوّنية للمركّبات[1].

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة:نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص 187.

فصل ثّان

وصف وتحليل منهجي لكتاب

"اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية"

الجانب المنهجي: وسنتناول فيه مايلي:

1-صياغة عنوان الكتاب.

2-صياغة الإشكالية.

3-النّظرية المتبناة لحلّ الإشكالية ومنظور الباحث.

4-المنهج المستخدم، وهل هو مناسب لحلّ الإشكالية؟

5-الأهداف

6-ملاحظات في محتوى الكتاب.

1- صياغة العنوان:

عنون المؤلّف "عبد القادر الفاسي الفهري" كتابه "اللّسانيات واللّغة العربيّة، نماذج تركيبيّة ودلاليّة" (الكتاب الأوّل) من خلال العنوان يتّضح لنا أنّ "الكتاب يدرس علاقة اللّغة العربية بعلم اللّسانيات؛ من حيث معالجة الأسس والمناهج التّي تهمّ العربيّة من حيث التّنظير والتّطبيق، كما يسعى إلى تطوير تعليمها وتجديد أدواتها، ويُشير للدّور الذّي يجب أنْ يضطلع به اللّساني في وصف خصائص اللّغات وشرحها وسبل اكتسابها".[1]

إذن هذا العنوان لا يقدّم فقط موضوع الكتاب، بلْ يلمّح إلى رؤية بحثية شاملة تتمثّل في إدماج اللّغة العربيّة بناهج التّحليل اللّساني الحديث، بهدف تطوير فهمها وتعليمها.

[1] محمود ثروت أبو الفضل، **اللّسانيات واللّغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية لعبد القادر الفاسي الفهري**، موقع الألوكة، تاريخ الإضافة: 2022/12/13 م- 1444/5/20 هـ https://www.alukah.net/culture/0/159136/

أمّا العنوان الفرعي "نماذج تركيبية ودلالية" يظهر أنّ الكاتب لا يهتمّ فقط ببناء الجمل وعلاقة الكلمات ببعضها (التركيب)بلْ يهتمّ أيضا بما تعنيه الكلمات والجمل في سياقات مختلفة (الدّلالة) أمّا كلمة (نماذج) فتُشير إلى الطّرق التّي استعملها المؤلّف لفهم اللّغة.

2- صياغة الإشكالية:

ينطلق "الفاسي الفهري" في مدخل كتابه "اللّسانيات واللّغة العربيّة" من إشكالية عامّة تتمثّل في وعي نقدي عميق للّسانيات الحديثة، ويُعيد الباحث طرح أسئلة تأسيسية كأنّها تُسأَلُ لأوّل مرّة، تتمثّل في: "ما هي اللّسانيات؟ كيف نفهمها؟ لماذا تبدو صعبة على المبتدئ والمتخصّص معا؟ وما علاقتها بالثّقافة وبالعلوم الأخرى؟ [1]

هذه الأسئلة تُعدُّ تمهيداً لمسألةٍ أعمقَ؛ تتمثّل في مدى قابلية اللّغة العربيّة للتّمثّل داخل نماذج لسانية غريبة نشأت في بيئة لغوية مختلفة، وقد تبنّى هذه الإشكالية في نقد التّراث اللّغوي العربي؛ لأنّه يعتمد على معطيات جامدة حسبه "لا تواكب التّطورات اللّغوية وهو ما يستدعي إعادة بنائه ضمن إطار لساني معاصر يستجيب لتغير اللّغة".

3- النّظرية المتبنّاة لحلّ الإشكالية:

لحلّ الإشكالية اللّغوية التّي ناقشها، يقترح "الفاسي الفهري"، تجاوز معطيات النّحاة القدامى، وتطوير نموذج لساني يتوافق مع النّظريات الغربية الحديثة، يتمثّل هذا النّموذج يشكل أساسي، في النّموذج التّوليدي التّحويلي، وهو نموذج لساني حديث يعود إلى "نعوم تشومسكي" فيعمل على توضيحه وتكييفه وتوسيعه ليتلاءم مع اللّغة العربية.

---

[1] عبد القادر الفارسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء –المغرب–، 1988، ج1، ص11.

4- المنهج المستخدم:

اعتمد "عبد القادر الفاسي الفهري" في كتابه على مجموعة من المناهج منها المنهج الوصفي والتّفسيري والمقارن، يتجلّى المنهج الوصفي في وصفه للظّواهر اللّغوية وتحليلها، لكنّه لا يكتفي بوصف الظّاهرة فقط بلْ يسعى إلى تفسيرها في ضوء النّماذج الحديثة، فمثلا في مسألة الرّتبة في اللّغة العربية؛ يُبيّن أنّ البنية الأساسية للجملة في اللّغة العربية من نمط: فعل وفاعل ومفعول به، ويسعى من خلال ذلك إلى تفسير أسباب تقدّم بعض مكونات الجملة أو تأخّرها، مستندا إلى آليات مثل التّبئير، الخفق، الحذف.

أمّا المنهج المقارن يَرِدُ من طريق مقارنته بين اللّغة العربيّة الحديثة والقديمة أو اللّغة العربيّة وغيرها من اللّغات كالإنجليزية مثلاً.

5- الأهداف:

يسعى "عبد القادر الفاسي الفهري" في كتابه " اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية" إلى تحقيق عدة أهداف:

- تجاوز معطيات النّحاة القدامى، وذلك بإعادة قراءة النّحو العربي وتحديثه، للارتقاء باللّغة العربيّة إلى مستوى الكفاية العلمية ويُسهّل فهمه للمتعلّم.
- تجديد درس اللّسانيات العربية، من خلال بناء نموذج لساني حديث يستفيد من النّظريات اللّسانية العربية، خاصّة النّحو التّوليدي، مع تكييفه لخدمة اللّغة العربيّة.
- تجاوز التّصور التّقليدي للمعجم، وذلك بدمجه ضمن البنية التّركيبية والدّلاليّة للجملة، ليصبح مكوّنا وظيفيا يُسهم مباشرة في توليد التّراكيب وتحديد الأدوار النّحوية والدّلالية.
- تفسير كيفية بناء الجمل وكيف تشتقّ البنى العميقة، ثمّ كيفية تحويلها إلى بنى سطحية عن طريق آليات تحويلية منظّمة.

- تمثيل بنية الجملة تمثيلا حقيقيا يسمح بتوضيح العلاقات النّحوية والدّلالية بين مكوّناتها.

6- ملاحظات في محتوى الكتاب:

بعد الاطلاع على محتوى "كتاب اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلاليّة" ل"عبد القادر الفاسي الفهري" في الفصل السّابق: نتوصّل إلى أنّه يؤكّد على ضرورة تجاوز المناهج التّقليديّة لأنّها لا تواكب التّطور الحاصل في اللّسانيات الحديثة، وأن الدّراسات التّراثية ليست ضرورية لتطوير نحو اللّغة العربيّة الحديثة، فتحاليل اللّغويين القدامى لا يُمكن الاعتداد بها، ولا يُمكن إسقاطها على الأنساق الحاليّة للّغة العربيّة، لأنّها لا يُمكن أنْ تخدم الدّرس اللّساني العربي بقدر ما تطمس معالمه، وتجعل منه مسخا مشوّها، كمّا يَعْتَبِرُ المعجمَ جزءًا أساسيا في بناء الجملة؛ لأنّه المصدر الرّئيسي للمفردات التّي تتشكّل من طريقها التّراكيب اللّغوية، وأنّه ذو أبعاد نحويّة ودلاليّة، كما يؤكّد على أنّ البنية المركّبة للجملة العربيّة تقوم على تفاعل بين البنية العميقة التّي تتحوّل إلى بنى سطحية عبر قواعد نحويّة منظّمة، ويرى أنّ العلاقات داخل المركّب الاسمي يمكن أنْ تفسّر وفق القواعد التّوليديّة، دون اللّجوء إلى القواعد التّحويلية وقد خلّفت طروحاته هذه جدلا واسعا من باحثين مختصّين، لأنّه ينطلق من فرضيات قد لا تتلاءم مع طبيعة اللّغة العربيّة، وهذا ما سنحاول مناقشته في هذا الفصل.

1- إشكالية العلاقة بين اللّسانيات الحديثة والتّراث اللّغوي العربي

شغل موضوع اللّغة العربيّة محلّ اهتمام "عبد القادر الفاسي الفهري"، وهو ما يعكسه عنوان كتابه الذّي أسماه " اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية" وقد أبدى في هذا الكتاب موقفه بوضوح من اللّغة العربيّة، في هذا الإطار تبنّى "الفاسي الفهري" منهجا لسانيا حديثا، يقوم على عدّة أسس نظريّة غربيّة، معتبرا هذا المنهج يمتلك أدوات أكثر دقّة لتحليل البنية اللّغوية دون الرّجوع إلى التّراث اللّغوي، وهذا ما سنتناوله في هذه الدّراسة:

1.1 اللّغة العربيّة واللّغات الأخرى:

يطلق "عبد القادر الفاسي الفهري" في كتابه " اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية" جملة من الأحكام على اللّغة، من ذلك قوله تحت عنوان "تصوّر خاطئ للّغة العربيّة":"ليست العربيّة، كما يدّعي بعض اللّغويين العرب، لغة متميّزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمّة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النّظريات "الغربيّة" التّي بُنِيَتْ لوصف لغات أوروبيّة، بلْ العربيّة لغة كسائر اللّغات البشريّة. فاللّغة العربيّة بصفتها "لغة" تنتمي إلى مجموعة اللّغات الطبيعيّة وتشترك معها في عدد من الخصائص (الصّوتيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة)، وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللّغات"[1]، يتّخذُ "الفاسي" في هذا السّياق موقفا نقديا واضحا ضدّ الآراء الّتي ترى أنّ اللّغة العربيّة لغة فريدة من نوعها وأنّها لا تخضع للنّظرّيات اللّسانية العامّة الّتي تنطبق على سائر اللّغات، ويؤكّد على أنّها لغة كسائر اللّغات الأخرى ويمكن دراستها وتفسيرها من خلال النّظريات اللّسانيّة الحديثة حتّى لو كانت هذه النظرّيات قد طُوِّرَتْ أساسا انطلاقا من لغات أوروبيّة.

لا يمكن الجزم بصحّة هذا القول بشكل مطلق، حتّى وإنْ كانتِ اللّغة العربيّة لغة طبيعيّة تشترك مع غيرها من اللّغات في خصائص عامّة، تبقى لغة متميّزة من عدّة جوانب، فهي مثلا تتمتّع بنظام إعرابيّ معقّد ودقيق يضبط العلاقة التّركيبيّة داخل الجملة، كما يُتيح إمكانيّة واسعة للتّقديم والتّأخير دون الإخلال بالمعنى وهي خاصيّة نادرة لا تتوفّر في كثير من اللّغات الأخرى.

كما أنّ اللّغة العربيّة تمتاز بخاصيّة الاشتقاق، الّتي تمكّن من توليد مفردات متعدّدة من أصل واحد، وفق نظام صرفي دقيق تحكمه أوزان صرفيّة ثابتة، ما يمنحها مرونة وغنى معجميا.

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة:نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص56.

أمّا نظامها الدّلالي يُعَدُّ من أكثر الأنظمة اللّغويّة ثراء، حيث يتميّز بشبكة دلاليّة واسعة، مثل التّرادف والتّضاد والاشتراك اللّفظي، كما تتميّز اللّغة العربيّة بثراء في المعاني المجازيّة والبلاغيّة، من خلال آليات المجاز والكناية والاستعارة، وهذا ما يجعلها قادرة على نقل المعاني الدّقيقة والعميقة.

يقول "حميدي بن يوسف":" **اللّغة العربيّة لغة متميّزة تنفرد بخصائص لا توجد في اللّغات الأخرى، حيث بقيت مستخدمة في التّواصل لأكثر من أربعة عشر قرنا من الزّمان، كما يرى أنّه لا يمكن تطبيق النّظريات اللّسانية الغربيّة على اللّغة العربيّة بشكل حرفي، لأنّ هذه النّظريّات قد تأسّست انطلاقا من النّظر والتأمّل في نظام وبنية عدد من اللّغات الأوروبيّة، ممّا يجعل تعميمها على العربيّة أمرا غير دقيق علميّا، فاللّغة العربيّة ذات طبيعة توليديّة اشتقاقيّة، بحيث تتجدّد مادّتها الإعرابية بالاعتماد على الاشتقاق والحركة الدّاخلية للأصوات داخل الميزان الصّرفي، وهذا خلافا للّغات الأوروبيّة الّتي تعتمد على الإلصاق**".[1]

يوضّح النّاقد من خلال هذا القول أنّ اللّغة العربيّة تتميّز بسمة نادرة في تاريخ اللّغات وهي الاحتفاظ بوظيفتها التّواصليّة عبر أكثر من أربعة عشرة قرنا، ممّا يدلّ على أنّها تحمل في بنيتها ما يسمح لها بالاستمرار، كما ينتقد الفكرة التّي تقول أنّه لا يمكن وصف اللغّة العربيّة بالكامل استنادا إلى نظريّات وُضِعَتْ أساسا للّغات الأوروبيّة.

هذا الرّأي يبدو منطقيّا وأقرب إلى الصّواب، إذْ إنّ اللّغة العربيّة، باعتبارها لغة طبيعيّة تشترك بالفعل مع سائر اللّغات لكن هذا لا ينفي مِنْ أنّها تتميّز بخصوصيّات لا توجد في لغات أخرى، وهو ما يجعل من الصّعب تطبيق النّظريات اللّسانية الغربيّة عليها تطبيقا حرفيا أو مباشرا، ولهذا يدعو عدد من الدّارسين

[1] حميدي بن يوسف، **قراءة في موقف عبد القادر الفاسي الفهري من "التّراث" و"اللّغة العربية" في كتابه "اللّسانيات واللّغة العربية"**، مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربية، المجلّد 9 ، العدد 2، 2013، ص135.

العرب إلى ضرورة إعادة النّظر في هذه النّظريات، عن طريق التّوازن بينها وبين خصائص اللّغة العربيّة، وعدم الاقتصار على نماذج عربيّة لم تصمّم أصلا لوصفها وهذا ما يتجلّى في طرح "**عبده الرّاجحي**" **الّذي يرى أنّ:** "**الاتّصال بالتّراث من ناحية والاتّصال بالمنهج الحديث وتطوّره السّريع من ناحية أخرى واجب علمي، وواجب قومي، لا ينبغي أنْ يكون في ذلك خلاف، ولعلّنا من البحث في المنهج أنْ نصل إلى منهج علمي لدراسة العربيّة، كما حظيت اللّغة العربيّة بقسط وافر من الدّراسة... نحوا وصوتا ودلالة ومعجما**".[1]

إذن "عبده الرّاجحي" يُشير إلى أهميّة الاستفادة من التّطورات اللّسانيّة، دون إغفال أهميّة التّراث لأنّ ذلك يُسهم في بناء بنية لغويّة شاملة، وهذا ما نلمسه بوضوح في **"**"أعمال تمّام حسّان" ومؤلّفاته الّتي أغنى بها المكتبة العربيّة في مجال اللّسانيات العربيّة، تُظهِر مدى تمكّنه واستطلاعه المتمكّن للعلوم العربيّة القديمة وللعلوم اللّسانيّة الغربيّة الحديثة، إذْ عمل على المزاوجة بين التّراث العربي القديم، وبين النّظريات اللّسانية الحديثة، وكان يرى أنّ العلوم الإنسانية ، إذا نبتت في بيئة ما فعلى كلّ إنسان في الشّرق أو في الغرب، في الشّمال أو في الجنوب أنْ يُسهِم في سقيها ورعايتها لأنّها ملك للجميع، والمستطلع في كتبه يجد هذا التّوجه الّذي تبنّاه "تمّام حسّان" في دراسته للّغة العربيّة استنادا على مقولات ونظريات اللّسانيات الغربيّة ومناهجها قصد إعادة قراءة التّراث، والعمل على تطبيقها على اللّغة العربيّة، وهذا ما نجده في كتابه "مناهج البحث اللّغوي" الّذي ألّفه وطبّق فيه تجارب النّظريات الغربيّة"[2]؛ إذْ يقول: "... **ولكنّي لا أستطيع أنْ أغظ من حق النّظريّة الّتي بنيت عليها هذه الدّراسة وهي نظريّة جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب، فهيكلها غربي وتطبيقها على اللّغة العربيّة هو القسط الّذي أنا مسؤول عنه...**

---

[1] مبارك نور الدين، **تطبيقات النّظرية اللّسانية الحديثة على اللّغة العربية "تمّام حسّان" نموذجا**، مجلّة اللّغة الوظيفية، المجلّد 9، العدد 1، 2022، ص156.

[2] المرجع نفسه، ص158.

ولقد جئت في هذا الكتاب بشرح مناهج الفروع الرّئيسيّة في الدّراسات اللّغوية..."[1]؛ في هذا القول يعترف "تمّام حسّان" بقيمة النّظريّات اللّسانية الغربيّة، وأنّ تطبيقها على العربيّة مسؤوليّة خاصّة، لأنّها نشأت في سياق لغويّ مختلف عن اللّغة العربيّة، لذلك وجب تعديلها وعدم تبنّيها بشكل كامل.

وهذا التّوجه يظهر جليّا في أعماله، حيث نلاحظ تأثّره بالنّظريّة السّياقيّة ل"فيرث"، و ممّا يدلّ على هذا دراسته للنّحو، حيث اعتبر النّحو كلّه "شبكه من العلاقات السّياقية".

2.1 تجاوز معطيات القدماء:

كما يرى "أنّ اللّغة العربيّة القديمة أو الحاليّة توجد مستقلّة عن النّحو الّذي يبنيه اللّساني لوصفها... فمهما كانت قيمة الأنحاء الّتي وضعها القدماء أو المحدثون لهذه اللّغة أو لغيرها، فإنّ هناك حاجة إلى إعادة بناء أنحاء أخرى، أي آليات أخرى تصف معطيات أخرى وتتنبّأ بها، علاوة على أنّها لا تحمل بنفس الجهاز المفاهيمي أو النّظري."[2]

إذن "الفاسي الفهري" يفصل بين "اللّغة العربيّة القديمة والحاليّة" إذا كان فصله على أساس معيار زمنيّ يعتبر طرحه صحيح[3]؛ لأنّ هذا الطّرح معمول به في الدّراسات اللّسانيّة، ولأنّ كلّ لغة تمرّ بمراحل زمنيّة تتطوّر فيها بنيتها لكن من دون أنْ يفقد اللّغة هويتها بقوله "فالخطأ الأوّل في تصوّر التّراث هو الاعتقاد أنّ لابدّ من توظيفه في بناء نحو يصف اللّغة العربيّة، ونصحح ذلك بالقول إنّ التوظيف غير

---

[1] مبارك نور الدين، **تطبيقات النّظرية اللّسانية الحديثة على اللّغة العربيّة**، المصدر السّابق، ص158.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص53.

[3] حميدي بن يوسف، **قراءة في موقف عبد القادر الفاسي الفهري من "التّراث" و"اللّغة العربيّة" في كتابه "اللّسانيات واللّغة العربية"**، مرجع سابق، ص60.

ضروريّ، وحين يتمّ هذا التّوظيف لا يمكن أبدا أنْ يكون توظيفها في نحو اللّغة الحاليّة، لأنّ ذلك يؤديّ إلى الخلط بين نسقين مختلفين".[1]

يفهم من هذا الموقف أنّه "يدعو إلى نوع من القطيعة مع التّراث، غير أنّ هذا الموقف لا يستند إلى دليل علمّي قاطع يثبت أنّ التّراث اللّغوي غير صالح لفهم أو تحليل جوانب اللّغة المعاصرة"وهو "حكم في غاية الخطورة، لأنّه يفصل بيننا وبين تراثنا، وإنّ الانتقال من نظام لغوي إلى آخر يؤدّي في غالب الأحيان إلى انقطاع التّواصل بيننا وبين التّراث، لهذا إنّ استعمال مصطلح "اللّغة العربيّة القديمة" و"اللّغة العربيّة الحاليّة" استعمال خاطئ، لأنّ اللّغة العربيّة لم تنتقل من نظام لغوي إلى آخر، بلْ ظلّ هذا النّظام ثابتا بينما تغيّر الاستعمال اللّغوي فقط، لهذا يفضّل استخدام مصطلحي "الاستخدام القديم للّغة العربيّة" و"الاستخدام الحاليّ للّغة العربيّة" [2]، من خلال هذا القول يتّضح أنّ النّظام اللّغوي للّغة لم يتغيّر، وإنّما تغيّرت طريقة الاستعمال، فاللّغة المستخدمة حاليا، وإنْ اختلفت في نطق بعض أصواتها عن اللّغة الّتي تواصل بها العرب القدماء، فإنّها مازالت مقيّدة بنفس القواعد الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة، الّتي سار عليها العرب القدماء، وبالتّالي لا يمكن الاستغناء عن التّراث اللّغوي، بلْ يجب الاستفادة منه مع مراعاة تطوّرات الاستعمال اللّغوي.

"حتّى وإن كان يجب الاعتراف بأنّ التّراث في المواد المعرفيّة الخام لا يمكن الاستفادة منها دون تصفيتها" وبعض الآراء الشّاذة الّتي لا تستند إلى رؤية علمية دقيقة، لكنْ مع ذلك يضمّ كثيرا من الآراء المفيدة الّتي يتاح للّساني المعاصر توظيفها في دراسة اللّغة العربيّة، فهناك كثير من النّظريّات التّراثيّة العربيّة متأسّسة على قواعد صوريّة ومنطقية وعقليّة، يُمكن تطبيقها على أيّة مادة لغويّة كانت، وبالتّالي يصلح

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبية دلالية**، المصدر السّابق، ص60.

[2] حميدي بن يوسف، **قراءة في موقف عبد القادر الفاسي الفهري من "التّراث" و"اللّغة العربيّة" في كتابه "اللّسانيات واللّغة العربية"**، مرجع سابق، ص 139.

استثمارها في دراسة اللّغة في عصرنا، وفي إيجاد حلول لبعض المشكلات اللّغوية المستعصيّة الّتي تعاني منها في راهننا، بلْ إنّ دائرة توظيفها قد تتّسع لتصبح صالحة للتّطبيق حتّى على لغات أخرى غير العربيّة، على الأقل في مستوى من مستوياتها.[1]

وخير دليل على ذلك النّظريّة الخليليّة ل"عبد الرّحمان الحاج صالح" الّتي تُعتبر نقلة نوعيّة وإعادة تقويم للتّراث اللّغوي العربيّ وفق ما توصلت إليه اللّسانيات العربيّة، جاءت نتيجة دراسات معمّقة قام بها "الحاج صالح"، تقوم هذه النّظريّة في تفسيرها وإحيائها للتّراث على معيارين أساسيين هما: [2]

1- أنّه لا يفسّر التّراث إلا التّراث؛ فكتاب "سبويه" لا يفسّره إلاّ "كتاب سبويه"، ومن الخطأ أنْ نسقط على التّراث مفاهيم وتصّورات دخيلة تتجاهل خصوصيّاته النوعيّة، حيث لا يمكن أنْ نتجاوز هذا التّراث بالعدول عنه لأنّه الرّكيزة الّتي يُبنى عليها النّحو العربيّ.

2- إنّ التّراث العربيّ في العلوم الإنسانية عامّة واللّغويّة خاصّة ليس طبقة واحدة من الأصالة والإبداع، فهناك تراث وتراث، فالتّراث الذّي تعلّقت به النّظرية الخليلية الحديثة هو التّراث اللّغوي الأصيل الّذي تركه لنا علماؤنا الأفذاذ.

إذن من خلال هذين المعيارين، يتّضح أنّ النّظريّة الخليليّة الحديثة تسعى إلى فهم التّراث اللّغوي العربيّ، وفق مفاهيمه الأصليّة دون إسقاط أفكار حديثة عليه، أو إخضاع التّراث إلى مناهج لسانيّة غربيّة صُمِّمَتْ من أجل دراسة لغات مختلفة عن اللّغة العربيّة مع التّمييّز بين التّراث الأصيل الجدير بالدّراسة وبين ما قد يكون أقّل علميّة.

---

[1] حميدي بن يوسف، **قراءة في موقف عبد القادر الفاسي الفهري من "التراث" و"اللّغة العربيّة" في كتابه "اللّسانيات واللّغة العربية"**، المصدر السّابق، ص141.

[2] بوشموخة منى، خلاّف مسعودة، **النّظرية الخليلية الحديثة لعبد الرّحمان الحاج صالح و أهميّتها في تحسين الطّرح اللّساني العربي**، مجلّة علوم اللّغة العربيّة وآدابها، المجلّد 13، العدد 02، التّاريخ: 15-09-2021، ص1168.

كما تكتسي "النّظرية الخليليّة الحديثة" أهمّية كبيرة وأثرا بالغا في تحسين الدّراسات اللّسانيّة، فقد أضحت مرجعا مهما يعتمده الباحثون في حلّ العديد من المشاكل والصّعوبات اللّغوية، وهذا ما يؤكّده الدّكتور (الحاج صالح) بقوله "**و قد صارت النّظريّة منذ ذلك الوقت العماد النّظريّ اللّغوي لعدة دراسات قام بها الباحثون من مختلف الآفاق العلميّة وخاصة مركز البحوث لترقيّة اللّغة العربيّة بالجزائر من مهندسين في الحاسوبيّات وأساتذة في اللّغة العربيّة وباحثين في أمراض الكلام وغيرهم**".[1]

يُشير "الحاج صالح" في قوله أنّ نظريّته الخليليّة الحديثة أصبحت أساسا علميّا للعديد من الدّراسات اللّغويّة، حيث استفاد الباحثون منها في مجالات متعدّدة فَلَمْ تَعُدْ تقتصر على النّحو واللّغة، بلْ امتدّت لتشمل تطبيقات حديثة مثل: معالجة اللّغة بالحاسوب، ودراسة اضطرابات النّطق، وهذا يعكس مرونة النّظريّة وإمكاناتها في التّكيف مع المستجدّات العلميّة، ممّا يجعلها منهجا قابلا للتّطوير والتّطبيق في مجالات لغويّة حديثة.

إذن إمكانية توظيف التّراث اللّغوي في العصر الحديث تُعَدُّ ضرورة علميّة، ولكن يجب التّعامل معه بوعي، بحيث لا يُنْقَلُ كما هو، بلْ يطوّر ويكيّف مع متطلّبات العصر، فالتّراث ليس عائقا أمام التّقدم، بلْ يُعَدُّ قاعدة أساسيّة للنّهوض باللّغة العربيّة.

[1] عبد الرّحمان الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة الحديثة**، المؤسّسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ج1، ص228.

2- في المستوى المعجمي:

1.2 أصول النّظرية المعجمية:

يرى "الفهري" أنّ المعجم بدأ يأخذ مكانته المناسبة، في النّحو ابتداء من سنة(1965م)، إلاّ أنّ الصّراع من أجل النّظرية المعجميّة، لم ينطلق إلاّ مع ظهور مقال "تشومسكي" بعنوان: "ملاحظات حول التّأسيم"[1]، وسبب هذا التّحول هو التّقليص من دور التّحويلات، وجعل المعجم عنصرا أساسيا، تقوم النّظرية المعجمية على مبدأ جوهري مفاده أنّ البنية العميقة هي نتاج مباشر للقواعد المعجمية، فبدل أنْ تُشْتَقَّ الجمل عبر سلسلة من التّحويلات المعقدة، كما هو الحال في النّظرية التّوليدية، يَنْظُرُ إلى المعجم كمصدر أساسي لتوليد الجمل وفهمها.

ولقد قامت أعمال "الفاسي الفهري" في إطار النّظرية التّوليدية التّحويلية على أعمال "بريزنن" حيث يرى "الفاسي الفهري" أنّ أحد الإشكالات الأساسية لكلّ نظريّة نحويّة، هو كيفية الرّبط بين شكل الجملة ومعناها"[2]، أيْ تحديد العلاقة بين البنية التّركيبيّة والدّلالية، ويتمّ هذا الرّبط من خلال ما يُعْرَفُ بالوظائف النّحوية، مثل (الفاعل والمفعول والفضلة) وتستند هذه الوظائف إلى المكوّنات عبر القواعد التّركيبية، وإلى الموضوعات الدّلالية عبر القواعد المعجمية، ومن خلال التّفاعل بين المعلومات المعجمية والتّركيبيّة، تبنى البنيّة الوظيفيّة، التّي تمثّل نقطة التقاء بين المعنى والشّكل.

وهذا التّوافق ينسجم مع ما نجده في نظرية المباني التّركيبية ل"تشومسكي"؛ حيث يتولّى المكوّن التّوليدي المركّبي مهمّة إعادة كتابة الرّموز اللّغوية إلى جانب القواعد المعجمية التّي تمنح الكلمات القراءة

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص68.

[2] المصدر نفسه، ص81.

الدّلالية المناسبة في سياقها التّركيبي، وذلك من خلال المكوّن الدّلالي، الذّي يخصّص لكلّ تركيب معنى شاملا بناء على الدّلالات الجزئية للمورفيمات المكوّنة.

ويرى "الفاسي الفهري" أنّه " **إذا افترضنا نحوا أو معجما، فإنّ هناك خوارزما لبناء بنية وظيفية، وبنية مكوّنية لكلّ متوالية من كلمات منتمية إلى لغة**" [1]، أيْ أنّ في النّظرية المعجمية الوظيفية، يتمّ تصنيف كلّ جملة إلى مستويين، مستوى وظيفي يرتبط بالعلاقات الدّلالية بين مكوّنات الجملة ومستوى معجمي يتعلّق بالكلمات والمعاني التّي تحتوي عليها الجملة. مع ذلك لا يتطلّب الحكم على صحّة الجملة نحويا العودة إلى القواعد النّحويّة، بلْ يعتمد على التّراكيب الواضحة، التّي تحدّد البنية المكوّنية للجملة، إضافة إلى التّمثيلات الحدسية التي تسمح للمتحدّث بالحكم على صحّة الجملة بمجرّد سماعها.

- لكن رغم ذلك يرى "الفاسي" أنه من الضّروري تقديم إيضاحات عن الصّورنة تبدو ضرورية، وقد تطرّق في إطار شرحه للنّظريّة المعجمية الوظيفية إلى القواعد المركّبية التّي تندرج تحتها البنية المكوّنيّة، وتمثّل هذه الأخيرة البنية الشّجرية للجملة، ويتمّ الحصول على البنية المكوّنية بواسطة قواعد إعادة الكتابة، فمثلا عند تطبيق قاعدتي إعادة الكتابة التّاليتين:[2]

  - قاعدة إعادة الكتابة 1: ج ف ⟵ م. س–م. س
  - قاعدة إعادة الكتابة 2: م.س (أ د) ⟵ س
  - على الجملة 3: ضرب زيد الولد

فتنتج البنية المكوّنية كما في المخطّط التّشجيري التّالي:

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص 81.

[2] المصدر نفسه، ص82.

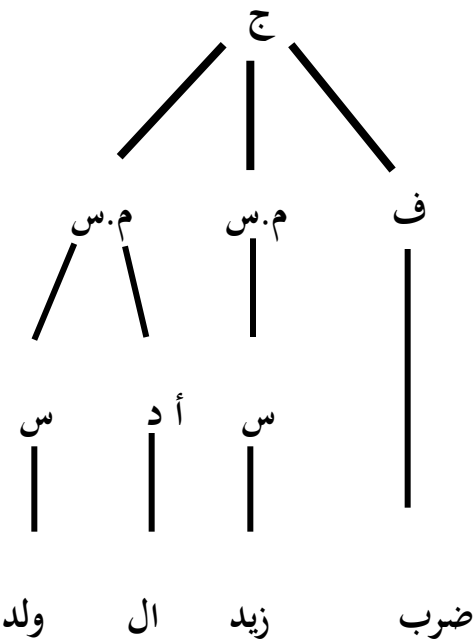

نلاحظ أنّ "الفاسي الفهري" أخذ بعضا من مفاهيم "تشومسكي"، وكيّفها لتناسب النّظرية المعجميّة الوظيفيّة، مستندا إلى فكرة البنية هي السّطح والدّلالة هي العمق، إضافة إلى القاعدة التّوليدية التّي تتّخذ شكل قاعدة إعادة الكتابة التّي جاء بها "تشومسكي" في إطار القاعدة التّوليدية؛ أيْ أنَّ دور القواعد التركّيبيّة هو توليد البنى العميقة والسّطحيّة، حيث تلعب قواعد الكتابة دورا مهما في السّطح، من خلال الملأ المعجمي، وهو مايعنى أنّ القواعد المعجميّة تُسْهِمُ في تحديد الموقع التركّيبي داخل الجملة.

ويُشير "الفاسي الفهري" أنّ المعلومات الوظيفيّة تسجل في القواعد المركّبة عن طريق تحشيات وظيفية (functionnel annotation)

وبإدخال التّحشيات المذكورة يؤدّي إلى وضع القاعدة التّالية: [1]

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نمتذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص83.

ج ⟵ ف م. س م. س

ا- ا (افا) = ا (مف) - ا

من خلال هذه القاعدة نصل إلى أنّ "الفاسي" يريد توضيح: كيف تبنى الجملة من المنظور الوظيفي؟، أيْ أنّ بناء الجملِ لا يتمُّ فقط عن طريق ترتيب الكلمات بلْعن طريق تحديد وظيفة كل عنصر داخل التّركيب، مثل: كونه فاعلا أو مفعولا به أو عنصرا رابطا، من خلال هذا نستنتج أنّ "الفاسي الفهري" يتجاوز التّحليل النّحوي التّقليدي إلى تحليل أعمق.

لكن ما يُلاحظه أنّ هذه النّماذج لم تخضع لاختبار فعلي ومعمّق في معطيات اللّغة العربيّة، خصوصا أنّها تتميّز ببنى صرفيّة وتركيبية حيث تؤدّي الأوزان الصّرفية والجذور دورا أساسيا في تشكيل المعنى، خلافا للّغات الأجنبية حيث يكون الشّكل السّطحي للكلمات أكثر استقرارا.

2.2 المعجم:

أما المعجم في إطار النّظرية الوظيفية لا يقتصر دوره على تخزين الكلمات؛ بلْ يَعُدُّه "الفاسي الفهري" مكوّناً فعّالا في توليد التّراكيب وتأويلها دلاليا، إذْ تتضمّن الوحدات المعجميّة خصائص صرفيّة وتركيبية ودلاليّة تُسهم في بناء الجمل، ويندرج هذا ضمن ما يُعْرَفُ بالوصف الوظيفي الذّي يتجلّى دوره في توظيف الكيفية التّي تتفاعل بها المعطيات المعجميّة مع البُنى النّحويّة كما تؤدّي التّحشيات دورا محوريا في هذا التّكامل[1]، لكن رغم الدّور المهمّ الذّي تقوم به هذه الأخيرة إلاّ أنّه لم يحدّد بدقة ما لمقصود بالتّحشيات وما أنواع المعلومات التّي تتضمّنها، ولا كيف يتمّ توظيفها داخل الوصف الوظيفي.

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، مرجع سابق، ص85.

3.2 قيود سلامة البناء

يُشير "الفاسي الفهري" إلى أنّ ليس كلّ وصف وظيفي قادر على إنتاج تركيب معيّن؛ ذلك بسبب قيود سلامة البناء، وأوّل قيد يَذْكُرُ"قيد الانسجام" الذّي يفرض إلحاق قيمة واحدة بالمسند، وإلّا نتجت بنية غير منسجمة "[1]، "فهو يعمل كمصفاة بالنّسبة لتراكيب أخرى"[2]؛ إذْ يمكنه أنْ يرصد التّوزيع التّكاملي لعلاقة الفاعل الضّميرية التّي تظهر على الفعل والمركب الاسمي الذّي يشغل أيضا وظيفة الفاعل، وقد صاغ أمثلة وطروحات حاول من خلالها تبيين التّعارض القائم في التّركيب افترض من خلالها أنّ المركّبات الاسمية الفاعلية والمفعولة تولد اختياريا عن طريق القاعدة التّالية: [3]

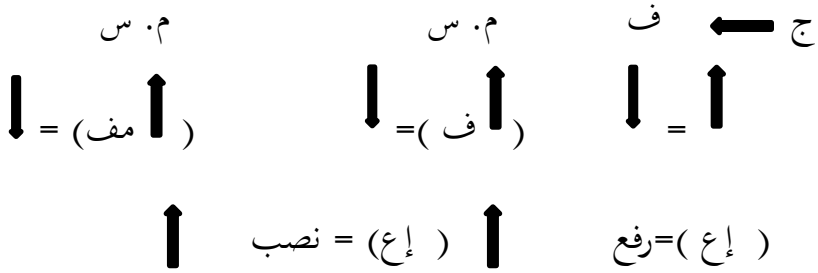

الأمثلة:[4]

1- رجع الجنود: يعتبرها "الفاسي الفهري" جملة فصيحة لأنّها تتضمّن على فعل وفاعل، وهذا يتماشى مع نظام الرّتبة التّي يفترضها "الفاسي الفهري".

2- رجعوا: كذلك يعتبرها جملة فصيحة لأنّها تحتوي على فعل ظاهر "رجع" و الفاعل " واو الجماعة" ضمير متّصل.

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص91.

[2] المصدر نفسه، ص92.

[3] المصدر نفسه، ص92.

[4] المصدر نفسه، ص92.

3– رجعوا الجنود: يعتبرها جملة لاحنة؛ لأنّها تحتوي على تكرار غير مبرّر للفاعل (الضّمير والاسم الظّاهر) .

– نستنتج من خلال هذا القيد أنّ الكلمة تمثّل وحدة أساسية في البنية النّحوية كما يشدّد على أنّ التّركيب النّحوي لا يستقبل وحدة أصغر؛ أي أنّ الجمل تتكوّن من كلمات تامّة ولا تحتاج إلى دمج مكوّنات أصغر مثل: الجذور والضّمائر المنفصلة، كما يرفض التّراكيب التّي تتضمّن تكرارا للوظائف النّحوية كما يظهر في مثال "رجعوا الجنود".

والقيد الثّاني هو قيد التّمام"، يشترط "الفاسي الفهري" في هذا القيد أنْ تكون الجملة مكتملة من حيث الوظائف النّحوية لكي تكون تامّة دلاليا، ففي "جملة "ضربَ زيدٌ" يأتي لحن الجملة حدسا، من كون "ضرب" محمولا ذا محلين"[1]؛ أي أنّ الفعل "ضرب" يتطلّب فاعلا ومفعولا به.

من خلال هذا القيد نلاحظ أنّه عند عدم اكتمال الوظائف النّحوية المطلوبة، مثل غياب المفعول به، فيصبح المعنى غير واضح، كما يُشير إلى أنّ لحن الجملة، يمكن إدراكه حدسا دون الحاجة لتحليل عميق.

رغم وجاهة هذا القيد من المنظور النّحوي، إلّا أنّه قيد إشكاليٌ في السّياق العربي؛ لأنّ اللّغة العربيّة تسمح بحذف بعض العناصر لأسباب سياقية أو بلاغية، على سبيل المثال: يمكن للمتكلّم أنْ يقول "ضُرِب زيدٌ" ويفهم ضمنيا من ضربه، ممّا يجعل الجملة سليمة من حيث التّداول، حتّى وإنْ لم تكن تامّة.

إذن هذا القيد مستلهمٌ من النّموذج الغربي، قد لا يصلح للتّطبيق الحرفي على اللّغة العربيّة، التّي تتميّز بالمرونة وقابلية الحذف والاختصار.

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق،ص95.

كما أشار كذلك إلى أنّ"القيد الأحادي" في سياق تحديد العلاقة بين الموضوعات والوظائف النّحويّة في الواقع اللّغوي، فالقيد ينصُّ على أنّه يُمكن لكلّ موضوع أنْ يتوافق مع وظيفة نحوية واحدة فقط، مثل: (الفاعل والمفعول به) هذا يعني أنّ العلاقة بين الموضوع والوظيفة هي علاقة أحادية [1] في جملة "قتل زيدًا راكبا" تعدُّ جملة غير تامّة لأنّ الفعل "قتل" يحتاج إلى فاعل ومفعول به، وهذا يمثّل خرقا للقيد الأحادي لأنّه لا يوجد توافق بين الوظائف النّحوية، أمّا إذا كان الفاعل ضميرا غير ظاهر فتعتبر جملة سليمة.

أمّا جملة "قُتل زيدُ راكبًا" تعدُّ جملة صحيحة عندما نقرأ راكبًا "حال"، يصف حالة "زيد" لأنّ كلّ موضوع يؤدّي وظيفة واحدة بوضوح، أمّا إذا قرأنا "راكبًا" مفعولا به فتصبح جملة لاحنة، لأنّها تخرق القيد الأحادي، إذْ يؤدّي ذلك إلى عدم وضوح الإلحاق بين الموضوعات والوظائف النّحوية.

يركّز "الفاسي الفهري" في مشروعه اللّساني على قراءة نقديّة للنّحو العربي القديم، حيث لا يكتفي باستيعاب منطلقاته، بلْ يعمل على تقويمه حسب رأيه من منظور لساني حديث، ينطلق من قناعة أساسية بأنّ هناك حاجة ملحّة إلى إعادة وصف اللّغة العربيّة، و"ذلك لأنّ الوصف الذّي قدّمه النّحاة الأوائل، وعلى رأسهم "سبويه"، لم يعدْ يُطابق الواقع اللّغوي الحّي المعاصر، نظرا لاختلاف العديد من الخصائص التّركيبيّة والصّرفية والصّوتية بين اللّغة الموصوفة قديما واللّغة المستعملة اليوم."[2]

ومن هذا المنطلق، يصف الباحث المعطيات النّحوية لدى القدماء والمحدثين بأنّها معطيات مزيّفة، لأنّها لا تستوعب كلّ صور الكلام المسموع، ولاتعبّر عن الاستخدام الحقيقي للّغة؛ بلْ وُضِعَتْ لتبرير قواعد مسبّقة، ومن أبرز المظاهر التّي تتجلّى فيها هذه الفجوة بين القاعدة والممارسة اللّغويّة، مسألة

[1] ينظر:عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص96,

[2] المصدر نفسه، ص53.

"الرّتبة"، حيث يلاحظ أنّ النّحو التّقليدي يتعامل مع الرّتبة على أنّها ثابتة ومحكومة بقوالب جامدة، في حين تُظْهِرُ المعطيات الفعليّة للّغة العربيّة مرونة تركيبيّة تتجاوز هذا التّصوّر، ممّا يستدعي إعادة النّظر في تمثيل الرّتبة ودورها في البنيّة النّحويّة، لاسيّما في ضوء النّماذج اللّسانيّة الحديثة.

3- قضيّة الرّتبة في الجملة العربيّة:

يرى "الفاسي الفهري" أنّ الرّتبة في البُنى العميقة للجمل قد تختلف عنها في البُنى السّطحيّة بفعل قواعد تحويليّة معروفة تختلف مؤشّراتها من لسان لآخر.

1.3 رأس الجملة هو الفعل:

انطلق "الفهري" من افتراض أنّ الجملة العربيّة الفصيحة هي نمط فعل (ف)، فاعل (فا)، مفعول (مف) مثل "أعطى زيدً عمراً هديةً"[1].

هذا يعني أنّ النّمط الأصلي في ترتيب الجملة العربية هو تقديم الفعل، ثمّ الفاعل، ثمّ المفعول به، دون تقديم أو تأخير وأيّ تغيير في هذا التّرتيب لا يكون إلّا لغة محاكيّة أو نتيجة تحويل قاعدتي، وعند الاعتماد على هذا النّمط كأصل، يصبح من السّهل تحديد الفاعل في الجملة مثل:

"ضربَ عيسى موسى" هنا الفاعل هو عيسى، أمّا في جملة "ضرب موسى عيسى" الفاعل موسى، أيْ أنّ موقع الفاعل يأتي مباشرة بعد الفعل فالفعل يُطابِق الفاعل جنسا وعددا.[2] ويدعم الباحث هذا

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص 105.
[2] المصدر نفسه، ص106.

التّوجّه بظاهرة التّطابق في العربيّة مثل: "الأولاد جاؤوا" إذْ يستلزم هذا التّطابق إجراء تحويلٍ بإلحاق الواو بالفعل (جاء) لكنَّ الجملة (جاء الأولاد) لا تحتاج إلى ذلك الأمر.[1]

كذلك في ظاهرة "الضّمير العائد"؛ فقد ذهب النّحاة إلى أنّ مُفسِّر الضّمير يجب ألّا يتأخّر عن ضميره، بلْ يتقدّمه لفظاً أو رُتبة أو عليهما مثال: "ابتلى إبراهيمَ ربُّه" جاز ذلك لتأخّر الضّمير عن مُفسّرِه لفظاً، وفي جملة "دَخَلَ مَكَتَبهُ زَيْدٌ" جاز ذلك لأنّ الضّمير متأخّر عن مفسّره في الرتبة [2]، يقول في هذا الصّدد: إنّه إذا صحّ قيد النّحاة على هذا الإضمار أنْ يتأخّر مُفسِّرُ الضّمير لفظا أو رتبة أو كليهما إنّما تُعَدُّ تأكيداً على نمط التّركيب الأصلي للجملة.[3]

كما يؤكّد الباحث على أنّ العربية تتّبع مبدأً ثابتاً في تركيب الجمل والمركّبات؛ حيث يعدُّ الرّأس العنصر الأساسي الذّي يحدّد البنية العامّة، فمثلما يكون الاسم هو رأس المركّب الاسمي، والصّفة رأس المركب الوصفي، والحرف رأس المركب الحرفي، يذهب "الفهري" إلى أنّ الفعل هو رأس الجملة العربية، من هنا يستخلص "الفهري" مبدأ عامًا يُسمَّى (الرّأس في الصّدر).[4]

من هنا نجد أنّ"الفهري" حاول أنْ يثبت تصوّره حول رتبة الجملة العربية (ف + فا + مف) بتحليل الظّواهر النّحوية التّي تؤيّد موقفه.

ومن الموضوعات التّي قام بوضعها ضمن هذا الإطار البنية الاستخبارية (الاستفهام) "من منظور النّحاة أنّ هذه الأسماء والحروف لها الصدّارة وإن كان هذا – فيما اعتقد– غير صحيح في جميع

---

[1] نظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**،المصدر السّابق، ص107.

[2] ي نظر: المصدر نفسه، ص107.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص107.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص108.

الأحوال".[1]مستشهدا على ذلك بأنماط من الاستفهام لا تكون فيها أسماء الاستفهام في صدر الجمل كاستفهام الصّدى، كما في قولنا "جاء من ؟" لأنّه يفترض أنّ أدوات الاستفهام مثل "من" و "ما" و "هل" لا توجد في بداية الجملة بشكل مباشر، بلْ تولد أولا داخل الجملة، ثمّ تتحرّك إلى موقع أعلى يسمّى "المصدري" هذا الموضع يمثّل رأسا تركيبيا خارج الجملة الأصليّة، يُخَصَّصُ لتوليد أدوات الاستفهام والنّاسخات، وهو ما يفسّر ظهور هذه الأدوات في صدر الجملة كما في قولنا "مَنْ جاءَ؟"

كما يرى أنّ ترتيب عناصر الجملة الاستفهامية في العربية يُتِيحُ قواعد دقيقة، فالموضع (Topic)، إذا وُجدَ، قد يتقدّم بدوره على الفعل، بينما لا يصحّ أنْ تتقدّم عليه أداة الاستفهام فنقول "زيدٌ مَنْ ضربهُ؟" ولا نقول "مَنْ زيدٌ ضربه؟"، ويستخلص أنّ أسماء الاستفهام التّي هي نوع من أنواع الموصولات تولد داخل البنية، ثمّ توزّع إلى أمكنتها في الصّدور.[2]

من خلال هذا نلاحظ اختلافا واضحا بين منهج النّحاة العرب القدامى ومنهج "الفاسي الفهري" في معالجة ظاهرة صدارة أدوات الاستفهام، فقد لاحظ النّحاة العرب القدامى من خلال تتبّع البُنى السّطحية لعدد كبير من العبارات الاستفهامية أنّ أدوات الاستفهام غالبا تتصدّر الجملة، هذا الاستنتاج لمْ يكن خاطئا ضمن الإطار الوصفي، إذْ كانوا أوفياء للمعطيات اللّغوية الظّاهرة، لكنّ"الفاسي" غيّر موقفه وانتقد هذا الطّرح انطلاقا من تحليله للبُنى العميقة.

من العوائق التّي اصطدم بها وصف "الفهري" للجملة العربيّة أنّ قِسْماً من التّراكيب العربيّة لا يحتوي على أفعال مثل: "الهرم مرتفع"، "في الدّار رجل" فيلجأ إلى ما يُسمى "بالإفتراض الرّابطي" كمحاولة

[1]عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص110.

[2]ينظر: المصدر نفسه، ص111.

لتفسير بنية الجمل الاسمية البسيطة في اللّغة العربية[1]؛ أيْ أنّ هناك عنصرا رابطا غير ظاهر (في البنية العميقة للجملة) يُساعد في توليد هذه الجمل، فيلجأ إلى افتراض رابط مُقَدّرٍ هو "كان" مُزوّد بِسِمةِ الجهة والزّمن ووفقًا لهذا التّحليل؛ فإنّ الاسم الأوّل في الجملة، والذّي يُعدُّ عادة مبتدأ يعامَل على أنّه فاعل لذلك الرّابط المقدّر، ويستند "الفهري" على حجج منها: أنّ هذا الاسم مرفوع، كحال الفاعل، ويأتي في المرتبة الثّانية بعد الفعل، كما أنّه يُراقب الصّفة أو الخبر في الجملة.

ففي مثال "الهرم مرتفعٌ" يَفْترِضُ أنّ التّقدير هو "كان الهرم مرتفع" ويكون الهرم "فاعلا " للرّابط "كان" وليس مبتدأ.[2]

ويطبق "الفاسي" التّحليل نفسه على جمل مثل "في الدّار رجلٌ" حيث يعتبر"رجل" فاعلا "لرابط مقدّر"، وبهذا يُعيد تأويل الجملة الاسميّة بوصفها بنيّة فعليّة.

بالرّغم من القيمة التّي بذلها هذا الباحث في دراسة اللّغة العربيّة، وحرصه الواضح على ضبط الأسس النّظرية ومواكبة التّطورات المتسارعة في مجال النّحو التّوليدي، فإنّ أعماله –حسب بعض النّاقدين– لم تكن بمنأى عن المآخذ، فقد أخطأ التّقدير في العديد من القضايا، كما أنّ بعض أطروحاته تعارضت مع معطيات ثابتة في اللّغة العربيّة، فلمْ يجد وسيلة لتجاوزها إلا من خلال تحميل اللّغة مالا تحتمل، ومحاولة إخضاعها قسْراً لافتراضات النّظرية التّوليديّة، ويتجلّى ذلك بشكل خاص في ما أطلق عليه "الافتراض الرّابطي"، والحق أنّ هذا الافتراض لا يُقدّم دلائل دامغة، ويُمكنُ أنْ نردّه استنادا إلى أمرين اثنين: [3]

---

[1] ينظر:عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص133.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص133

[3] بوبكر زكموط، **جهود اللّسانيين العرب في ضوء المنهج التّوليدي التّحويلي** (أطروحة دكتوراه)،إشراف: بوبكر حسيني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021/2020، ص23.

أوّلاً: أنّ جملة من قبيل "الله واحدٌ" مجرّدة من الزّمن، ولا مسوِّغ لافتراض رابط"يكون" في بنيتها العميقة؛ لأنّ ذلك يربطها بالدّلالة الزّمنية، وليس هذا ما يُريده المتكلّم منها.

ثانيا: إسناد الفاعلية للاسم المرفوع الذّي يلي الرّابط –في حال افتراض وجوده في مثل هذه الجمل– فيه تجاوز لمفهوم الفعل ذاته، إذْ لا نستشعر في هذا الفعل دلالة على الحدث كما نستشعرها في غيره من الأفعال ولقد وضّح"ابن السّراج" هذا الأمر حين قال: "فأمّا مفارقتها للفعل الحقيقي فإنّ الفعل الحقيقي يدلّ على معنى وزمانٍ نحو قولك: (ضرب) يدلّعلى ما مضى من الزّمان وعلى الضّرب الواقع فيه، و(كان) إنّما يدلّ ما مضى من الزّمان فقط، و (يكون) تدلّ على ما أنت فيه من الزّمان وعلى ما يأتي، فهي تدلّ على زمان فقط."[1]

إذنْ "ابن السّراج" يوضّح أنّ (كان وأخواتها) تختلف عن الأفعال الحقيقية مثل: "ضرب"، "أكل" التّي تدلّ على حدث معيّن بينما "كان" لا تعبّر عن حدث، بلْ يقتصر على تحديد الزّمن،فالفعل "ضرب" يدلّ على حدث (الضّرب) ويُشير إلى الزّمن الذّي وقع فيه (الماضي).

بينما (كان) يقتصر على الزّمن الماضي دون حدث ملموس، والعجيب في الأمر أنّ "الفهري" يصف منصوب "كان" بالفضلة، فيدخله بهذا النّعت في حكم المزيد الذّي قد نحتاجه في بناء الجملة، والحق أنّه لا مبرّر لمثل هذا الافتراض ولا مسوّغ له، ولنا أنْ نحتكم إلى دلالة التّركيب في حال حذف هذا المنصوب، ليَكشِفَ لنا أنّ هذا الافتراض سينهار من أساسه. إنّ اعتبار خبر "كان" من الفضلات إنّما هو ضرب

[1] بن السّراج (أبو بكر محمّد بن سهل)، **الأصول في النّحو**، تح: عبدالحسين القدسي، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، ط3، 1992،ص82.

على تركيب مثل "زيد منطلق"، فإنّك تريد أنْ توجب بها أنّ الانطلاق مرتبطٌ بالزّمن الماضي".[1]"والأصل الابتداء والخبر".[2]

2.3 الآليات التّركيبية لتحليل الجملة العربيّة:

أ- التّئبير:

يصفه "الفهري" بأنّه:"عملية صوريّة يتّم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (Major category) كالمركّبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية، من مكان داخلي إلى مكان خارجي"[3]، إذن التّبئير عملية تحويلية تهدف إلى إبراز عنصر معين داخل البنيّة التّركيبية، ذلك بنقله عن طريق قواعد نحوية.

ويصنّف "الفهري" هذه العملية ضمن ما يُعْرَفُ بتحويلات نقل الرّأس، ويلاحظ أنّ الجمل المبأّرة، على غرار "إيّاك نعبد" و "الله أدعو" [4]؛ تضلّ حالات يكون فيها المفعول به قد تقدّم إلى الصّدارة خلافا لترتيبه المعتاد "نعبد إيّاك" و "أدعوا الله".

ومن مميّزات التّبئير أنّ العنصر المبأّر لا يترك أثراً ضميريا في موقعه السّابق داخل الجملة، ويحتفظ بإعرابه الذّي أُسنِد إليه في ذلك الموقع.

---

[1] بوبكر زكموط، **جهود اللّسانيين العرب في ضوء المنهج التّوليدي التّحويلي (أطروحة دكتوراه)**، مرجع سابق، ص273.

[2] المبرّد (محمّد بن يزيد)، **المقتضب**،المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامية، القاهرة، ط2، 1399 هـ، ص274.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، مصدر سابق، ص114.

[4] المصدر نفسه، ص 114.

ويرى "الفهري" أنّ من القيود التّي تؤثّر على عملية نقل التّبئير هي قيود وَضَعَهَا النّحاة، وهي أدوات إذا جاءت في الجملة؛ فإنّها تمنع أنْ يتقدّم أحدُ مكوّنات الجملة، ومن هذه الأدوات: إنّ، وأدوات الاستفهام وأدوات الشّرط و"كم" الخبريّة، وغيرها.

وقد اعتبرها النّحاة القدماء تمنع التّقديم؛ لأنّها تقطع العلاقة بين العامل مثل (الفعل) والمعمول مثل (المفعول)، ويرى "الفهري" أنّها أدوات تمنع التّبئير كذلك، ويوضّح ذلك بمثال "زَيْدُ إنّي ضربت"[1]،

هذه الجملة تعدّ جملة لاحنة؛ لأنّ "إنّ" من الأدوات التّي تمنع الفعل أنْ يعمل فيما قبله.

كذلك قيودٌ تتعلّق بميدان التّحويل، فهي خاصّة بالجمل التّي تتضمّن أكثر من محمول مدمج، والتّي يخضع فيها النّقل لقيود "التّتابع السّلكي" (Successive cyclicity)، ويفترض في هذا القيد أنّ انتقال العناصر في الجملة، مثل أدوات الاستفهام مثلا؛ لا يتمّ بشكل مباشر من موقعها الأصلي (البنية العميقة) إلى موقعها النّهائي في الجملة (البينة السّطحية)، بلْ يتمّ عبر مراحل متتالية، و تسمّى "سلكا" ونوضّح ذلك بالمثال التّالي "مَنْ تريد أنْ انتقد؟ " [2]

1) تريد أنْ انتقد مَنْ؟

2) تريد مَنْ أنْ انتقد؟

3) مَنْ تريد أنْ انتقد؟

ف "مَنْ" انتقلت بتدرّج من سلك إلى آخر.

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص116.

[2] المصدر نفسه، ص118.

لكن ما يجب الإشارة إليه أنّ الانتقال بالتّدرج من سلك إلى سلك آخر، لا يشكّل ظاهرة شائعة في العربيّة الفصيحة، بلْ يظلّ محصورا في حالات محدودة، لذلك إنّ مطابقة هذا النّوع من الإسقاطات على اللّغة العربيّة قد تفضي إلى نتائج مضلّلة؛ لأنّها نماذج غربية.

رغم أنّ "الفاسي الفهري" قدّم لنا افتراضاً واضحاً لأصل البنية العميقة؛ إلّا أنّه لم يَسْلَمْ من النّقد، لأنّه أهمل التّباين المعنوي الذّي تنتجه حركة المورفيمات في الجملة، ولمْ يقدّم وزناً للتّفسيرات المحتملة التّي قد يرمي إليها المتكلّم، ولك أنْ ترى أنّ تحليلاته في هذا الإطار غيّبت كذلك عنصر الدّلالة.[1]

ب- **الخفق**:

يرى "الفاسي الفهري" أنّ التغّيرات التّركيبية في الجملة العربية لا تقتصر فقط على ما يسبق الفعل – كما هو الحال التّبئير– بلْ تشمل أيضا ما يأتي بعده؛ وهو ما يطلق عليه "الخفق" ويتمثّل في إعادة ترتيب العناصر الواقعة بعد الفعل كالمفعول به والفاعل والمفاعيل المختلفة، وبرز هذا في جمل من قبيل "ضرب الولد زيدٌ" .[2]

والتّي يظهر فيها المفعول به "الولد" متقدّما على الفاعل "زيدٌ" خلافا للتّرتيب المعتاد في الجملة الفعلية؛ ففي الصيّاغة العادية نقول "ضرب زيدٌ الولد" حيث يأتي الفاعل بعد الفعل مباشرة ثمّ يليه المفعول به، كذلك في "جاء البارحة كثيرٌ من الرّجال" و"جاء كثيرٌ من الرّجال البارحة"[3]؛ فهذه الجملة كذلك تُعَدَّ جملة صحيحة نحويا؛ لأنّ تقديم ظرف "البارحة" أو تأخيره داخل نفس الإسقاط لا يُخِلُّ

[1] بوبكر زكموط، **جهود اللّسانيين العرب في ضوء المنهج التّوليدي التّحويلي (أطروحة دكتوراه)**، المرجع السّابق، ص274.

[2] المرجع نفسه، ص274.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص124.

بالبنية النّحوية، لكنّ جملة "جاء كثيرٌ البارحة من الرّجال"[1] تعدُّ جملة لاحنة لأنّ الظّرف تداخل بين مكوّنين لا يُسمَح الفصل بينهما ممّا أخلّ بالتّركيب النّحوي للجملة.

في هذا الصّدد يقول "الفهري": "قاعدة الخفق ميدانها إسقاط واحد لا تخرج عنه، ولا تنطبق إلا على العجر الأخوات"[2]؛ أيْ أنّ قاعدة الخفق تعمل داخل بنية الفعل فقط ولا تخرج إلى البنى العليا للجملة كالتّبئير.

ج- التّفكيك:

يُقصد بالتفّكيك في النّحو التّوليدي التّحويلي "تلك العلمية التّي يتمّ بمقتضاها نقل مكوّن من مكوّنات الجملة من موقعه الأصلي داخل البنية الأساسية ليوضع خارجها، إمّا يميناً أو يساراً تاركا أثرا ضميريا في بعض الأحيان.[3]

وقد ميّز "الفاسي" بين نوعين من التّفكيك حسب الجهة:

تفكيك إلى اليمين: "زيدٌ ضربتهُ" وتفكيكٌ إلى اليسار كما في جملة: "ضربته زيدٌ" والهاء في (ضربته) هي الأثر الضّميري الذّي خلّفه النّقل.

والفرق بين التّفكيك والتّبئير يتمثّل في كيفية نقل الحركة الإعرابية وأثر الضمّير، في التّفكيك يُشترط أنْ يكون العنصر المفكّك مرفوعاً دائماً، سواء كان المصدر مجرورا أو مرفوعا، وهو لا يرث الحركة الإعرابية

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**،م المصدر سابق ، ص124.
[2] ينظر، المصدر نفسه، ص124.
[3] ينظر، المصدر نفسه، ص128.

من المصدر، كما أنّه لا يلزم بترك أثر ضميري، إذْ قد يترك أوّلا حسب السّياق، عكس التّبئير، يَرِثُ الحركة الإعرابية عن المصدر المنقول ويَمْنَعُ من تَرْكِ أثر ضميري.

ومن القيود التّي وضعها "الفهري" لهذا النّوع من النّقل "قيد التّعيين" مفاده أنْ يكون العنصر المفكّك معيّنا مُخالِفا شرطًا نحوياً قديمًا يفرض أنْ يكون العنصر المفكّك نكرة، ف"الفاسي" يرفض هذا القيد، وقيده الوحيد ألاّ يكون المفكّك غير معيّن، فيكون جنسيا أو معيّنا نوعيا أو إشاريا .[1] مثل:

1) بقرة تكلّمت

2) رجل دولة أتظنّه يقبل على هذا؟

هذه الجمل تُظْهِرُ أنّ التّفكيك بالنّكرة ممكن بالنّسبة ل"الفهري"، وهو ما لمْ يعترف به النّحاة القدامى حول عدم جواز الابتداء بالنّكرة .

د- الاشتغال:

في إطار تحليله لقضيّة الرّتبة، يطرح "الفاسي الفهري" سؤالا حول موقع الاشتغال: هل يندرج ضمن التّفكيك أم ضمن التّبئير؟.[2]

وينطلق من ملاحظة مفادها أنّ الاشتغال لم يَعُدْ شائعا في العربيّة المعاصرة لِأَخْذِهِمْ بفكرة العامل، وأنّ النّحاة فصلوا بنيه وبين أسلوبي الابتداء والتّقديم، ويُشير "الفاسي" أنّ الاشتغال يتقاطع مع التّبئير والتّفكيك، وقدّم أمثلة منها: "زيدا ضربته"، ويرى أنّ أصل العبارة هو "ضربته زيداً "، ثمّ نقل "زيداً" من

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**،م المصدر سابق ، ص131.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص141.

الموقع المؤاخي للفعل المفسّر إلى مكان البؤرة تاركا وراءه الفضلة، ثمّ يقوم التّبئير بخلق البنية الاشتغالية بوضع الضّمير العائد الأوّل لاستغنائهم بتفسيره فتصبح العبارة "زيدا ضربته".[1]

أمّا العبارة مثل: "زيدٌ ضربته"، فإنّ "الفهري" ينظر إليها على أنّها اشتغال بالرّفع (تفكيك إلى اليمين) ويشير أنّ النّحاة القدامى اعتبروا ذلك ابتداء.[2]

ويُضيف "الفهري" نوعا جديدا من الاشتغال لم يسمّه النّحاة اشتغالا، لكنّه يرى أنّه من نفس الظّاهرة وهو الاشتغال إلى اليسار مثل: "ضربته زيداً" لم يعتبروا النّحاة القدامى هذا اشتغالا لأنّهم لم يستطيعوا افتراض وجود فعل محذوف بعد "ضربته" لذا أدرجوا هذا في باب البدل، لكنّ"الفاسي" يرى أنّه نوع من الاشتغال، لكنْ برتبة مخالفة، أيْ أنّ البؤرة تأتي بعد الفعل لا قبله، لذا يسمّيه "اشتغالا إلى اليسار".

من خلال تحليل تصوّر "عبد القادر الفاسي الفهري" في تفسيره لطرق توليد البُنى اللّغوية؛ يتّضح أنّه انطلق من فكرة الاشتقاق، أيْ أنّ كلّ البُنى اللّغوية التّي تجيزها العربيّة، تُشتقّ من بنية أصلية واحدة (فعل– فاعل– مفعول) هذه الرّتبة تشكّل ما يسمّيه "البنية القاعدية" وهي بنية أصليّة تُشتقّ منها مختلف البنى عن طريق آليات تحويلية منها التّبئير، الخفق، التّفكيك وهو بذلك يخالف النّحاة.

ويُلاحظ أنّ "الفهري" لا يربط الإعراب بعامل لفظي أو معنوي كما هو مألوف في النّحو العربي التّقليدي، بلْ يُسْنِدُ الوظيفة الإعرابية إلى أصل الرّتبة، و تحتفظ مكونات الجملة بحركتها الإعرابية (الرّفع للفاعل، النّصب للمفعول) حتى وإنْ تغيّر موقعها في البنية السّطحية، بهذا المعنى، فإنّ البنى المحوّلة ليست سوى مشتقّات من البنية الأصلية، تستبطن نظاما داخليا من العلاقات الوظيفية لا تتوقّف على موقع العنصر أو ما يجاوره من عوامل لفظية، بلْ على ارتباطه المجرّد بالبنية العميقة، ويشكّل هذا الطّرح تجاوزا

[1] نظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، مرجع سابق، ص142-143 .

[2] نظر، المصدر نفسه، ص146.

لنظرية العامل، واستثمارا لما تتيحه النّظرية التّوليدية التّحويلية من إمكانات لتفسير ظواهر الإعراب دون الاستناد إلى الآليات التّفسيرية التّقليدية.

4- البنية الدّاخليّة للمركّب الاسمي:

1.4 المركّب الإضافي:

درس "الفاسي الفهري" المركّب الإضافي في إطار دراسته للبنية الدّاخلية للمركّب الاسمي، ويتكوّن "المركّب الإضافي" عنده من عنصرين أساسين في تكوينه، هما: العنصر الأوّل (رأس المركّب) وهو المضاف، العنصر الثّاني (فضلة)، وتعني المضاف إليه والعنصر الأوّل لا ينوّن أمّا الثّاني يكون مجرورا.[1]

ويأخذ المضاف إليه الوظائف التّالية:[2]

1- وظيفة الملكيّة وهذا يعني أنّ المضاف إليه ملك للمضاف، ومثال ذلك: "كتابُ زيدٍ".

2- وظيفة الاحتواء: وتعني أنّ المضاف يحتوي على المضاف إليه، ومثاله: فنجانُ قهوةٍ.

3- وظيفة الشّكل والمادّة: أيْ أنّ المضاف شكلٌ والمضاف إليه مادتُهُ مثل: خاتمُ ذهبٍ.

4- الوظيفة المكانية: تعني أنّ المضاف إليه يدلّ على المكان المرتبط بالمضاف، سواءٌ مكان إقامته، أو مجال سُلْطتِه، مثل : أميرُ القِفَارِ.

5- وظيفة المنَفِّذ والضّحيّة وتعني أنّ المضاف مُنَفِّذٌ والمضاف إليه ضحيّة مثل: قاتلُ السّجينِ.

والفضلة تنقسم إلى ثلاثة أنماط، فضلة وظيفيّة عالقة بالرّأس ومنتمية إلى نواته الوظيفية، كما يمُكن أنْ تكون نعتاً مقيّداً، أو نعتاً غير مقيد، ومن الملاحظ أنّ كلمة فضلة مختلفة في دلالتها عنده عن دلالتها

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص158.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص158.

عند علماء العربيّة الأوائل؛ فهذا المصطلح عندهم يعني الأسماء الّتي تقع بعد النّواة الإسناديّة وتمثّل قيودا عليها، ومنها المفعولات وأشباه المفعولات.[1]

1.1 نظريّة الفضلة ونظريّة المخصّص:

اقترح "الفاسي الفهري" أنْ يقارن بين (نظرية الفضلة) و (نظرية المخصّص) ليعالج إشكاليّة بناء المركّب الاسمي في اللّغة العربيّة.

وتفترض نظريّة الفضلة أنّ المركّب الاسمي في اللّغة العربيّة يُبنى على نحوٍ يُشبِه بناء الجملة الفعليّة، حيث يكون للاسم الرّأس القدرة على تفريغ فضلات شأنه شأن الفعل، دون الحاجة إلى عمليّات تحويل، مثلا في هاتين الجملتين":[2]

1) حديثنا عن الحرب مملٌ.

2) تحدّثنا عن الحرب.

الاسم "حديث" والفعل " تحدّث" يشتركان في المفعول الحرفي نفسه (عن الحرب)، رغم أنّ البنية الاسميّة تختلف عن البنية الفعليّة فالمركب الاسمي المضاف إليه يُعامَلُ معاملة فضلات أخرى (مثل مفعول به للفعل) ويتمّ اشتقاق التّركيب الإضافي عن طريق القاعدة التّركيبيّة التّالية:[3]

---

[1] عبد الرّحمان عبد الرّحيم، "**المركّب الإضافي في العربية والانجليزية: دراسة تقابلية في ضوء اللّسانيات التّطبيقية**" (أطروحة ماجيستير)، كلّية الدّراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2007، ص48.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص159.

[3] المصدر نفسه، ص160.

سَ س ⬅ م س

(مض) = ⬆ ⬇

وتفرض نظريّة المخصّص أنّ هناك تفاعل بين مخصّصات الرّأس الاسمي (كأداة التّعريف والأسماء الموصولة) والعناصر التّابعة له (الصّلة والصّفة) وتوجد علاقة بين حضور أو غياب أداة التّعريف أو اسم الإشارة، كما أنّ النّحاة القدماء استخدموا الصّفات لتحديد ما إذا كان المضاف أو المضاف إليه معرفاً أو نكرة.

فمثلا إذا كان العنصر الثّاني في الإضافة معرّفاً كما في "رأس السّنة المقبل" أو " أو "ولد الحارس الّذي انتحر"؛ فإن المضاف يكون بدوره معرّفا، أمّا إذا كان المضاف إليه نكرة، فإنّ الجملة التّابعة تكون بدورها نكرة، كما في "ولدٌ حارسٌ الّذي انتحر"، هذه التّفاعلات المختلفة بين تخصّصات رأس المركّب وبين فضلاته دليلا على ضرورة توليد الصّلات أو الصّفات في مكان مخصّص.[1]

لكن "الفاسي الفهري" يُفضّل الاعتماد على نظريّة الفضلة لأنّها أكثر بساطة وأقلّ تعقيدا من نظريّة المخصّص ويؤكّد ذلك من خلال معياريْ التّفاعل والبساطة.

من خلال معياري التّفاعل والبساطة لاحظ "الفاسي الفهري" أنّ التّفاعل لا يكون فقط بين مخصّص الرّأس الاسمي ومخصّص الصّفة أو الصّلة، بلْ يمكن أنْ يكون أيضا في عدد من السّياقات الأخرى وعرض أمثلة على التّفاعلات تشمل: [2]

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق ،ص160.

[2] المصدر نفسه، ص161.

1- العلاقة بين الرّأس الاسمي والبدل كما في "حسين النّجار" و "حسين ملك الأردن".

2- العلاقة بين الرّأس والفضلات غير المقيدة كما في "حسين الّذي ضحّى بعرشه قادر" في الجملة الأولى، الصّلة (الّذي ضحّى) مقيّدة وتظهر انسجاما مع الرّأس "حسين"، أمّا الثّانية فهي غير مقيّدة وتُعَدُّ جملةً مستقلّةً تقريباً.

3- بين الرّأس ومحدّدات الكميّة

أولادُ جعفرٍ الثّلاثة

نلاحظ تفاعلا بين الاسم المركّب "أولاد جعفر" والعدد "الثّلاثة"، في توافق نحوي ودلالي يعكس وحدة مركّبة متماسكة.

نلاحظ أنّ "الفاسي الفهري" يفضّل التّحليل الّذي يولّد العناصر في مواقعها الأصليّة؛ لذلك يرى أنّ نّظريّة المخصّص تفتقر للبساطة الّتي تدّعيها؛ لأنّها تحتاج إلى قواعد إضافيّة معقّدة، كما تتطلّب تغييرا في مواقعها الأصليّة وهذا التّغيير غير متاح بصفة مطلقة في العربيّة، وهذا يدعم تحليله الّذي يفضّل التّوليد المباشر في الموقع دون نقلٍ، كما تفترضه نظريّة الفضلة ويوضّح ذلك من خلال الأمثلة التّالية: [1]

1- تصايُح النّاس في الحقول لم يطل

2- تصايُح في الحقول النّاس

3- على سطح بحيرة الآسن الرّاكد الّذي ألتُ إليه بجسدي وأحلامي

4- على سطح البحيرة الّذي ألتُ إليه الآسن الرّاكد

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص162.

يوضّح "الفاسي الفهري" أنّ العناصر التّابعة للرّأس الاسمي لا يُمكن أنْ تُوضَع اعتباطيا، بلْ يجب أنْ تُرتّبَ وفق نظام مضبوط يعكس قواعد النّحو الدّاخلي للعربيّة.

في المقابل يرى بعض اللّغويين أنّ التّوزيع التّكاملي دليل على صحّة نظريّة المخصّص، لكنّ"الفاسي الفهري" يرى حتى لو قبلنا أنّ هناك توزيعا تكامليا؛ فإنّ القواعد الّتي تفسّر هذا التّوزيع ستكون وهميّة لأنّ القاعدة لاتُحَدَّدُ بدقة في أيّ مكوّن نحوي يظهر التّكامل.

كما أنّ الافتراض بأنّ السّمات مثل التّعريف تتسرّب من الأعلى إلى الأسفل داخل البنية وهو افتراض معارض لفكرة البساطة نفسها.[1]

ولكي يثبت "الفاسي الفهري" صلاحيّة نظريّة الفضلة الّتي يتبّناها، اختار دراسة مقياسين وهما: المقياس الانتقائي، الّذي يعتمد على فرضية الخارجية للرّأس (ت خ ر) والمقياس الإعرابي الّذي يعتمد على فرضية التّبعية الدّاخلية للرّأس (ت د ر).[2]

أ- **المقياس الانتقائي:**

يمثّل "الفاسي الفهري" للمقياس الانتقائي بالمثاليين التّاليين: [3]

- شربت كأس خمر
- كسَّرت كأس خمر

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، مرجع سابق، ص164.
[2] ينظر: المصدر نفسه، ص165.
[3] المصدر نفسه، ص165.

ويبيّن أنّ المركّب الإضافي (كأس خمر) مركّب اسمي ملتبس بنيويا حسب (ت خ ر) فهو يحتمل البنيتين الآتيتين:[1]

ويعني أنّ الفعل (شربت) ينتقي (خمر) ليكون رأسا للمركّب، في حين ينتقي الفعل (كسرت) (كأس) ليكون رأس للمركّب، من هنا رفض "الفاسي الفهري" صلاحيّة هذه الفرضيّة.

ب- المقياس الإعرابي

يقترح الفاسي الفهري أنّ الإعراب يمكن أنْ يكون مقياسا لتحديد رأس المركّب الإضافي في العربية ويفترض أنّ المركب الإضافي هو إسقاط للمضاف، ويعتمد هذا المقياس على فرضية التّبعية الدّاخلية للرّأس، باعتباره الرّأس التّركيبي مثال: في جملة "كأس خمر" العنصر الّذي يحمل الإعراب المتغيّر هو الرّأس. يرى "الفاسي الفهري" أنّ الفرضيّة التّبعيّة الدّاخلية للرّأس (ت د ر) أكثر بساطة من فرضيّة (ت خ ر)، وهذا ما يجعله يعتبر أنّ المقياس الانتقائي غير كافٍ وحده لتحديد الرّأس دائما، كما أنّها تُعَدُّ نظريّة معقّدة، لأنّها تتطلّب آليات تحويليّة لهذا يُفَضِّل نظريّة التّبعيّة الدّاخلية للرّأس، لأنّها الأبسط، حيث تعتبر "كأس" رأسا في الحالتين معا، أيْ أنّها تنسجم مع نظريّة الفضلة.[2]

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**،مرجع سابق، ص165.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص166.

الخلاصة:

درس "الفاسي الفهري: المركّب الإضافي في إطار تحليله للمركّب الاسمي في اللّغة العربيّة، معتمدا على تبسيط القواعد النّحوية وتحليل البنية اللّغويّة بطريقة وظيفيّة سهلة، وقد استند في ذلك إلى النّظريّة المعجميّة الوظيفيّة، لذلك يتجنّب القواعد التّحويليّة المعقّدة الّتي تفرض نقل الكلمات وتحريكها من مكان إلى آخر كما هو الشّأن في نظريّة المخصّص وفرضيّة التّبعيّة الخارجيّة للرّأس، ويفضّل بالمقابل نظريّة الفضلة وفرضيّة التّبعيّة الدّاخليّة للرّأس، لكونهما تقومان على تفسيرٍ مباشرٍ للعلاقات التّركيبيّة على أساس البنيّة المعجمية والوصف الوظيفي.

2.4 التّراكيب العددية:

1.2.4 موقع العدد داخل المركّب الاسمي:

يُشير "عبد القادر الفاسي الفهري" أنّ الوصف الآني لخصائص الأعداد في العربيّة الحديثة لا يكفي لفهم بِنيتها ووظائفها بشكل دقيق، بلْ يجب دعمه بقراءة تاريخيّة ونظريّة تُراعي الخلافات النّحويّة القديمة خاصّة تلك الّتي برزت بين البصريّين والكوفيّين[1]، لما لها من دور في تفسير الجوانب الغامضة وغير النّسقية في استعمال الأعداد والكشف عن مسارات تطوّرها.

ميّز البصريون بين نوعي الرّتبة التّركيبيّة.[2]

أ- الرّتبة: عدد+ أداة التّعريف+ اسم، مثل: "ثلاثة الأثواب" و"مائة الدّرهم".

فالمضاف لا يعرّف بأداة التّعريف، بلْ يكتسب تعريفه من المضاف إليه إذا كان معرّفاً.

[1] ينظر:عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص173.
[2] المصدر نفسه، ص174.

ب- الرّتبة أداة التّعريف+ عدد+ اسم.

وتظهر مع الأعداد المركّبة والأعداد مثل "عشرين" و "ثلاثين".

وبيّن "الفاسي" أنّ موقف البصريّن صارم لا يقبلون رتبا أخرى مثل: "الثّلاثة الأثواب"، لأنّهم يرون أنّ العدد إذا أُضِيفَ إلى اسم مُعرّف، يكتسب منه التّعريف ولا يحتاج إلى أداة تعريف مستقلّة.

كما أنّ التّمييز عندهم يجب أنْ يكون نكرة دائما؛ فلا يصحّ تعريفه مثل: ثلاثة أثواب، أمّا موقف الكوفيين عكس البصريين، فالكوفيون يجيزون أنّ تنسيق أداة التّعريف العدد والمعدود معاً مثل "الثّلاثة الأثواب" و "الثّلاثة ألاف درهم" هذا يعني أنّ الأداة يُمكن أنْ تدخل على المركّب، دون الحاجة للحكم الصّارم الّذي تمسّك به البصريّون، من جهة أخرى لا يعتبرون العدد المركّب مثل "أحد عشر" وحدة مغلقة لا تتجزّأ، بلْ يمكن أنْ تدخل الأداة على العنصر الأوّل (الأحد) "الأحد عشر درهما".

ويمتد الخلاف المشار إليه إلى التّمييز أيضا: فهو ليس نكرة بالضّرورة عند الكوفيين، بلْ يُمكن أنْ يكون معرّفا كما في "الخمسة العشر الدّرهم".[1]

أمّا في العربيّة الحديثة، فيُشير "الفاسي" إلى وجود مَيْلٍ واضح إلى تعميم الرّتبة "ب" دون تمييزٍ صارمٍ بين العدد البسيط والمركّب، ومع ذلك تحتفظ هذه المرحلة ببعض القيود التّقليديّة، كالإبقاء على التّمييز نكرة.

يوّضح "عبد القادر الفاسي الفهري"عن طريق هذا التّحليل، تعقيد البنية اللّغوية للعدد، من طريق رصد الاختلافات بين المدارس النّحوية (البصريين والكوفيين) وتتبّع التّحولات الّتي طرأت على العربيّة الحديثة، ف"الفاسي الفهري" يبيّن أنّ ما يُعَدُّ غير مقبولٍ عند البصريين مثلا، قد يصبح مقبولا في مرحلة لاحقة،

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص175.

وهذا يقود إلى نتيجة مهمّة، وهي: أنّه لا يُمكن وصف العربيّة بقواعد موحّدة ومطلقة؛ لأنّ النّاطقين بها قد يستعملون نسقين مختلفين أو أكثر في آن واحد.[1]

أي أنّ العربيّة الحديثة تميل إلى تجاوز هذا الخلاف عبر تبنّي رتبٍ تركيبيّة موحّدة، دون أنّ تتخلّص نهائيا من آثار المراحل السّابقة والغاية من هذا التّحليل هي الإشارة إلى أنّ النّحو التّقليدي لا يكفي لفهم البنية العدديّة، وأنّ التّحليل اللّساني الوظيفي يوفّر أدوات أوفر لتفسير هذا التّعقيد التّركيبي والدّلالي.

كما سعّى "الفاسي" إلى تحليل التّغير الّذي طرأ على علاقة العدد بالفضلات مركّزا على موقع أداة التّعريف في هذه التّراكيب.

ويوضّح ذلك من خلال الفرق بين العربيّة القديمة والحديثة، ففي العربيّة القديمة، تدخل أداة التّعريف على الفضلة الاسمية أو اسم من أسماء الموازين لا على العدد، مثل: "ثلاثة رجالِ الأعمال" و "ثلاثة الأمتار طولا". أمّا في العربيّة الحديثة هناك ميل إلى إدخال أداة التّعريف على العدد ذاته؛ أي الانتقال من "ثلاثة الأمتار" إلى "الثلاثة أمتار"،[2] كما يلاحظ أنّ التّركيب العددي الّذي يتضمن إضافة إلى اسم معرّف لم يعد شائعا في العربيّة الحديثة، بل يتم تفادي هذا التّركيب بإعادة ترتيب العناصر لتفادي اللّبس والثّقل بوضع العدد بعد الاسم لا قبله مثل "رجال الأعمال الثّلاثة".[3]

يوضّح لنا "الفاسي الفهري" أنّ النّحو العربيّ ليس نظاما مغلقا، بلْ هو في تطور مستمر، وعلى النّحو الوظيفي أنْ يأخذ هذا النّحو بعين الاعتبار، بدل الاقتصار على النّماذج الكلاسيكيّة، فالتّراكيب العدديّة في العربيّة شهدت تحوّلا لسانيا واضحا بين العربيّة القديمة والحديثة، ويَبْرُزُ من خلال تحليله أنّ

---

[1] ي ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص176.

[2] المصدر نفسه، ص176.

[3] المصدر نفسه، ص177.

العربيّة القديمة كانت تعتمد على قواعد صارمة، مثل: منع دخول أداة التّعريف على العدد إذا كان مضافا، فتُبقيه نكرة وهو ماكان يُدافِع عنه البصريّون، في المقابل كان الكوفيون أكثر تساهلاً، إذْ قبلوا دخول الأداة على العدد والمعدود معا، أمّا العربيّة فيُلاحِظ "الفهري" أنّها أكثر مرونة، حيث أصبحت الأداة تدخل غالبا على العدد نفسه، بلْ تغير موقع العدد أحيانا ليأتي بعد الاسم ممّا يعكس تحوّلا في البنيّة التّركيبيّة التّقليديّة.

إذن يرى "الفاسي الفهري" أنّ التّراث النّحوي مهمٌّ من النّاحية الوصفيّة والتّاريخيّة؛ لكنّه غير كاف بمفرده، إذْ يدعو إلى تجاوزه عبر بناء نموذج نحوي حديث يأخذ بعين الاعتبار التّحولات التّركيبيّة الّتي عرفتها العربيّة.

كما يوضّح "الفاسي الفهري" موقع اسم الإشارة والعدد داخل المركّب الاسمي، ويُبرِز كيف أنّ ترتيب هذه العناصر شهد تطوّرا ملحوظا من العربيّة القديمة إلى العربيّة الحديثة؛ ففي التّراكيب القديمة مثل: "ثلاثة هؤلاء الرّجال" العدد يسبق اسم الإشارة وأداة التّعريف، في حين أنّ العربيّة الحديثة تميل إلى تقديم اسم الإشارة والأداة على العدد مثل: "هؤلاء الثلاثة رجال"، أمّا التّرتيب الّذي يفصل بين اسم الإشارة وأداة التّعريف بوضع عدد بينهما كما في "هؤلاء ثلاثة الرّجال" يَعُدُّهُ لاحنا.

ويترتّب عن هذه التّقابلات أنّ اسم الإشارة لا يُمكن فصله عن أداة التّعريف؛ إذْ يشكّلان معا وحدة تركيبيّة ثابتة تظهر في نفس الموقع داخل المركّب الاسمي، ويُطْلِقُ"عبد القادر الفاسي الفهري" على هذه الوحدة اسم "المخصّص" ويُبْرِزُ أنّ التّطور في البنيّة الاسميّة العدد يسبق المخصّص، بينما أصبح المخصّص هو الّذي يسبق العدد في العربيّة الحديثة، ويوجز هذا التّطور الحاصل من خلال الشّكل التّالي:[1]

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص178.

عدد مخ ⟵ مخ عدد

كما تطرّق "الفاسي الفهري" إلى موقع السّور، فهو يُبَيِّنُ أنّ السّور يخالف تلك العناصر –لم يتأثّر بالتّغيرات الّتي طرأت على ترتيب العناصر داخل المركّب الاسمي– فهو يقول: "نجد السّور يحتلّ دائما الموقع الأوّل في المركّب الاسمي، سواء في العربيّة القديمة أو الحديثة"[1]، وهذا يُشير إلى الثّبات الوظيفي لهذا المكوّن.

1.2 نتائج بالنّسبة للبنية الدّاخلية للمركّب الاسمي

يوضح "الفاسي الفهري" أنّ السّور يُمكن أنْ يكوّن وحدة تركيبيّة مستقلّة (مركّب سوري) مع الاسم الّذي يليه، بينما أداة التّعريف وأسماء الإشارة لا تحمل كرؤوس للمركّب، مثال: "كلّ رجال الحيّ"، "كل" تُقدّر رأساً للمركّب و "رجال الحيّ" فضلة مرتبطة، بالإضافة لذلك يُعدُّ مركّبا سوريّا.

لكن في جملة "هؤلاء رجال الحيّ" لا توجد علاقة إضافة بين "هؤلاء" و "رجال الحيّ"؛ بلْ"هؤلاء" مجرّد مؤشّرات على المشار إليه، وليس رأسا، لذا يُعدُّ مركّبا سوريا.[2]

كما يُشير أنّ تصنيف العدد في اللّغة العربيّة بين كونه اسما أو صفة أمر معقّد، نظرا لطبيعته المزدوجة وتنوّع خصائصه.

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص178.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص182.

فالعدد أحيانا يصنّف كاسم حقيقي، أحيانا أخرى يُمكن أنْ يُفهم كصفة خاصّة عندما يأتي بعد الاسم، ويُشير "الفاسي الفهري" إلى أنّ تقديم الصّفة على الاسم وإنْ كان قليلا فهو ممكن في العربيّة، ويقوم بتوضيح هذا التّصنيف من خلال الجدول التّالي:[1]

سمات وصفية	سمات اسميّة
1- التّصرف (تبعا للمعدود) من ثلاثة إلى تسعة عشر. 2- التّطابق أ- في العدد والجنس: ثلاثة إلى عشرة ب- في الجنس فقط: من أحد عشر إلى تسعة عشر - تطابق واحد: من أحد عشر إلى اثني عشر. - تطابق مختلف: من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر	1- عدم التّصرف: من عشرين←∝ 2-الإعراب: يلحقه الإعراب "البنوي" من ثلاثة←∝ 3- التّثنية:من 100← 4- الجمع من 1000← 5- يأخذ مخصّصا خاصا: من 1000 ←

درس "الفاسي الفهري" المركّب العددي دراسة وصفيّة وتركيبيّة مقدّمة حاول فيها فهم بنية العدد داخل المركّب الاسمي ووظيفته في بناء الجملة، عن طريق نظرة لسانيّة حديثة تتجاوز التّصنيف التّقليدي للعدد الّذي كان يُقسّم إلى أربعة أقسام، العدد المفرد، العدد المركّب، ألفاظ العقود، والمعطوف على المعقود،

[1] **عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، المصدر السّابق، ص182

وفق علاقة المطابقة والمخالفة مع المعدود، ويقترح "الفاسي الفهري" قراءة وظيفيّة، تُبْرِزُ طابعه المزدوج بين الاسميّة والوصفيّة، وهذا ما يظهر تعقيد موقعه داخل التّركيب.[1]

3.4 التّراكيب السّورية وتراكيب المقارنة

1.3.4 السّور رأس المركّب السّوري في العربيّة

يُشير "الفاسي الفهري" أنّ الأسوار في اللّغة العربيّة ليست مخصّصات للأسماء أو الصّفات مثل: ما هو الحال في اللّغات الأخرى كالإنجليزية والفرنسيّة؛ بلْ هي رؤوس أساسيّة تتحكّم في التّركيب والمعنى.

كما يُبيّن "الفاسي الفهري" أنّ إعراب السّور يتغيّر تبعا لموقع المركّب السّوري في الجملة مثل: [2]

- جاء كلّ الرّجال.

- كمْ أنا مرتاح!

- أكلت كثيرا!

ويتحكّم هذا السّور في نوع الجملة (إخبارية، استفهاميّة، تعجبيّة) وللأسوار قدرة تركيبيّة مماثلة للأسماء والأعداد؛ فيمكن أنْ تُضاف وأنْ تركّب مع التّمييز أو مع مركّب حرفي رأسه من مثل: [3]

- كمْ رجلاً رأيت؟

- كمْ مِنْ رجلٍ رأيت؟

---

[1] **عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص183

[2] المصدر نفسه، ص184.

[3] المصدر نفسه، ص184.

2.3.4 تراكيب مقارنة:

يُبيِّن "الفاسي الفهري" أنّ المركّبات المقارنة يُمكن أنْ تكون لها توزيعات المركّب الاسمي أو الوصفي أو الظّرفي مثله مثل المركّب السّوري العادي، مثل :[1]

"قرأت أكثر كتبا منه"، تركيب مقارن يتكوّن من سور (أكثر) والعنصر المسوّر (كتبا)، لذلك يصنّف كمركّب مقارن اسمي، "زيد أطول من علي" تركيب مقارن يتكوّن من السّور الوصفي (أطول) ومركّب حرفي للمقارنة (من علي) ممّا يبرز تصنيفه ضمن تراكيب المقارنة الوصفيّة.

"زيد يدخّن أكثر منك" مركّب مقارن ظرفي، لأنّ السّور "أكثر" يحدّد الكميّة أو درجة الفعل.

كما يمكن للمركّب المقارن أنْ يُدمَج داخل مركّب حرفي، وهذا ما يُظهِر مرونة التّركيب المقارن في اللّغة العربيّة مثل: "اِلتقيتُ بأكثرِ منْ النّساء ممّا تظن".

إذن المركّب المقارن حسب "الفاسي الفهري" يُمكن أنْ يكون اسميا أو وصفيا أو ظرفيا أو أنْ يُدمَجَ داخل مركّب حرفي، وهذا ما يدلّ على مرونة البنية التّركيبيّة للّغة العربيّة.

أمّا الجملة المقارنة تتألّف حسب "الفاسي الفهري" من ثلاثة مكوّنات فرعيّة.[2]

1- السّور (أقل، أكثر) يعتبره رأس التّركيب.
2- العنصر المسوّر: يكون اسما أو مركّبا حرفيا.
3- مركّبا حرفيا: يكون رأسه بالضّرورة هو الحرف "منْ".

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ، ص184،185.
[2] المصدر نفسه، ص185.

من خلال تحليل "عبد القادر الفاسي الفهري" للتّركيب السّوري والتّركيب المقارن في العربيّة، يتبيّن أنّ "السّور" لا يُعَدُّ مجرّد مخصّص تابع كما هو الشّأن في بعض اللّغات الأجنبيّة، بلْ يعدُّ رأسا تركيبيا مستقلّا ، فالسّور يتحكّم في الإعراب ويحدّد التّوزيع التّركيبي للعناصر التّابعة له، أمّا التّراكيب المقارنة تُبْنَى ضمن بنى تركيبيّة، يكون فيها السّور هو الرّأس، ممّا يجعل المقارنة بنى نحويّة قائمة بذاتها، كما تتميّز التّراكيب المقارنة بمرونة رُتبيّة، ويوضّح "الفاسي الفهري" هذه المرونة بمجموعة من الأمثلة منها:[1]

- يشرب زيد أكثر خمرا ممّا يشرب ماء.
- يشرب زيدا خمرا أكثر ممّا يشرب ماء.

نلاحظ في هذين المثالين رغم تغيّر موقع السّور "أكثر" تبقى الجملة سليمة دلاليا ونحويا رغم تنوّع ترتيب المكونات، ويميّز هذا التّحليل أنّ "الفاسي الفهري" لا يلجأ إلى القواعد التّحويلية المعتمِدة على إعادة ترتيب البِنية العميقة، بلْ يفسّر هذا التّحول من خلال قواعد الخفق الّتي تُتِيحُ توليد البِنية السّطحية مباشرة، لكنّه يُشير إلى أنّ هذا التّغير في الرّتبة ليس عشوائيا، بلْ تحكمه قيود تضمن سلامة التّركيب دلاليا ونحويا، ويوضح ذلك من خلال هذا المثال:[2]

"أكل زيدٌ أكثر ممّا أكلتُ من الدّجاج من اللّحم" لأنّ الجملة لمْ تُفصِّل بين العنصرين المقارنين "من الدّجاج" "من اللّحم"، ممّا جعل التّركيب غير واضح.

كان هذا آخر ما ختم به الجزء الأوّل من كتابه.

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبة ودلالية**، المصدر السّابق، ص185.

[2] المصدر نفسه ، ص186.

خلاصة الفصل:

من دراسة وتحليل كتاب "**اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية**" (**الجزء الأوّل**) في هذا الفصل، يتبيّن لنا أنّ "**عبد القادر الفاسي الفهري**" أراد أن يقدّم تصوّرا لسانيا حديثا للّغة العربيّة وذلك بالاستناد على مناهج اللّسانيات المعاصرة، خاصّة النّحو التّوليدي التّحويلي، من طريق تجاوز معطيات النّحاة القدامى وتبنّي نماذج تحليليّة تجمع بين المعجم والنّحو، وتُبْرِزُ الدّور الفعّال للمكوّن المعجمي الوظيفي في توليد التّراكيب وتأويلها، كما درس "الفاسي الفهري" إشكاليّة الرّتبة في اللّغة العربيّة والّتي اعتبرها قضيّة تحتاج إلى تمثيل دقيق وليس نظرة شكليّة، وحاول أنْ يُثْبِتَ أنّه من نمط : "فعل ، فاعل ومفعول به" وأنّ هذا النّمط هو النّمط الأصلي، ولدراسة هذه الإشكاليّة وضع آليات تشمل: التّبئير، التّفكيك، الخفق، الزّحلقة، وأشار أنّ هذه الآليات لا تؤدّي وظيفة وصفيّة فقط؛ بلْ تُسهِم في تفسير النّظام التّركيبي والدّلالي للّغة العربيّة بشكل أفضل، ودعا "الفاسي" كذلك إلى الاعتماد على منهجيّة علميّة تعتمد على تقسيم البحث اللّساني إلى ثلاثة محاور: وصفي، تاريخي، ابستيمي، مع تأكيده على أنّ نقل التّراث لا يكون إلّا على أُسُسٍ علميّة دقيقة وفهمٍ عميقٍ للنّظريّة اللّسانية، كما درس "الفاسي الفهري" بنية المركّب الاسمي في اللّغة العربيّة؛وركّز على تحليل التّراكيب الإضافية والعدديّة والتّراكيب المقارنة، وذلك بمقارنة بين مجموعة من النّظريات الّتي يقوم بتفنيدها، كما هو الحال في نظريّة المخصّص وفرضيّة التّبعيّة الخارجيّة للرّأس، لأنّهما تعتمدان على قواعد تحويليّة معقّدة ويتبنّى في المقابل نظريّة الفضلة وفرضيّة التّبعيّة الدّاخليّة للرّأس لأنّهما يسمحان بتحليل التراكّيب كما تظهر مباشرة في البنية السّطحية دون الحاجة إلى افتراض بنى عميقة أو تحويلات.

رغم الجهود القيّمة الّتي بذلها "الفاسي الفهري" فإن هناك بعض الملاحظات الّتي نودّ الإشارة إليها منها:

– تعامل "الفاسي الفهري" مع اللّغة العربيّة بمنظور تجريدي صارم يجعلها أقرب إلى نموذج ريّاضي ورغم ما يوفّره هذا المنهج من دقّة في التّحليل ورغبة في بناء نموذج نظري مُحكم إلّا أنّ هذه المقاربة قد تكون معقّدة أو بعيدة عن إدراك فئة واسعة من الدّارسين أو المهتمين باللّغة، خاصّة أولئك الذّين اعتادوا التّعامل مع اللّغة في سياقاتها الطّبيعية أو ضمن قواعدها التّقليدية.

ويلاحظ أيضا أنّ بعض المفاهيم الّتي وظّفها تتّسم بالغموض لكنّه لم يرافقها بجداول توضيحيّة أو شروح للرّموز والمصطلحات ممّا يجعلها تتعذّر على فهم القارئ غير المتخصّص، كما أنّه حاول إخضاع اللّغة العربيّة لنماذج نظريّة غربية لا تتوافق مع المعطيات اللّغوية العربية وقد أسهم هذا النّموذج في تعقيد النّحو بدل محاولة تبسيطه.

خاتمة

خاتمة:

من خلال هذا البحث الموسوم بـ(**قراءة في كتاب "اللّسانيّات واللّغة العربيّة : نماذج تركيبيّة ودلاليّة" لعبد القادر الفاسي الفهري**)، تمّ التّوصل إلى مجموعة من النّتائج التّي تسلّط الضّوء على طبيعة المشروع اللّساني الّذي يقترحه هذا الباحث، وعلى إسهامه في تطوير الدّرس اللّساني العربي المعاصر، ومن النّتائج التّي توصّلت إليها ما يلي:

1-كتاب "اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبية ودلالية" لعبد القادر الفاسي الفهري يُعَدُّإسهاما نوعيا في تجديد الفكر اللّساني العربي، حيث سعى "الفاسي الفهري" إلى بناء تصوّر نظري حديث للّغة العربيّة يستند في ذلك إلى النّماذج الغربيّة.

2-يتّخذ "الفاسي الفهري" موقفا نقديا واعيا من التّراث اللّغوي العربيّ، إذْ لا يكتفي بإعادة إنتاجه، بلْيعمل على إعادة تقويمه في ضوء مستجدات اللّسانية الحديثة، سعيا إلى تجاوز الجمود وإعادة بناء النّحو العربي.

3-تُعَدُّ النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة إحدى الرّكائز المركزيّة الّتي تبنّاها "عبد القادر الفاسي الفهري" في مشروعه اللّساني، يَسْعَى من طريقها إلى إعادة بناء نحوِ اللّغة العربيّة وفقاً لمنظورٍ لسانيٍ جديدٍ، مع العمل على تكييفها بما يتلاءم مع خصائص هذه اللّغة واحتياجات وصفها الدّقيق.

4-يُولي "الفاسي الفهري" اهتماما خاصّا للنّظريّة المعجميّة لـ"بريزنن"، حيث يراها أداة فعالة لفهم العلاقة بين المعجم والنّحو في اللّغة العربيّة.

5-وضع "الفاسي الفهري" مجموعة من القيود المتمثّلة في قيد الانسجام والتّمام والأحادي، لضمان بناء جُملٍ صحيحة من حيث الشّكل والمعنى، ذلك من خلال تحقيق الانسجام بين عناصر الجملة وتفادي التّكرار والغموض.

6-يؤكّد "الفاسي الفهري" على دور المعجم كعنصر حيوي لا يقتصر دوره على تخزين الكلمات؛ بلْ يُسهِم في توليد التّراكيب وتأويلها دلاليا.

7-عالج "الفاسي الفهري" قضية الرّتبة في اللّغة العربيّة واعتبرها من نمط فعل فاعل ومفعول به، وبرهن على صحّة هذه النّمطية.

8-وضع"الفاسي الفهري" مجموعة من الآليات المتمثّلة في التّبئير، التّفكيك، الخفق، الزّحلقة، لتنظيم الرّتبة في الجملة العربية وتحليل البنى المعقّدة بشكل يضمن التّوافق بين الشّكل والمعنى دون الحاجة إلى تحويلات معقّدة.

9-الدّعوة إلى منهجية علمية ثلاثية لدراسة اللّسانيات العربية: وصفية، تاريخية، ابستيمية.

10- أكّد "الفاسي الفهري" أنّ اللّغة العربيّة تمتلك بنية تركيبية غنيّة يُمكن تفسيرها دون اللّجوء إلى التحّويلات المعقّدة، كما أظهر أنّ مفاهيم مثل: الفضلة والتّبعية الدّاخلية للرأس تُتيح قراءة أكثر انسجاما مع خصائص اللّغة، وتُمكّن من فهم التّراكيب كما تَظْهَرُ في البنية السّطحية.

وفي الختام، لا أدّعي بما توصّلت إليه من نتائج أنّني قدّمت الصّورة الوافية أو الكاملة لمضامين هذا العمل اللّساني المهمّ، وإنّما سعيت إلى تسليط الضوّء على بعض القضايا والإشكالات المركزيّة التّي يطرحها الجزء الأوّل من الكتاب، وفي هذا السّياق، أوجه دعوة مفتوحة للطّلبة والباحثين، إلى مواصلة البحث في المشروع اللّساني لــ"عبد القادر الفاسي الفهري"، واستكمال ما لم يُستكمَل من تحليل ونقد لأعمال هذا اللّساني، لتطوير الدّرس اللّساني العربيّ وتوسيع أفاقه.

قائمة المصادر
والمراجـع

أولا المصادر:

المصدر الرئيس: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء –المغرب–، 1988، ج1.

1- بن السّراج (أبو بكّر محمّد بن سهل)، **الأصول في النّحو**، تح: عبد الحسين القدسي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1992.

2- المبرّد (محمّد بن يزيد)، **المقتضب**، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامية، القاهرة، ط2، 1399هـ.

ثانيا المراجع:

❖ **الكتب:**

3- أحمد مومن،**اللّسانيات "النّشأة والتّطور"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.

4- حافظ إسماعيلي علوي: **اللّسانيات في الثّقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التّلقي وإشكالاته**، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

5- عبد الرّحمان الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية الحديثة**، المؤسّسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ج1.

❖ **أطروحات:**

1- بوبكر زكموط، **جهود اللّسانيين العرب في ضوء المنهج التّوليدي التّحويلي** (أطروحة دكتوراه)، إشراف: بوبكر حسيني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021/2020.

2–عبد الرّحمان عبد الرّحيم، "**المركّب الإضافي في العربية والانجليزية: دراسة تقابلية في ضوء اللّسانيات التّطبيقية**" (أطروحة ماجيستير)، كلّية الدّراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2007.

❖ **مقالات ومجلات:**

1- بوشموخة منى، خلاّف مسعودة، **النّظرية الخليلية الحديثة لعبد الرّحمان الحاج صالح وأهمّيتها في تحسين الطّرح اللّساني العربي**، مجلّة علوم اللّغة العربية وآدابها، المجلّد 13، العدد 2، التّاريخ: 2021/09/15.

2- حميدي بن يوسف،**قراءة في موقف عبد القادر الفاسي الفهري "من التّراث"، و"اللّغة العربية" في كتابه اللّسانيات واللّغة العربية**، مجلّة "المجمع الجزائري للّغة العربية"، المجلّد9، العدد2، 2013.

3- مبارك نور الدّين، **تطبيقات النّظرية اللّسانية الحديثة على اللّغة العربية "تمام حسان" نموذجا، مجلّة اللّغة الوظيفية**، المجلّد 9، العدد1، 2022.

❖ **مواقع:**

1- محمود ثروت أبو الفضل، **اللّسانيات واللّغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية لعبد القادر الفاسي الفهري**، موقع الألوكة، تاريخ الإضافة: 2022/12/13 مـ- 1444/5/20 هـ . https://www.alukah.net/culture/0/159136/

2- وكيبيديا الموسوعة الحرّة، **عبد القادر الفاسي الفهري**، ويكيبيديا 04 مارس 2016، تاريخ الاطّلاع عليها 2025/01/31 https://ar.wikipedia.org/wiki/عبد_القادر_الفاسي_الفهري.

ملحق

الملحق 01:

د. عبد القادر الفاسي الفهري
اللسانيات واللغة العربية
نماذج تركيبية و دلالية
المعرفة اللسانية
ابحاث و نماذج
دار توبقال للنشر

المحلق 02:

دار توبقال للنشر

سلسلة المعرفة اللسانية

أبحاث ونماذج

سلسلة تروم إصدار مراجع لسانية في العلوم اللسانية ذات مستوى علمي رفيع باللغة العربية. وستزود القارئ بنوعين من الكتب :

- كتب **تقريب** المادة وما يعطيها من علوم فرعية كالصوتيات والتركيب والدلالة والمعجم واللسانيات النفسية والاجتماعية...
- كتب تحلي **اجتهادات نوعية** في تناول الظاهرة اللغوية أو اللغات المختلفة، تنظيراً وتطبيقاً، موظفة ومطورة للأجهزة التصوُّرية والمنهجية والصورية التي تتراكم وتتجدد في العلوم اللسانية والعلوم الدقيقة.

ويتولى عناية خاصة، ضمن هذه السلسلة، ضبط المصطلح العربي وتوحيده، وتوحيد وسائل الترميز والطرق الشكلية التي يتم بها التأليف.

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار
بلفدير، الدار البيضاء 05 ـ المغرب
الهاتف : 24.06.05/42

تصميم الغلاف : عبد الله الحريري

الملحق03:

د. عبد القادر الفاسي الفهري

اللسانيات واللغة العربية

نماذج تركيبية و دلالية

الكتاب الأول

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي. ساحة محطة القطار
بلفدير. الدار البيضاء 05 ـ المغرب
الهاتف : 24.06.05/42

الملحق04:

تمّ نشر هَذا الكتَاب ضِمن سِلسِلة
المعرفة اللسانية
أبحاث ونماذج
بإشراف د. عبد القادر الفاسي الفهري

الطبعة الأُولى، 1985
الطبعة الثانية 1988
الطبعة الثالثة 1993
جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 234 / 1985

الملحق 05:

صادرات
دار توبقال للنشر
توزع في
البلاد العربية
وأوروبا
مطبعة سبو
خليل 3، (الأهليلج)، زنقة 15، رقم 24،
الدار البيضاء 05 (المغرب).

الملحق 06:

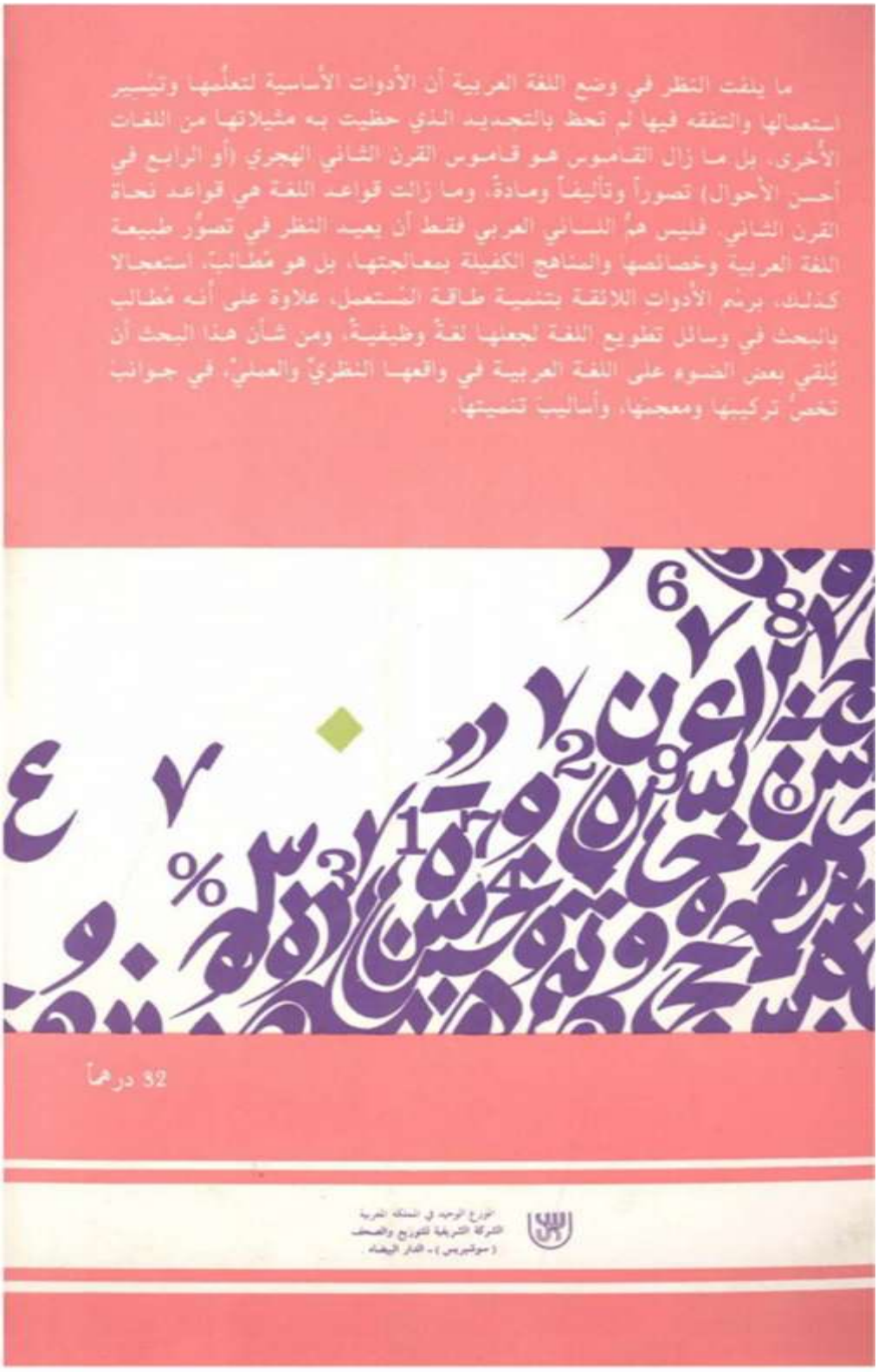
ما يلفت النظر في وضع اللغة العربية أن الأدوات الأساسية لتعلّمها وتيسير استعمالها والتفقه فيها لم تحظ بالتجديد الذي حظيت به مثيلاتها من اللغات الأخرى. بل ما زال القاموس هو قاموس القرن الثاني الهجري (أو الرابع في أحسن الأحوال) تصوراً وتأليفاً ومادةً، وما زالت قواعد اللغة هي قواعد نحاة القرن الثاني. فليس همُّ اللساني العربي فقط أن يعيد النظر في تصوُّر طبيعة اللغة العربية وخصائصها والمناهج الكفيلة بمعالجتها، بل هو مُطالبٌ، استعجالا كذلك، برسم الأدوات اللائقة بتنمية طاقة المستعمل، علاوة على أنه مُطالب بالبحث في وسائل تطويع اللغة لجعلها لغةً وظيفيةً، ومن شأن هذا البحث أن يُلقي بعض الضوء على اللغة العربية في واقعها النظريّ والعمليّ، في جوانب تخصُّ تركيبها ومعجمها، وأساليب تنميتها.
32 درهماً
التوزيع الوحيد في المملكة المغربية
الشركة الشريفة للتوزيع والصحف
(سوتيريس) - الدار البيضاء

فهرس

فهرس الموضوعات	الصّفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدّمة	**أ–د**
فصل أوّل: وصف وتلخيص محتوى كتاب "اللّسانيات واللّغة العربيّة"	
تمهيد	**4**
أوّلا: السّيرة الذّاتية	**6**
1- السّيرة الذّاتية	**6**
1.1 مولده وتعليمه	**6**
2.1 مؤلّفاته	**7**
ثانيا: وصف الكتاب	**8**
1- لمحة عامّة عن الكتاب	**8**
2- النّاحية الشّكلية للكتاب	**9**
1.2 الغلاف الأمامي	**9**
2.2 الغلاف الخلفي	**9**
3.2 معطيات الكتاب	**10**
ثالثا: الوصف الدّاخلي	**12**

1- مدخل الكتاب	**12**
2- دراسة مضمون فصول الكتاب	**14**
الفصل الأوّل: ملاحظات حول الكتابة اللّسانية	**14**
الفصل الثّاني: في الموقف المعجمي	**18**
الفصل الثّالث: أشكال الرّتبة والبنية الأساسية للجملة	**27**
الفصل الرّابع: البنية الدّاخلية للمركّب الاسمي	**36**
فصل ثان: وصف وتحليل منهجي لكتاب "اللّسانيات واللّغة العربيّة"	
1- صياغة عنوان الكتاب	**47**
2- صياغة الإشكالية	**48**
3- النّظرية المتبنّاة لحلّ الإشكالية من منظور الباحث	**48**
4- المنهج المستخدم، وهل هو مناسب لحلّ الإشكالية؟	**49**
5- الأهداف	**49**
6- ملاحظات في محتوى الكتاب	**50**
1- إشكالية العلاقة بين اللّسانيات والتّراث اللّغوي العربي	**50**
1. 1 اللّغة العربية واللّغات الأخرى	**51**
1. 2 تجاوز معطيات القدماء	**54**
2- في المستوى المعجمي	**54**

2. 1 أصول النّظرية المعجمية	**58**
2.2 المعجم	**61**
2. 3 قيود سلامة البناء	**62**
3- قضية الرّتبة في الجملة العربية	**65**
1.3 رأس الجملة هو الفعل	**65**
2.3 الآليات التركّيبية لتحليل الجملة العربية	**69**
4-البنية الدّاخلية للمركّب الاسمي	**75**
1.4 المركّب الإضافي	**75**
1.1.4 نظرية الفضلة ونظرية المخصّص	**76**
2.4 التّراكيب العددية	**82**
1.2.4 موقع العدد داخل المركّب الاسمي	**82**
3.4 التّراكيب السّورية والتّراكيب المقارنة	**87**
1.3.4 السّور رأس المركّب السّوري في العربية	**87**
2.3.4 تراكيب مقارنة	**88**
خلاصة الفصل	**91**
خاتمة	**94**
قائمة المصادر المراجع	**97**

ملحق
الفهرس
ملخص

ملخّص:

نسعى في هذا البحث الموسوم بـ "**قراءة في كتاب اللّسانيات واللّغة العربيّة نماذج تركيبية ودلالية" إلى التّعرف على أثر "عبد القادر الفاسي الفهري**" في نقل الفكر اللّساني الغربي إلى القارئ العربي، وكيف أسهم في تطوير البحث اللّساني.

واعتمدت في هذه الدّراسة على المنهج الوصفي بِعدِّه الأنسب لطبيعة البحث، وخطّةِ بحثٍ مقسّمة إلى مقدّمة، وفصلين، تتلوهما خاتمة،حيث توصّلت إلى أنّ:

"عبد القادر الفاسي الفهري" يسعى إلى إرساء دعائم نحوٍ لسانيٍ حديثٍ للّغة العربيّة بالاستناد إلى المفاهيم والنّماذج الحديثة، وذلك باقتراحه تجاوز الكتابات اللّسانية العربيّة التّقليديّة التّي يتّهمها بالجمود والتّكرار والضّعف، داعيا إلى تبنّي نماذج غريبة خاصّة التّوليديّة والوظيفيّة، ويُحاول كذلك إثبات أنّ العربيّة لغة طبيعيّة مثلها مثلُ جميع اللّغات، يُمكن معالجتها بآليات تحليل حديثة ويحاول إلغاء فكرة قداسة اللّغة وعدم المساس بالقواعد النّحوية التّقليديّة، كما يُبرز دور النّظريات المعجمية في تنظيم التّراكيب وتأويلها دلاليا، ويعتبرها ضروريّة لتجاوز الوصف الظّاهري للجُمَلِ نَحْوَ تحليل أعمق.

في المجمل يشكّل كتاب "اللّسانيات واللّغة العربيّة" مشروعا علميا يهدف إلى تطوير نحوٍ عربيٍ حديثٍ وذلك بانفتاحه على نّظريات لسانيّة حديثة ومعاصرة دون أنْ يُفْقِدَ اللّغة خصوصيّاتها.

الكلمات المفتاحية:

اللّسانيات– اللّغة العربيّة– النّظرية التّوليديّة التّحويليّة – النّظريّة الوظيفيّة– التّركيب– الدّلالية – المعجميّة.

***Résumé* :**

Dans cette recherche, nous nous efforçons de lire dans le livre « Linguistique et langue arabe : modèles syntaxiques et sémantiques » l'influence d' Abdelkader El Fassi El Fahri » dans la transmission de la pensée linguistique occidentale au lecteur arabe, et comment il a contribué au développement de la recherche linguistique. Cette étude s'appuie sur la méthode descriptive, la plus appropriée à la nature de la recherche, et sur un plan de recherche divisé en une introduction, suivie d'une conclusion. Elle aboutit à la conclusion suivante :

Al-Fassi Al-Fahri cherche à établir les fondements d'une linguistique moderne de la langue arabe basée sur des concepts et des modèles modernes en proposant de dépasser les écrits linguistiques arabes traditionnels qu'il accuse de rigidité, de répétition et de faiblesse, appelant à l'adoption de modèles étrangers, en particulier génératifs et fonctionnels, et tente également de prouver que l'arabe est une langue naturelle comme toutes les autres et qu'elle peut être traitée à l'aide de mécanismes d'analyse modernes. Il tente également de supprimer l'idée du caractère sacré de la langue et de l'intouchabilité des règles grammaticales traditionnelles. Il met en avant le rôle des théories lexicales dans l'organisation des structures et leur interprétation sémantique, qu'il considère comme nécessaires pour dépasser la description superficielle et aller vers une analyse plus approfondie dans le domaine . Le livre « Linguistique et langue arabe » est un projet scientifique qui vise à développer une langue arabe moderne en s'ouvrant aux théories linguistiques contemporaines sans pour autant perdre les spécificités de la langue.

Mots clés :

Linguistique – Langue arabe – Générative transformative –

Théorie fonctionnelle – Syntaxe – Sémantique – Lexicologie.

Abstract:

In this research, we seek to read the book Linguistics and the Arabic Language: Syntactic and Semantic Models to identify the impact of " Abdul Qadir al-Fasi al-Fahri" in transferring Western linguistic thought to the Arabic reader, and how he contributed to the development of linguistic research. This study adopted a descriptive approach, which is most appropriate for the nature of the research, and a research plan divided into an introduction, followed by a conclusion. It concluded that:

Al-Fassi Al-Fahri seeks to lay the foundations for a modern linguistics of the Arabic language based on modern concepts and models by proposing to move beyond traditional Arabic linguistic writings, which he accuses of rigidity, repetition and weakness, calling for the adoption of foreign models, particularly generative and functional ones. He also attempts to prove that Arabic is a natural language like all other languages and can be treated with modern analytical mechanisms. He attempts to dispel the idea of the sanctity of language and the inviolability of traditional grammatical rules. He also highlights the role of lexical theories in organising and interpreting structures semantically, considering them necessary for moving beyond superficial description towards a deeper analysis in the field of The book Linguistics and the Arabic Language is a scientific project that aims to develop modern Arabic by opening it up to contemporary linguistic theories without losing the language's characteristics.

Keywords:

Linguistics – Arabic language – Transformational generative grammar – Functional theory – Syntax – Semantics – Lexicology.